



الحُدُودُ فِي الْإِسْلَامِ

ومقارنتها بالفوانين الوضعية

تأليف

فضيلة الأستاذ الدكتور

محمد بن محمد أبو شبيب

سلسلة البحوث الإسلامية

السنة السادسة - العدد ٧٢ - غرة صفر ١٣٩٤ هـ - مارس ١٩٧٤ م



أحدود في الإسلام

ومقارنتها بالقوانين الرضائية

تأليف

فضيلة الأستاذ الدكتور

محمد بن محمد أبو شريب

القاهرة

المدينة العامة لشؤون الطابع الأميرية

١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م

تقديم

لفضيلة الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار

الأمين العام لجمعية البحوث الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله • أنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، المبعوث بالحق المبين ، ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وعلى آله وصحبه والتابعين من أعلام الهدى ، الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه •

وبعد :

نقد تجلت حكمة الله - سبحانه - في أن جعل لكل أمة شرعة ومنهاجا ، يتلاءم مع ما يحيون فيه من ظروف تضطرب بها بيئتهم ، ويتوافق مع ما يعتمل في مراحل طبائعهم وغرائزهم من نوازع وتشوكلات ، ويتسق مع درجات المستوى الفكري الذي بلغته بهم مواكب الحضارة في ركب الانسانية ، لتحقيق الغايات العليا ، ومشاركة الكمال •

(د)

والشريعة خطط سماوية ، وتنظيمات الهية ، تذلل للانسان منافع الكون والحياة ، وتضع يده على أوضح المسالك ، التى بها يستطيع أن يمزج بين دوافع نفسه واندفاعات غرائزه ، وتلهفات مشاعره وخلجاته ، بين كل ذلك وبين حركة الحياة من حوله ، بنواميسها اللامرئية ، التى ما تزال مغيبة عنه ، بعيدة عن منال الكشف الانسانى ، ولكنها مع ذلك تنظم الأسباب التى تتفاعل بين جنبات هذا الكون وتبرز النتائج التى قد يفاجأ بها المرء الشارد عن الحقيقة .

لكن انسان الشريعة الذى أخذ نفسه بتخطيطاتها وتنظيماتها يستطيع بها أن يوائم بين استمدادات كيانه ، ومستلزمات طبيعته ، وبين ما يموج حوله فى جوف الأثير الكونى من نظم وقوانين مما لعلمه به اشارة ، ومما ليس له به علم ، ذلك لأن جاعل الشريعة الحنيفية السمحة هو الذى يعلم السر وأخفى فانسان الشريعة لا يفاجأ لأنه بشريعة الله قد تلام مع حركة الأسباب فى الكون والحياة ، وانتظر بمسيرته مع الشريعة نتائج الله ، فهو لها متقبل . وعنها راض .

وتمتاز الشريعة الاسلامية باتجاهاتها الايجابية نحو تحقيق العدل فى كل صورة من صور التنفيذ لأحكام الشريعة لا نستثنى من ذلك أعلى صورها فى التعامل مع الله فبينما يخضع الانسان لتشريعات ربه وتنظيماته للحياة لا يؤدى بذلك عبادة لخالقه فحسب . ذلك لأن الله غنى عن

العالمين ، ولكن بسلوكه نسق الشرع يكسو بدنه نضرة الصحة والنعيم ، ويحفظ للحياة جسده ، من أن تهشمه عوامل التحطيم والتخريب ، وهو على عبادته تلك التي تتجه نحو مصلحته يتقاضى من الله جزاء على العبادة « فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » فأهداف التكاليف مصالح الناس في دلياهم وأخراهم وارتباط الشريعة الاسلامية بالعقيدة والأخلاق يضمن لها الاحترام والتقدير من الحاكم والمحكوم ، فالحاكم راع وهو مسئول عن رعيته ، ومسئوليته خطيرة ومضاعفة لأنها صادرة عن الله وعن الناس ، وجزاؤه منهما في الدنيا حبا وتقديرا ، وفي الآخرة يحظى بنعمة فيمن يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله .

وإذا كانت العدالة الانسانية قوانين محددة تفسر للناس على الالتزام بها ، فإن الشريعة تعتمد على قاعدة أخلاقية عريضة غرسها الاسلام في المجتمع ونماها ، وبنى على عمدها قواعد التشريعية . ومن هنا يحىي الاسلام في المجتمع الرفيع ، الذي يحقق للانسان عزته وكرامته ، ويضمن له حقوقه الحيوية ، ويتعاون معه للوصول الى مقاصده وأهدافه المتسقة مع الشريعة والكون والحياة .

• • •

ان جيلنا الصاعد قد تخلى مفترق الطرق ، وبعد أن كان السؤال الذي يتردد بين شبابنا الحائر في مهب الأعاصير : ماهو موقفنا من

تشريعات الاسلام ؟ وهل نسمح للاسلام بالتدخل في تنظيم حياتنا القانونية ؟ أم نحى له رؤوسنا احتراماً ثم نودعه خزائن التراث ؟!

لا ريب في أننا قد جاوزنا هذه المرحلة ، وأصبح التشريع الاسلامي مصدراً أساسياً لقوانيننا وتنظيمات مجتمعنا ، كما صدر بذلك دستورنا . وانها لخطوة مباركة ودفعة قوية لعلمائنا وباحثينا تفضلهم على مواكبتها بقيام نهضة علمية تكف على فحص عميق للقوانين في ضوء الشريعة ودراسة للشريعة في موازاة القوانين ، وأن يهيئوا للمجتمع الاسلامي المعاصر وجهة من زاد التشريع الاسلامي النقي على ضوء تحليل ما تعج به المجتمعات المعاصرة من ضروب المعاملات وظروف الحياة وملابساتها ، فيذوقوا بذلك المجتمع نحو خطوة جديدة لتحقيق أهدافنا السامية في خلق المجتمع الرفيع الذي ترفرف عليه مثالية الاسلام وعظمة تشريعاته .

ومجمع البحوث الاسلامية يسعد أن يقدم للقارئ الكريم هذه الدراسة الواعية عن (الحدود في الاسلام ومقارنتها بالقوانين الوضعية) لفضيلة الدكتور محمد محمد أبو شهبه (عميد كلية أصول الدين بأسيوط) الذي قدم له المجمع من قبل عدة دراسات واتجاهات اسلامية استقبلها المسلمون بعين الرضا وحسن الاهتمام .

(ز)

فأملنا كبير في أن يجد فيه القارئ الكريم ما ينفع غلته وينير له طريق التعرف على موقف الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في الحدود ويبين له أن شريعة الله هي البلسم الناجع لأدوائنا ، وعلاج لمشاكل البشرية كلها +

« سُرِعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ،
وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ » .
« نَمَجِّدُنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا + وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ
لَا يَعْلَمُونَ » ٢

دكتور محمد عبد الرحمن بيصار
الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ارتضى للناس جميعا الاسلام دينا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، أرسله الله على حين فترة من الرسل ، والبشرية في جهالة جهلاء ، وضلالة عمياء ، وظلمة ظلماء ، ففتح الله به أعينا عميا ، وآذانا صميا ، وقلوبا غلفا ، واعتدت به الدنيا بعد الضلالات ، وتعلمت به بعد الجهالات ، واستضاءت به بعد الظلمات ، وعلى آله ، وصحابته نجوم الهداية ، ومصابيح الرشاد .

أما بعد ..

فهذا بحث في « الحدود في الاسلام » قصدت به بيان فرق ما بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية ، وأن ما جاء به الاسلام في باب « الحدود » هو أدق وأحكم وأوفى ما جاءت به شريعة سماوية ، أو قوانين وضعية في القديم والحديث لمن دقق الفكر ، والنظر ، وأحكم الروية ، وأبعد النجعة في طلب الحق والصواب .

ولعل أشكل المشاكل في التوفيق بين الشريعة والقوانين الوضعية هي « الحدود » وأبواب من « الجنايات » ففي كثير من المسائل تكون الشريعة والقوانين على طرفي تقيض ، كما سيبدو ذلك فيما بعد

(ط)

جليا ، ويكاد يكون التوفيق بينهما مستحيلا من المستحيلات ،
أو ضربا من العبث ، والمحاولات الفاشلة .

على حين نرى فى باب « المعاملات » أو ان شئت فقل « المدينيات »
كما تعرف فى لسان القانونيين ، أن التوفيق سهل يسير ، وذلك لأن
فى المذاهب الفقهية الاسلامية متسما من الآراء سهل هذا التوفيق ،
ويجعله أمرا سهلا يسيرا قريبا ولأن بعض القوانين ولا سيما القانون
الفرنسى قد استفاد واضعه بما اطلعت عليه اللجنة العلمية التى
صاغت « فابليون » ابان حملته على مصر - من التراث الفقهى
الاسلامى ، ولا سيما مذهب الامام الجليل : مالك بن أنس رحمه
الله ، وهى حقيقة شواهدا كثيرة ، ولا يتسع المقام الآن لبحثها ،
والاضافة فيها ، لأنها خارجة عن هذا البحث ، وقد كشف عنها بعض
الباحثين الأفاضل .

على أن مما لا ينبغى أن يشك فيه أن أحكام الشريعة الاسلامية
سواء أكان ذلك فى باب « المعاملات » أو « المدينيات » وفى باب
« الحدود » و « الجنائيات » قد أوفت على الغاية فى الدقة ، والاحكام،
والأصالة ، وتحقيق اصلاح المجتمعات ، وأنها أقامت معجما مثاليا ،
فاضلا فى عهد النبوة ، وفى عهد الخلافة الراشدة ، وعصور الاسلام

(ى)

الذهنية لم تصل اليه أرقى المجتمعات البشرية اليوم ، والتاريخ أصدق
شاهد لما أقول .

وليست هذه دعوى ندعيها ، أو عصبية لدين فعتنقه ، وإنما هي
ثمرة البحث العلمى الصحيح ، البصير المتند ، المستقل غير المقلد .
وهذا اجمال يحتاج الى تفصيل ، ومن الله تستمد العون
والتوفيق ، فاللهم أعن وسدد آمين .

الجمعة ٢٨ من ربيع الأول سنة ١٣٩٢ هـ
١٢ من إبريل سنة ١٩٧٢ م

كتبه
الدكتور محمد محمد أبوشهبة

مقدمات بين يدي البحث

الإسلام هو الدين العام الخالد :

من الحقائق المقررة عند كل مسلم يؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، ويشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، أن الدين الاسلامي هو خاتم الأديان ، لأن رسوله خاتم الأنبياء ، فلا نبي بعده صلى الله عليه وسلم ، ويلزم من كونه خاتم الأنبياء أن يكون خاتم الرسل أيضاً ، فلا رسالة بعد رسالة سيدنا محمد ، وأنها الرسالة العامة الخالدة ، الباقية الى يوم القيامة ، وليس في الرسائل السماوية السابقة ، والقوانين الوضعية : قدسها وحديثها ، ما يغني غناءها ، أو يقوم مقامها .

وان الرسائل السماوية السابقة ، كانت خاصة في زمانها ، ومكانها ، فكل نبي كان يبعث الى قومه خاصة ، ولأجل محدود بمجبيء رسول بعده ، وأنها كانت بمثابة مقدمات وممهّدات للشريعة العامة الباقية وهي شريعة الاسلام ذلك أن البشرية مرت بأدوار الطفولة ، ثم الشباب ، ثم الكهولة ، ثم دور النضج والكمال ، وقد بلغت البشرية رشدها العقلي ، وكما لها الاستعداد في العصر الذي بعث فيه نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ، فكانت الحكمة الالهية أن جاءت الرسائل السماوية على ما كانت عليه .

وان الله سبحانه وتعالى لم ينزل الشرائع السماوية الا للهداية والتبشير والانذار ، ووجوب العمل بها : عقيدة ، وعلم ، وعمل ، وسلوكا ، وهذا من كمال رحمته تبارك وتعالى حتى تقوم الحجة على الخلق وتقطع المعذرة ، قال عز شأته : « رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » (١) ولم ينزلها لتكون آثارا تحفظ ، وكتبا تدرس ولا يعمل بها .

وشواهد ذلك من القرآن الكريم الذى هو الكتاب الشاهد والمهيمن على الكتب السماوية السابقة ، ومن السنة النبوية التى هى شارحة للقرآن ومبينة له والمصدر الثانى بعد القرآن الذى يرجع اليه فى التشريع — كثيرة لن تحصيها عدا ، وانما نكتفى ببعضها ، قال تعالى :

« ان الدين عند الله الاسلام وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم » (٢) وقال « ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ، وهو فى الآخرة من الخاسرين ، كيف يهدى الله قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات ، والله لا يهدى القوم الظالمين » (٣) .

وأحب أن أؤكد هنا لقومى المسلمين فى كل قطر ، وبلد ، وفى كل دولة من الدول الاسلامية والعربية أن الاسلام فى هاتين الآيتين

(١) النساء الآية ١٦٥

(٢) آل عمران ١٩

(٣) آل عمران ٨٥ ، ٨٦

المحكمتين المراد به هو الدين الذى جاء به خاتم الأنبياء والرسل ،
النبي الأُمى ، العربى ، القرشى ، الهاشمى سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم ، وأن هذا أمر أجمع عليه علماء المسلمين سلفا وخلفا •

أما ما يزعمه بغض أرقاء الدين ، ودعاة السوء المنافقون ، المتزلفون ،
الذين يبيعون دينهم بدنياههم من أن المراد بالاسلام معناه اللغوى
وهو الاقياد والخضوع لله ، وأن الآيتين تشملان كل الأديان
الساوية - فهو تحريف للآيات القرآنية ، وثفاق ، وتزلف الى الطوائف
الأخرى غير المسلمة واذا كذب هذا ما قاله ، أو يقوله بعض من ينتمون
الى العلم ولا أقول العلماء ويتسبون الى الاسلام - وهو برىء
منهم - فلا تلتفتوا اليهم واضربوا بقولهم عرض الحائط ، وهو أثر
من آثار الغزو الغربى الثقافى لبلاد الاسلام ، فكونوا على حذر منهم ،
واياكم ، واياهم ، ولو تأمل هؤلاء المحرفون لكتاب الله ما تلاهاتين
الآيتين لما وقعوا فى هذا الزور والكذب على الله تعالى فليس بعد
بعثة النبي صلى الله عليه وسلم دين الا دين الاسلام ، ومن لم يؤمن
به فهو بمنزل عن هذا الاسم ، ولن يسمى مسلما ، ولن يكتسب
النجاة من الخلود فى النار فى الحياة الآخرة •

ويقول عز شأنه - « قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم
جميعا الذى له ملك السماوات والأرض لا اله الا هو يحيى ويميت ،
فآمنوا بالله ورسوله النبي الأُمى الذى يؤمن بالله وكلماته ، واتبعوه

لعلكم تهتلون» (١) — وقال : « وما أرسلناك الا رحمة للعاملين » (٢)
 — وقال : « وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا ، ولكن أكثر
 الناس لا يعلمون » (٣) — وقال — « ما كان محمد أبا أحد من
 رجالكم ، ولكن رسول الله وخاتم النبيين » (٤) — وفي الحديث
 الصحيح الذي رواه البخارى ومسلم — واللفظ للبخارى — قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« أوتيت خمسا لم يؤتهن أحد قبلى : كان كل نبي يبعث الى قومه
 خاصة ، وبعثت الى الناس كافة ... » وفي رواية لمسلم وبعثت الى
 كل أحمر وأسود — وفي رواية أخرى :

« وبعثت الى الخلق كافة » (٥) وفي الحديث الشريف الذى رواه
 الشيخان أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

« أن مثلى ومثل الأنبياء من قبلى كمثل رجل بنى بيتا فأحسنه
 وأجمله الا موضع لبنة من زاوية من زواياه فجعل الناس يطوفون
 حول هذا البيت ويقولون :

(١) الامراف ١٥٨

(٢) الانبياء ١٠٧

(٣) سبأ ٢٨

(٤) الاحزاب ٤٠

(٥) صحيح البخارى — كتاب الصلاة — باب جعلت لى الارض طهورا ومسجدا ،
 وصحيح مسلم — كتاب المساجد ومواضع الصلاة .

ما أحسن هذا البيت لولا هذه اللبنة ، فأنا اللبنة ، وأنا خاتم
الأنبياء (١) وفي الصحيح أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لعلنى الله عنه لما خلفه في غزوة تبوك على المدينة لرعاية أهله
والمخاطف على الحرمات والصلاة بالناس .

« أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى الا أنه ليس
نبي بعدى » (٢) فكان رسالته صلى الله عليه وسلم عامة
في الزمان ، والمكان ، وكونه خاتم الأنبياء فلا نبي بعده ، ولا رسالة
بعد رسالته ، ولا شريعة بعد شريعته - أمر استفاضت به النصوص
القرآنية والحديثية وأجمعت عليه الأمة ، وأصبح من الأمور المعلومه
من الدين بالضرورة ، فمن أنكر ، أو شك فيه ، فقد خلع ربقة الاسلام
من عنقه ، وأضحى في عداد الكافرين ..

ومن بعد هذه الآيات والأحاديث وغيرها كثير أقول من ناحية
العقل والنظر: اذا نظرنا الى الكتب السماوية - القرآن ، والتوراة ،
والانجيل نظرة واقعية مجردة من أى هوى ، أو ميل ، نجد أن الأنجيل
تكاد تكون خالية من التشريعات والأحكام العملية من مدنيات
وتجاريات وجنائيات ونحوها وإنما هى مواعظ وأخلاق ، وقصص
فهى لا ينبغى أن تقارن بالقرآن في باب التشريعات العملية ، والأحكام

(١) صحيح البخارى - كتاب أحاديث الأنبياء - باب خاتم النبيين ، وصحيح
مسلم - كتاب الفضائل - باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين .
(٢) صحيح البخارى - كتاب المغازى - باب غزوة تبوك .

الفقهية ، بل بعض ما جاء فيها من مبادئ خلقية لا يصلح أن يكون
تشريعا عاما ، وصالحا لكل زمان ومكان وذلك مثل ما نقل عن السيد
المسيح عليه السلام من أنه قال :

« من ضربك على خدك الأيسر فأدر له خدك الأيمن » حثا على
العفو والتسامح فانه غير صالح للتطبيق بنصه الحرفي وهذا المبدأ
في عالمنا المعاصر وليس أدل على ذلك من أن الدول المسيحية هي أعصى
الدول لهذا المبدأ ، فهي لا تعرف الا الصنع ، ولا تكاد تعرف العفو
أو التسامح .

فأين هذا المبدأ الأخلاقي من هذا المبدأ الاسلامي الصالح لكل
زمان ومكان والذي قرره الله تبارك وتعالى في قوله :

« وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فمن عفا وأصلح فأجره على الله انه
لا يحب الظالمين ، ولمن انتصر بعد ظلمه ، فأولئك ما عليهم من
سبيل (١) » .

فمبدأ المماثلة في رد العدوان مشروعة فان كانت مصلحة في العفو ،
ولا سيما مع أهل الدين الواحد ، والوطن الواحد فالعفو مرغوب
فيه ، فان كان العفو سيطر المعتدى ، ويجعله يتعاضد في الايذاء
فليكن الانتصار للنفس ، وليكن رد الظلم والاعتداء بالمثل .

فأى المبدأين — يا أيها المنصفون العقلاء — أوفق للطبيعة البشرية ، وأصلح لكل زمان ومكان ، وأصدق قليلا ، وأعدل تشريعا ٥٥٠٠ أعتقد أن الجواب لا يختلف فيه اثنان .

وإذا انتقلنا الى المقارنة بين شريعة القرآن ، وشريعة التوراة في ثبوت النص ومبلغ الثقة به ، والحفظ من التحريف والتبديل ، والصدق في المطابقة للواقع والعدل في الحكم ، والحكمة في التشريع والمواءمة للفطر ، والصلاحيية لكل الظروف ولكل العصور نجد أن تشريعات القرآن هي التي اشتملت على كل هذه الخصائص والفضائل . والمميزات فالتوراة دخلها الكثير من التحريف والتبديل ، ارضاء للأهواء والشهوات ، فنصها غير موثوق به ، وليس سندها متصلا الى نبي الله موسى بل في وقت من الأوقات أحرقت وأيدت ، ولم يبق منها الا ما كان عالقا بالأذهان ، فكتبت مرة ثانية على نقش ، وتغير ، وتحريف فيها وطبيعي أنهم لم يكونوا مكلفين بحفظها ، تكليفنا بحفظ القرآن الكريم ومن يقرأ ما اشتملت عليه التوراة في قصص الأنبياء ونسبة الكذب ، والزنا في المحارم ، وشرب الخمر ، والسمي في قتل النفوس البريئة اليهم ليعلم علم اليقين أنها دخلها تحريف كثير ، ومن ثم تذهب الثقة من النفس بنصوصها ، وما اشتملت عليه من أحكام .

ثم ان التوراة لم تف بكل شيء فليس فيها كفاء لحاجات الناس ، ولا لحاجات المجتمعات البشرية على اختلافها وتنوعها : حضارة ،

وبداوة ، وخصبا ، وجدبا ، وسلاما وحربا ، ومنفرا واقامة ، وصحة ومرضا . . . لم تعرض لكل ذلك التفصيل كما هو الشأن في الشرائع العامة ، والدائمة الباقية حتى في ذب العقائد التي تتفق فيها الأديان السماوية كلها : الايمان بالله والايمان بالرسول ، والايمان باليوم الآخر ، فقد جاءت خلوا من الايمان باليوم الآخر ، وتفصيل أحوال يوم القيامة ، ولقد كان هذا موضع تعجب ودهشة من الدارسين للأديان ، وذهيوا فيه مذاهب ، والرأى عندي أنه من عمل أخبار اليهود ورؤسائهم — وبعد — فمن هذا العرض الموجز نخلص الى هذه النتائج :

، ان الاسلام خاتم الأديان ، وأن نبينا محمدا هو خاتم الأنبياء والمرسلين ولا نجا في الآخرة الا باتباع الاسلام ونبى الاسلام ، وأن الشريعة الاسلامية هي الصالحة لكل زمان ومكان ، ولم يبق بعد هذا الا وجوب العمل بها . وهذا ما سنعرض له في الفصل الآتى :

وجوب الحكم والعمل بالشريعة الاسلامية :

ان نصوص القرآن المتواتر ، والسنة النبوية المتواترة عملا وقولا لتوجب العمل بالشريعة الاسلامية على المسلمين ، والاحتكام اليها في كل شيء : في العبادات ، والمعاملات والحدود ، والجنائيات ، والاقتصاديات والسياسات . . . وغيرها .

والدين الاسلامى يشتمل على العقائد ، والعبادات والمعاملات وهي ما تعرف في القوانين بالمدنيات ، والجنائيات من قصاص ، وحدود

وغيرها كالاقتصاديات ، والسياسات ، والصلح ، والمعاهدات — أما العقائد فلم يختلف في وجوب اعتقادها أحد من المسلمين ، والفرق الإسلامية كلها تتفق على أصول العقائد ، وإنما خالف فيها اليهود والنصارى ، وكذا العبادات لم يخالف فيها أحد من المسلمين وأما ماوراء ذلك من بعض المعاملات والجنائيات ، والأمور المالية كالربا فهم التى وقع فيها الخلاف من بعض المسلمين ، والكثرة الكاثرة من غير المسلمين في وجوب العمل بها ، وتطبيقها عليها .

أما غير المسلمين فمأدما لم يؤمنوا بالأصول ، وكفروا بالله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم فليس لنا أن نلزمهم بالقروع ، لأنهم فقدوا الأصل الاصيل وهو الايمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره .

أما الذين آمنوا بالأصول وشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، والتزموا بحكم ايمانهم بالاسلام ، والالتقياد الى شرائعه وتعاليمه فاليهم نسوق هذه الأدلة :

١ - مما لا ينبغي أن يختلف فيه اثبات أن الشرائع السماوية أنزلها الله للهداية والعمل بها ، والا فما الفائدة من نزولها ان لم يعمل بها ؟

والشرائع السماوية السابقة قد اتهمت أزماها واستنفدت الغرض منها ، ولم يبق كما أسلفنا الا الشريعة الإسلامية المختصة بالعموم والخلود ، وهى التى حلت محل الشرائع السماوية السابقة ، فكان

وجوب العمل بها لزاما ولا سيما على المسلمين الذين التزموا بالاسلام
عقيدة وشريعة ، وعلماء وعلماء ، قال عز شأنه :

« ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ، ويشرح المؤمنين الذين
يعملون الصالحات أن لهم أجرا كبيرا وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة
أعدنا لهم عذابا أليما » (١) - وقال « وتنزل من القرآن ما هو شفاء
ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خسارا » (٢) .

وقال تعالى « كتاب أنزلناه اليك لنخرج الناس من الظلمات الى
النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد » (٣) وقال « قد جاءكم
من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ،
ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط
مستقيم » (٤) وقال : « وإليك لتهدى الى صراط مستقيم » (٥) صراط
الله الذي له ما في السماوات ، وما في الأرض ألا الى الله تصير
الأمور » (٥) - الى غير ذلك من الآيات المتكاثرة .

٢ - ان الله تبارك وتعالى حكم بكفر من لم يحكم بما أنزل الله ،
وحكم عليهم بأنهم هم الظالمون ، وأنهم هم الفاسقون وذلك في معرض

(١) الاسراء ٩ ، ١٠

(٢) الاسراء ٨٢

(٣) ابراهيم ١

(٤) المائدة ١٥ ، ١٦

(٥) الشورى ٥٢ ، ٥٣

احتكام اليهود اليه، وأمره أن يحكم بينهم بما أنزل الله، لا بما يوافقهم أو يحكم بينهم بما حرفوا وبدلوا أحكام التوراة .

قال عز شأنه :

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ^(١) » -

ثم قال : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ^(٢) » .

ثم قال :

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ^(٣) » .

وليس بين الآيات تعارض أو تخالف فالظلم يطلق ويراد به أعلى أنواعه وهو الكفر ، وكذلك الفسق يطلق ويراد الفسق الأكبر وهو الكفر فمن حكم بغير ما أنزل الله مستحلاً ذلك ، راضياً به قلبه ، طيبة به نفسه فهو الكافر ولا محالة ، وهو الظالم لأنه ظلم نفسه بتعريضها لغضب الله ، وظلم الناس بحرمانهم من ثمرات هذه الشريعة العادلة الحكيمة ، وهو الفاسق لأنه فسق عن أمر ربه ، وتمرد على شريعة الله ، وخارب الله ورسوله في الأرض .

أما من لم يحكم بما أنزل الله إلا عن جحود وتهاون، ومن غير أن يطمئن بذلك قلباً ، فليس بكافر ، وإنما هو فاسق ظالم وقد قلنا :

(١) المائة ٤٤

(٢) المائة ٤٥

(٣) المائة ٤٧

ان الظلم درجات ، وكذلك التصق نهما يطلقان بمعنى الكفر ويطلقان ويراد بهما انصيان ، روى ابن جرير عن علي بن طلحة عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى :

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون. » .
قال — « من جحد ما أنزل الله فقد كفر ، ومن أقر به ولم يحكم به فهو ظالم فاسق » .

وروى مثل هذا القول عن عكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما وهذه الآيات الثلاث وان ذكرت في القرآن الكريم في سياق الكلام عن التوراة والانجيل وما أنزل الله فيهما من الأحكام ، والمواظبة على من لا يرتضون حكم الله من اليهود الذين حرقوا الكلم عن مواضعه واشتروا به ثمنا قليلا من الرشا ، وابتغاء الجاه ، واتباع هوى الناس . الا أنه حكمه عام ، لأن لتبليها عام ، والعبرة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب .

والى القول بعوم الآيات الثلاث ، وأنها ليست خاصة بأهل الكتاب ، بل تشمل اليهود وأمثالهم من يفعل فعلهم من المسلمين . ويحمل كتاب الله القرآن ؛ ذهب كثير من السلف روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى أنه قال :

إنها عامة في اليهود وغيرهم ، وكان ابن عباس أيضا يرى أن حكم الآيات يشمل المسلمين وغيرهم ، ويرد على من يقول أنها في أهل الكتاب خاصة ، أخرج ابن المنذر عن ابن عباس قال نعم القوم أتم ،

ان كان ما كان من حلو فهو لكم ، وما كان من مر فهو لأهل الكتاب ^(١)
 وروى الحاكم وصححه — وعبد الرزاق وابن جرير عن حذيفة رضى
 الله عنه أن الآيات الثلاث ذكرت عنده فقال رجل — ان هذا فى بنى
 اسرائيل ، فقال حذيفة — نعم الاخوة لكم فى بنى اسرائيل ، ان كان
 لكم كل حاوة ، ولهم كل مرة ، كلا والله لتبيلكن طريقتهم بخذو النبل
 بالنبل والقذة بالقذة •

نعم قد كان فى السلف من يفرق الآيات بين المسلمين وأهل الكتاب
 روى ابن جرير بسنده عن الشعبي قال فى قوله تعالى :

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » •

قال هذا فى المسلمين « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
 الظالمون » قال هذا فى اليهود « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك
 هم الفاسقون » قال : هذا فى النصارى ^(٢) وهذا القول وان لم ينعقد
 كثيرا عن القول الأول الذى ذهب اليه جمهور السلف فقد وافقه
 فى أن من لم يحكم بما أنزل من المسلمين فهو من الكافرين بالمعنى
 الذى ذكرناه •

(١) تفسير المنار ج ٦ ص ٢٠٢

(٢) تفسير الألوسى ج ٦ ص ١٤٦

(٣) تفسير ابن كثير والبغوى ج ٢ ص ١٦٢

وأخرج عبد بن حميد عن حكيم بن جبير أنه سأل سعيدا بن جبير عن قوله تعالى : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » — « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » •

قال فقلت له : انها نزلت على بنى اسرائيل ولم تنزل علينا (١) قال : اقرأ ما قبلها وما بعدها ، وما بعد فقال : بل نزلت علينا .

وروى عن بعض السلف أن الآيات في أهل الكتاب ، وليس شيء منها في أهل الاسلام ، وهو رأى غير مقبول ولا منسليم ، وضعيف ، فالآيات عامة وليس هناك ما يخصها ، بل المسلمون ان لم يحكموا بما أنزل الله في كتابه وسنة نبيه فهم أحق بهذه الأوصاف من اليهود والنصارى ، لأن دينهم عام ، وشريعتهم وافية باقية الى يوم القيامة ، وأدلة الأحكام عندهم متوافرة فليس لهم عذر ما في الحكم بغير ما أنزل الله •

وليس أدل على أن الحكم بغير ما أنزل الله مع الرضا والقبول وعدم الاستنكار كفر ، وظلم ، وفسق وأنها في حق المسلمين ما ذكره الله سبحانه بعد أن قال عز شأنه :

« وأنزّلنا اليك الكتاب (٢) بالحق مصدقا لما بين يديه من

(١) لعل مراده انها نزلت في شأنهم وحكاية حالهم أو المراد ان مدلولها ما نزل عليهم والقرآن حكى ذلك فحسب .
(٢) القرآن الكريم

الكتاب (١) ومهيئنا (٢) عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله — القرآن — ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شرعة ، ومنهاجا (٣) ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليلوكم فيما أناكم ، فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون ، وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم انما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثير من الناس لفاسقون ، أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » (٤) •

فقد أكد الله سبحانه الحكم بالقرآن الكريم في غير موضع من الآيات ، وحذر النبي غير مرة من اتباع أهوائهم والقوانين الوضعية ، فيها من الأهواء ما فيها ، وجعل الحكم بنير ما أنزل الله جاهلية جهلاء ، وضلالة عمياء فكيف بعد هذا البيان الناصح الواضح وهذه التأكيدات يزعم زاعم ، أو يظن ظان أنها في اليهود والنصارى ، وليست في المسلمين ...

وللشيخ العلامة الحافظ المفسر عماد الدين ابن كثير في تفسير هذه الآية الأخيرة كلام حسن دقيق أثقله بنصه على أن يكون زاجرا .

(١) التوراة والانجيل

(٢) وشاهدا عليه

(٣) المراد الاختلاف في الفروع لا في الأصول •

(٤) المائدة ٤٨ — •

وولزعا لهؤلاء الذين يقفون في سبيل العمل بشريعة الله تعالى ويرضون العمل بالقوانين الوضعية المستوردة التي هي غريبة عنا وعن ديننا ، وعن شريعتنا ، وعن بيئاتنا ، والتي غلب علي وأضعفها الهوى والشهوات ، قال رحمه الله وأثابه : « ينكر تعالى على من خرج من حكم الله المحكم ، المشتغل على كل خير ، الناهي عن كل شر ، وعدل الى ما سواه من الآراء ، والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله ، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات ، والجهالات مـ يضعونها بأرائهم ، وأهوائهم وكما يحكم بها انتثار من السياسات الملكية المأخوذة من ملكهم — جنكز خان — الذي وضع لهم — الياسق — وهو غبارة عن كتاب مجموع من أحكامه قد اقتبس منها عن شرائع شتى من اليهودية ، والنصرانية ، والملة الاسلامية ، وغيرها وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظرة ، وهواه ، فصارت في بنية شرعا متبعا ، يقدمونها على الحكم بكتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع الى حكم الله ورسوله ، فلا يحكم سواه في قليل ، ولا كثير (١) » .

وهذا الكلام الذي قاله الامام ابن كثير يمثل وجهة نظر المسلم الذي رضى بالله ربا ، وبالإسلام دينا ، وبسيدنا محمد نبيا ورسولا .

(١) تفسير ابن كثير والبغوى ج ٣ ص ١٧٤

٣- وليس أدل على وجوه العمل بشرائع الاسلام وأن الايمان العادى عن العمل لا يحقق السعادة التامة ، من أنه سبحانه وتعالى لم يذكر الايمان الا مقرونا بالعمل في وعده للمؤمنين بالخير الدنيوى ، والأخروى ، أو في بيان خير البشر ، أو في بيان كمال الفطرة ، والسلوك فمن ذلك قوله تعالى :

« والعصر ان الانسان لخمى خسر الا الذين آمنوا ، وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر (١) » وقوله تعالى :

« ان الذين آمنوا : عملوا الصالحات أولئك هم خير البرية جزاءهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدین فيها أبدا ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، ذلك لمن خشى ربه (٢) » .

وقوله تعالى : « لقد خلقنا الانسان فى أحسن تقويم ، ثم رددناه أسفل سافلين ، الا الذين آمنوا ، وعملوا الصالحات ، فلهم أجر غير ممنون (٣) » .

وقوله : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ذلك الفوز الكبير » (٤) .

(١) سورة « العصر »

(٢) البقرة ٨ ، ٩

(٣) سورة « التين » ٤ - ٦ ومعنى غير ممنون أى غير مقطوع بل دائم متعقل »

(٤) البروج ١١

وقوله : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجرهم من أحسن عملا ، أولئك لهم جنات تجري من تحتهم الأنهار ، يطلون فيها من أساور من ذهب ، ويلبسون ثيابا خضرا من سندس ، واستبرق ، متكئين فيها على الأرائك نعم الثواب وحسنت مرتعا » (١) .

وتأمل في قوله سبحانه « انا لا نضيع ... » فهو يدل على أن العامل لا بد أن يجازى على عمله الصالح دنيا وأخرى .

وقال تعالى : « ان الذين آمنوا وعطوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا (٢) خالدون فيها لا يبغون عنها حولا » (٣) .

وقوله سبحانه : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم ، تجري من تحتهم الأنهار في جنات النعيم ، دعواهم فيها سبحانه اللهم ، وتحيتهم فيها سلام ، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » (٤) .

وقال عز شأنه : « وأدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدون فيها باذن ربهم تحيتهم فيها سلام » (٥) .

(٢) مكانا مملأ لآكرامهم وكرامتهم .

(١) الكهف ٢٠ ، ٢١

(٤) يونس ١٠ ، ٩

(٣) الكهف ١٠٧ ، ١٠٨

(٥) ابراهيم ٢٣

وقال سبحانه : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون » (١) •

وقال : « قل يا أيها الناس انما أنا لكم نذير مبين ، فالذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة ، ورزق كريم » (٢) •
وقال : « الذين كفروا لهم عذاب شديد ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر كبير » (٣) •

والأجر يشمل الدنيوى والأخروى وقال : « ترى الظالمين مشفقين مما كسبوا ، وهو واقع بهم ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات فى روضات الجنات لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك هو الفضل الكبير ، ذلك الذى يبشر الله عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، قل : لا أسألكم عليه أجرا الا المودة فى القربى ، ومن يقترف حسنة نزدله فيها حسنا ان الله غفور شكور » (٤) الى غير ذلك من الآيات وقد لاحظت أن معظم الآيات الواردة فى هذا جاءت فى السور المكية ، ذلك أن التشريع فى القسم المكي من القرآن يدور حول العقائد وتبئتها ، والأصول الأخلاقية ، والاجتماعية التى لا غنى لأى مجتمع عنها ، وقاعدة لزوم اقتران العقيدة بالعمل ، والعلم بالعمل قاعدة دينية ، ، اجتماعية ، أخلاقية اصلاحية •

(٢) الحج ٤٩ ، ٥٠

(٤) الشورى ٢٢ ، ٢٣

(١) فصلت ٨

(٣) طه ٧

والايمان وحده بدون عمل ، ومع مقارنة السيئات والمنكرات لا يكفي في اصلاح الأمم والشعوب في الدنيا ، ولا ينجيهم انجاة الكاملة في الآخرة وليس ادل على ذلك من أن الأمة الإسلامية في عصورها الأولى لما جعت بين الايمان والعلم والعمل كانت لها السيادة في الأرض ، والعزة والقوة في الدنيا والنعيم المقيم في الآخرة ، فلما اكتفت من الايمان بالقول ، وترك العمل الصالح ، ومن العلم بالجدل ، والشكشكت اللغظية الجوفاء صارت مغلوطة على امرها ، ومستبعدة مستذلة لغيرها وها هي اليوم تستدرك ما فاتها ، وتحاول اصلاح أخطائها ، وتعلو أصواتها في سبيل الأخذ بشريعة ربها ، فاللهم أعن ، وسدد ووفق .

الموقوفون عن شرع الله :

ومع ظهور الأدلة المتكاثرة على وجوب الحكم بما أنزل الله ، ووضوحها ، قد منيت الأمة الإسلامية بأفاس ينتنون اليها ، ويتسمون بأسماء أهلها ، وتأثروا الى حد كبير بالكتاب الغربيين - ونواياهم معروفة نحو الاسلام - الذين رموا الشريعة الإسلامية بالتقصير والجمود وعدم الصلاحية للقرن العشرين الذي نعيش فيه ، رأينا نزلت لزمان غير زماننا ، فصاروا يرددون هذه انه راوى المتجنية في كتبهم ، أو مقالاتهم ، وأحاديثهم ، وهي من تاييسات ابليس وأعواته ، يلقونها الى أوليائهم من شياطين الانس ، ثم يلقوها هؤلاء الى الأغرار ، والشباب الذين ليس لهم من علمهم بالشريعة ، وأحكامها

وأسرارها. ما يحصنهم ضد هذه الآراء ، والأفكار المسمومة التي
هى أضر على الأمة الإسلامية من سموم أعدائها .

ولن يخلو عصر من هذه الفئة الضالة المضلة التي تحاد الله
ورسوله ، بمطاربة شرعهما قال عز شأنه :

« وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن ، يوحى
بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا . ولو شاء ربك ما فعلوه ،
فذرهم وما يفترون ولتصغى اليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ،
وليرضوه ، وليقتربوا ما هم مقتربون أفير الله أبتغى حكما ؟ وهو الذى
أنزل إليكم الكتاب مفصلا ، والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه
منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين وتمت كلمة ربك صدقا
وعدلا لا مبديل لكلماته وهو السميع العليم ، وإن تطع أكثر من
فى الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون الا الظن ، وإن هم
الا يخرصون ، إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ، وهو أعلم
بالمهتدين » (١) .

وكما منى الأنبياء والمرسلون بهذه الفئة الضالة ، المضلة ، الباغية ،
منى المصلحون ، والدعاة الى الله بهذه الفئة فى كل عصر ومصر ،
فصارت تلقى الشبه ، وتضع العقبات فى سبيل سيادة شريعة الله ،
ولبعضهم من المناصب ، والجاه ، والأفكار المنحرفة ،

والأقلام المأجورة ما أعانهم على ترويح كلامهم ، والاغترار به ، ولو أن الدعاة الى شريعة الله جمعوا صفوفهم ، ووجدوا كلمتهم ، وحزموا أمرهم ، ، وضحوا بأنفسهم ، وبكل غال لديهم في سبيل الأخذ بشريعة الله في كل شيء لكلل الله مسعاهم بالنجاح ، ولبنصرهم على قلتهم ، وخذل مخالفهم على كثرتهم ، والحق لا بد أن يسود ، وكلمة الله لا بد أن تلو ، ولكن لا بد لذلك من أنصار ومؤيدين ينافحون عنه ، وينصرونه ، وقد أشار الله تبارك وتعالى الى هذا الأصل الاصلاحى الكولى في قوله سبحانه •

« ولقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوى عزيز » (٢) •

فقد عقب الله سبحانه ارسال الرسل ، وانزال الشرائع عليهم بالحق ، والمعدل ، بذكر الحديد ، وجعله مصدرا للباس والقوة ، وللمنافع وحاجات الناس ، وذلك لأجل الاشارة الى هذا الأصل الاصيل •

وما لنا نذهب بعيدا وهذه سيرة النبى صلى الله عليه وسلم ، وسير أصحابه الأبطال النبلاء تبين لنا ما بذله وأصحابه من جهد جهيد ، ومن جهاد وكفاح ، واستشهاد في سبيل الله ، ومن عرق ، وتعب ، ونصب ، وصبر ، وتحمل ، وايداء ، وبلاء ، وجراح وآلام بضعا وعشرين سنة حتى نشروا شرمة الله ، وصارت كلمة الله هي العليا ،

وكلمة الذين كفروا السفلى ، فهل نحن على كثرتنا بذلنا عشر معشار ما بذله النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه الكرام ؟ !

الرضا بحكم الله ورسوله شرط للايمان الصحيح :

والرضا بحكم الله ورسوله شرط الايمان الكامل ، وأن الاحتكام الى القرآن والسنة من شروط الايمان ، يدل على ذلك القرآن والسنة الصحيحة .

ففى الكتاب الكريم يقول الله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (١) .

فقد نصت الآية :

أهم لا يتحقق منهم الايمان حتى يحكموا رسول الله فيما شجر بينهم من خلاف وما يحدث لهم من القضايا ، وأن لا يجدوا فى أنفسهم ضيقا مما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن ينقادوا لحكم رسول الله ويسلموا اليه بما قضى ظاهرا وباطنا وظاهر الآية نفى الايمان عن لم يحتكم الى رسول الله فى حياته والى شريعته بعد وفاته أو لم يرض بحكم رسول الله ولم ينفذ اليه ظاهرا وباطنا .

قال الامام أبو بكر بن العربي :

« فكل من اتهم رسول الله في الحكم فهو كافر ، لكن الأنصاري ذل ذلته فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأقال عشرته لعلمه بصحة يقينه ، وأنها كانت قلقه ، وليست لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل من لم يرض بحكم الحاكم بعده فهو عاص آثم ، وأما ان طعن في الحاكم نفسه لا في الحكم فله تعذيبه وله أن يصفح عنه » (١) •

وقال الآلوسي في تفسيره :

« ولعل حكم هذه الآية باق الى يوم القيامة ، وليس مخصوصا بالذين كانوا في عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فان قضاء شريعته عليه الصلاة والسلام قضاؤه فقد روى عن الصادق رضى الله عنه أنه قال :

« لو أن قوما عبدوا الله تعالى ، وأقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصاموا رمضان ، وحجوا البيت ، ثم قالوا لشيء صنعه رسول الله عليه وسلم : ألا صنع خلاف ما صنع ، أو وجدوا في أنفسهم حرجا لكانوا مشركين ثم تلا هذه الآية » (٢) •

(١) تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢٦٧

(٢) تفسير الآلوسي ج ٥ ص ٧١

ولكى يتضح معنى الآية غاية الاتضاح نذكر ما ورد في سبب نزولها من السنة الصحيحة روى الشيخان في صحيحهما : والامام أحمد في مسنده ، والنسائي في سننه — واللفظ للبخارى — عن عبد الله بن الزبير — رضى الله عنهما :

« أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة (١) التى يسقون بها النخل ، فقال الأنصارى : سرح الماء يمر ، فأبى عليه ، فاخصما عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير : اسق زبير ثم أرسل الماء الى جارك فغضب الأنصارى فقال : ان كان ابن عمك (٢) ، فتلون وجه (٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم — ثم قال : اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يبلغ الى الجدر (٤) — وفي رواية أخرى — ثم أرسل الماء الى جارك ، فقال الزبير : والله انى لأحسب (٥)

(١) شراج — بكسر الشين وبالجيم — جمع شرج مثل بحر وبحار والحرة مكان معروف بالمدينة وهى مسايل مياه الأمطار والسيون التى يسقون نذرهم وتخيلهم منها ، وقد جعل رسول الله الحق للأعلى فالأعلى ...

(٢) أى حكمت له لأنه كان ابن عمك .

(٣) يعنى غضب .

(٤) يفتح الجيم وسكون الدال هى الحواجز التى تحجز بين الحيطان والمرايد

اسق سقيا تاما كاملا .

(٥) هكذا وردت هذه الرواية بالثبوت ، وكذا جاءت مسلم الروايات ، وجاءت بسنن الروايات بالقطع ، وفى رواية البخارى (كتاب الزراعة — باب شرب الأعلى الى الكمين) بالحزم ونسها « فقال الزبير ، والله ان هذه أنزلت فى ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ... » فلهذا كان شاكيا فى نزولها بسبب ذلك ولا ثم يقين .

— أى أظهر — هذه الآية نزلت فى ذلك « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » •

وفى رواية أخرى للبخارى — فى كتاب التفسير — بزيادة « واستوفى النبى صلى الله عليه وسلم للزبير حقه فى صريح الحكم حين أحفظه الأنصارى ، وكان أشار عليهما بأمر لهما فيه سعة » •

يعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد راعى بحكمه هذا مصلحة الخصمين ، وهى أن يسقى الزبير سقيا خفيفا ، ثم يرسل الماء الى جاره ، فالحكم كان فيه رفق ، ويسر ، وسهولة ولكن الخصم لما لم يقبل ، واتخذ من ذلك وسيلة للتلويح بالظن فى الحكم لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن أن يحكم بالحكم الظاهر الواضح ، وأن يستوفى للزبير حقه ، لأن الأنصارى أبان باعتراضه على الحكم أنه ليس أهلا للمساهلة والمصالحة على ما هو أرفق وأصلح ولذلك غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغير وجهه ، وحق له أن يغضب •

أقوال أخرى فى سبب نزول الآية :

وهناك أقوال أخرى فى سبب نزول هذه الآية ، فقد جزم مجاهد ، والشعبي بأن الآية نزلت فيمن نزلت فيهم الآية قبلها وهى قوله تعالى : « ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك ،

وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا الى الطاغوت ، وقد أمروا أن يكفروا به ، ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا ، وإذا قيل لهم : تعالوا الى ما أنزل الله والى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ، فكيف اذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاؤك يحلفون بالله : ان أردنا الا احسانا وتوفيقا ، أولئك الذين يعلم الله ما فى قلوبهم فأعرض عنهم ، وعظمهم ، وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا (١) •

فقد روى اسحاق بن راهويه فى تفسيره باسناد صحيح عن الشعبي قال : « كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة فدعا اليهودى المنافق الى النبى صلى الله عليه وسلم لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة ، ودعا المنافق اليهودى الى حكاهم لأنه علم أنهم يأخذونها فأنزل الله هذه الآيات الى قوله « ويسلموا تسليما » وأخرج ابن أبى حاتم من طريق أبى نجيع عن مجاهد نحوه •

وروى الطبرى عن ابن عباس أن حاكم اليهود حينئذ كان أبا برزة الأسلمى قبل أن يسلم ويصير صحابيا ، وروى باسناد صحيح الى مجاهد ، أنه كتب بن الأشرف •

وروى الكلبي فى تفسيره عن أبى صالح عن ابن عباس قال : « نزلت هذه الآية فى رجل من المنافقين كان بينه ، وبين يهودى خصومة ، فقال اليهودى : انطلق بنا الى محمد ، وقال المنافق : بل

فأتى كعب بن الأشرف ، وأنها احتكما الى النبي صلى الله عليه وسلم
فحكم لليهودى ، فأبى المنافق الا أن يذهب الى عمر ليقضى بينهما ،
فكان قضاؤه بينهما أن قتل المنافق ، وقال هذا حكم الله فيمن لم يقبل
حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك سبب نزول الآيات ،
وتسمية عمر بالقاروق ، وهذا يدل على أن القاروق رضى الله عنه يرى
أن الآية على ظاهرها من هى ايساه من لم يرض بحكم الله ورسوله
وأنه يعتبر كافرا مرتدا عن الاسلام .

قال الحافظ ابن حجر :

وهذا الطريق وان كان ضعيفا لكن قوى بطريق مجاهد ، ولا يضره
الاختلاف لا مكان التعدد .

أقول : يعنى أن يكون السبب متعددا والآيات نزلت لكل ذلك .
وقد رجح الطبرى فى تفسيره ، وعزاه الى أهل التأويل أن سبب
نزولها هذه القصة ليتسق نظام الآيات كلها فى سبب واحد ، ولم يعرض
بينهما ما يقتضى خلاف ذلك ثم قال :

ولا مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت فى أثناء ذلك فيتناولها
عموم الآية (١) .

(١) فتح البارى ج ٥ ص ٢٩

أقول : ولو جاءت روايات قصة الزبير كلها بالجزم بأن هذا سبب
نزول قوله تعالى :

« فلا وربك ... » الآية فهذا لا يمنع أن تكون هناك أحداث أخرى
ثم جاءت الآية بعد ذلك مبينة حكم الله فيمن لا يرضى بحكم رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، ويسلم له وكون المنزل واحدا والأسباب
متعددة له أمثلة كثيرة ذكرها علماء « علوم القرآن » (١) .

ومن هذه النصوص القرآنية والحديثية يظهر لنا جليا أن الاحتكام
إلى شريعة الله : شريعة القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة أمر
لازم محتتم وأن الإيمان لا يتحقق إلا به ، وأن الرضا بحكم الله
ورسوله ، والاذعان لذلك ، والتسليم له ظاهرا وباطنا من شروط
الإيمان الحق الذي وقر في القلب وصدقه العمل ، وفي الحديث الذي
رواه أبو داود في سننه على النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به » وقد كان
هذا هو معتقد السلف الصالح وقد سمعت آتفا مقالة لعلام من أئمة
آل البيت وهو الامام جعفر الصادق .

فمتى نجد الأمة الإسلامية كلها لا تحتكم إلا إلى شرع الله ،
وتلتزم العمل بكتاب الله ، وسنة رسول الله ، ذلك ما نرجو ويرجوه
كل مسلم معتز بالإسلام .

(١) الاثنان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٣ ، المدخل لدراسة القرآن الكريم
للمؤلف ص ١٢٧ وما بعدها .

الاستقلال التشريعى :

لقد أضحت الدول الاسلامية والعربية كلها مستقلة استقلالاً سياسياً ، وذهب الى غير رجعة ذلكم العهد الذى كانت هذه الدول مضلوبة على أمرها ، ومضيارها بيد أعدائها ، ولم يكن لها حول ولا طول .

وقد آن الأوان بل ووجب على هذه الأمم أن تعمل جادة على استقلالها التشريعى وأن تحكم بشريعته التى هى خير الشرائع ، وأعدلها ، وأخلدها .

وفى الحق أن تبعيتنا التشريعية فى قوانيننا المدنية والجنائية ، لدول وشعوب ، دينها غير ديننا ، وبيئاتها غير بيئتنا ، وأعرافها وتقاليدها غير أعرافنا وتقاليدها كان — ولا يزال — شوكة فى ظهورنا ، ووصة فى جبيننا — نحن المسلمين والعرب — أمام أعدائنا ، وثغرة تفتنوا منها الى النيل منا ، ورمينا بالعقم والجمود ، وعدم الانتاج ، وانتنا عالة عليهم ، وعلى قوانينهم ونظمهم ، ومعارفهم .

ولما حصل الاستفتاء بجمهورية مصر الاسلامية العربية على الدستور الذى يضع الأصول الأساسية فى الحكم كان هناك شبه اجماع من كل طوائف الشعب المصرى المسلم الأصل على أن الدستور لابد أن يكون دستورا ابلاميا صرفا وأن لا يكون فيه ما يعارض الشريعة الاسلامية وهذا أمر معروف غير منكور .

أليس من المؤسف حقا أننا - معاشر المسلمين والعرب - نحكم بقوانين مهلهلة مرقعة بعضها فرنسي ، وبعضها انجليزي ، وبعضها بلجيكي ، وبعضها ألماني ... الى غير ذلك ، فلا عجب أن جاء القانون المصرى وغيره من قوانين الدول الاسلامية والعربية كالثوب المرقع المشوه فهو غير متجانس ، ولا يلائم بعضه بعضا ، ونحن أعرق من هذه الدول حضارة وعلمًا ، وفقها ، وتشريعًا •

ألم تبلغ الأمة الاسلامية أوج عظمتها التشريعية يوم أن كانت دول الغرب لا تزال تحبو ، وتحكم بقوانين الغاب ، وتسودها البربرية والهمجية ؟ لقد وسعت الشريعة الاسلامية الدولة الاسلامية يوم أن كانت مترامية الأطراف تمتد من المحيط الى المحيط (١) وكان في هذه الدولة العربى ، والفارسى ، والرومى ، والأسىوى ، والافريقى ، والأوربى فى الاندلس « فردوس الاسلام المفقود » والمسلم ، واليهودى ، والنصرانى وسعتهم جميعا عدلا ، ورحمة ، وإخاء وبرًا ، ونعم العالم المعروف آثذ بشريعة الله شريعة الحق والعدل والسلام ، وكان غير المسلمين يتمتعون بحرياتهم الدينية ، وحقوقهم المدنية سواء بسواء •

(١) من المحيط الأطلسى - او بحر الظلمات كما كان يقال - غربا الى المحيط الهندى شرقا •

وقد روى عن سيدنا على رضى الله عنه قال فى أهل الذمة :

« انما بذلوا الجزية لتكون أموالهم كأموالنا ، ودماؤهم كدمائنا »
يعنى فى الحرمة ، ومثل حرمة الدماء والأموال حرمة الاعراض ،
وقال سيدنا عمر فى توصيته للخليفة بعده •

« وأوصيه بأهل الذمة خيرا أن يوفى لهم بمهدهم ولا يكلّفوا فوق
طاقتهم ، وأن يقاتل من ورائهم » أى يتولى حمايتهم •

آراء علماء القانون عربا وغير عرب فى التشريعات الاسلامية :

لو أننا كنا أمة ليس لها ماض مجيد وثقافة فقهية لأوجبت
الاعتبارات الاجتماعية والسياسية أن يكون لنا تشريعات فابعة من
عقائدنا ومن بيننا ، أما ونحن أمة عريقة فى الحضارة ولها ثروة فقهية
عظيمة وتشريعات هى من خصائصها ولها ارتباط وثيق بأخلاقها
وتقاليدها وجوها وأرضها فلسنا فى حاجة قط الى أن نكون عالة
على قوانين غيرنا ولا سيما أن الحق والعدل والشرف والكرامة كل
أولئك يفرض علينا أن تكون لنا شخصيتنا التشريعية الاستقلالية
ولم تكن كسوز الشريعة الاسلامية وما فيها من ثروة فنية فقهية
معروفة فى أوروبا فى العصر الحديث وفق الله بعض علماء
القانون عندنا الذين جمعوا بين فقه الشريعة وفقه القوانين الأجنبية
فوضعوا مؤلفات قيمة أبانوا فيها عن سمو التشريعات الاسلامية
وسبقها للقوانين الوضعية فى كثير من موضوعاتها من بضعة قرون

وقد بدأ هذا العمل المجيد المرحوم الدكتور محمد فتحي فقد نشر
فى أوروبا بعضا مما حوته الشريعة الاسلامية من ثروة فقهية فنية حيث
وضع مؤلفه بالفرنسية ، « التعسف فى الحقوق فى الفقه الاسلامى »
سنة ١٩١٣ أبان فيه فى وضوح ودقة أنه بينما تبدأ فى العصر
الحديث أعرق للأمم مدينة فى أوروبا فى الأخذ بتلك النظرية اذ كان
قد فرغ منها علماء الشريعة من قرون عدة وتوسعوا فى تطبيقها حتى
هيئت على جميع فروع القانون العام والخاص وقد وجه هذا
المؤلف أنظار علماء القانون فى أوروبا الى الشريعة الاسلامية وفى
سنة ١٩٣٣ وضع الدكتور الفاضل محمد صادق فهمى مؤلفه « ثبات
فى القانون المدنى المقارن » أبان فيه عن مقدار تفوق الفقه الاسلامى
بديقته الفنية على كل ما هو معروف اليوم فى الأمم المتمدنية فى أوروبا
وأمرىكا .

وقد وضع الأستاذ « ليفى أولمان » أستاذ علم مقارنة الشرائع
بجامعة باريس ووكيل المؤتمر الدولى للقانون المقارن الذى عقد
سنة ١٩٣٨ مقدمة عن هذا الكتاب قال فيها .

« انه يلمح بلا جمل بين مؤلفات أساطين علم القانون المدنى
فى فرنسا أمثال شالى وبولى جيد وتاليرى جلاسونه وأنه أبان ما فى
الشريعة الاسلامية من كنوز وثروة علمية يجوز أن تكون هدى
ونورا للعالم طرا » .

وفي سنة ١٩٣٠ وضع الدكتور محمد صادق فهمي بالاشتراك مع الأستاذ الفرنسي « البروت شيرون » مؤلفا في « حوالة الديون في الشريعة الاسلامية ومقارنتها بالقوانين الأوروبية » وقد أظهر فيها بما لا يدع مجالا للشك تفوق الفقه الاسلامي على شرائع أكبر الأمم المتمدينة في أوروبا .

وقد اهتمت جمعية مقارنة القوانين بباريس بهذا المؤلف اهتماما خاصا ونشرت البحث الشرعي في مجلتها سنة ١٩٣٠ ومن الشهادات التي لها تقريرها وقيمتها للتشريعات الاسلامية ما قاله الدكتور « أنريكو انساباتو » في كتابه « الاسلام وسياسة الخلفاء » « ان الاسلام اذا كان محدودا غير متغير في شكله فانه مع ذلك يساير ما تقتضيه الظروف فهو يستطيع أن يتطور دون أن يتضائل مع مرور الزمن ويحفظ بكامل حيويته ومرونته ، ولا يجوز أن تهدم يد الخلافة هذا الصرح العظيم من العلوم الاسلامية أو أن تنفله ، أو أن تمسه بسوء ، فقد أوجد للعالم أرمخ الشرائع ثباتا شريعة تفوق في كثير من التفاصيل الشرائع الأوروبية » .

شهادة أخرى :

واليك أيضا شهادة أخرى أسداها لمصر الأستاذ الكبير « يوليا كازيللي » الايطالي الجنسية ، وقد كان مستشارا ملكيا لوزارة العدل بمصر زمنا طويلا يقول : « انه يجب على مصر أن تستمد قانونها

من الشريعة الاسلامية ، فهي أكثر اتفاقاً من غيرها مع روح البلد القانونية » •

وهي شهادات من غير مسلمين لا يرتقى اليها مهمة التعصب أو التحيز للإسلام ومن رجال قانون كبار لا يظن بهم عدم العلم أو قصر النظر •

وغير ذلك بحوث وشهادات أخرى لها قيمتها ووزنها العلمي في الإبانة عما في الشريعة الاسلامية من كنوز دفيئة وأصول قانونية عظيمة •

« اعتراف المؤتمرات بالشريعة الاسلامية » •

ولم يقف الأمر عند حد الاعترافات الشخصية بل اكتسبت الاعترافات الصفة العامة ، فقد قرر المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي عقد بمدينة « لاهاي » سنة ١٩٣٢ •

« أن الشريعة الاسلامية مصدر من مصادر القانون المقارن ، وبهذا صارت مصادر القانون أربعة هي : الشريعة الاسلامية والقوانين الفرنسية ، والألمانية ، والانجليزية •

الشريعة الاسلامية قائمة بذاتها مستمدة من اصولها :

وفي مؤتمر سنة ١٩٣٨ للقانون المقارن قرر المؤتمر بصفة قاطعة بناء على تقرير تقدم به مندوبو الجامعة الأزهرية •

« ان الشريعة الاسلامية قائمة بذاتها لا تمت الى القانون الرومانى بصلة ، ولا الى أى شريعة أخرى » (١) وكان أحد الأعضاء الممثلين للجامعة الأزهرية هو الأستاذ الشيخ محمود ثبوتون — رحمه الله —

خطوة عملية موفقة :

ثم حدثت خطوة عملية أخرى أبانت عن تفوق التشريعات الاسلامية على غيرها من القوانين الوضعية بطريقة أصيلة فنية ، لاتدع مجالا للشك ولا الارتياب فى هذا •

فقد قام جماعة من علماء الأزهر المتضلمين فى الفقه الاسلامى، ومعهم آخرون من علماء القانون الذين جمعوا بين فقه الشريعة الاسلامية وفقه القانون وأعدوا فى ذلك دراسة عميقة، فنية دقيقة لكتاب «العقد» لأنه أعقد الكتب وليكون نموذجا صالحا لغيره ، وقد طبع تحت عنوان « كتاب العقد مستمدة أحكامه من الشريعة الاسلامية ، لجماعة من علماء القانون ، والشريعة الاسلامية » •

وقد عرض هذا الكتاب الذى يعتبر أنموذجا صالحا لغيره على مستشارين من هيئة النقض ، وهم أساتذة كبار مشهود لهم بسعة الاطلاع ، وعشق البحث فاعجبوا به أيما اعجاب ، وكتبوا فى شأنه تقريرا ضافيا جاء من بين مسطوره •

(١) انظر نموذج كتاب العقد مستمدة أحكامه من الشريعة الاسلامية

يجب اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر للحكم ، حتى تكون هي المرجع في تفسيره وتطبيقه تلك التي عمل بها في هذه البلاد ، وفي سائر الأقطار العربية الشقيقة ثلاثة عشر قرناً ونيفاً ، والتي فيها من الاتساع في المذاهب ، والاقوال ، ما يجعلها كفيلاً بأن يستمد منها قانون مدني على أحدث المبادئ العصرية » .

كما أنه عرض على قاعة المحاماة الوطنية ، فاستقضاء المحامون على اختلاف درجاتهم دراسة ، وبحثاً ، ولم يسعهم بعد أن اقتنعوا به ، وثيقنوا ميزته الا أن قاموا بطبعه مرة ثانية (١) .

ولأمر ما توقفت هذه الجماعة عن عملها ، ولو أنها سارت على هذا المنهج القويم لقلمت لنا الفقه كله على غرار هذا النموذج الصالح الذي اكتسب رضا جماهير المسلمين ، ولأسست للإسلام والمسلمين أعظم خدمة تشريعية في هذا العصر الحديث .

جهود مشكورة في هذا المسبيل :

ولا يفوتنا في هذا المقام أن تنوه بجهود بعض علماء هذه الأمة الإسلامية في هذا المضمار الشريف ، وذلك مثل العلامة قنري - رحمه الله وأثابه - فقد قن ما يتعلق بالأموال الشخصية ، وبعض المعاملات ، وكالعلامة الشيخ محمد فريد الأياني - رحمه الله

(١) رسالة الفقه في المجتمع الإسلامي ص ١٨

وأثابه — فقد قنن ما يتعلق بالأحوال الشخصية ، وشرحه شرحين أحدهما مطول والآخر مختصر (١) ، كما قامت المجلة العدلية في هذا الباب بجهد مشكور ، وعمل ميرور « محاولات جادة في مصر ، وفي غير مصر اليوم » .

وقد قامت في مصر بلد الأزهر الشريف وفي غير مصر من الاقطار الاسلامية والعربية جماعات لتقنين الشريعة الاسلامية ، وصوغها صياغة قانونية على غرار ما صنع ويصنع علماء القوانين الوضعية في بلاد العالم .

فقد قام المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بوضع « موسوعة جمال عبد الناصر الفقهية » ووكلت ذلك الى جماعة من علماء الفقه والشريعة ، وعلماء القانون ، وقد طبع من هذه الموسوعة بعض الأجزاء .

وكذلك قام الأزهر الشريف ممثلا في « مجمع البحوث الاسلامية » بتأليف لجنة من أعضائه لتقنين الفقه الاسلامي ، والشريعة الاسلامية وتبويبه ، وتنظيمه على غرار ما صنع علماء القانون ، وقد طبع من ذلك بواكير في فقه الامام أبي حنيفة ، والامام مالك ، والامام أحمد ابن حنبل والامام الشافعي رضي الله عنهم أجمعين ، وكذلك قامت دولة

(١) مختصر شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية ص ١٣٦

الكويت بجهد مشكور في هذا السبيل وهو مشروع « موسوعة
الفقه الاسلامي » وقد ظهرت بعض الأجزاء التي تناولت بعض أبواب
الفقه ، وقد جاء في الموضوع الأول منها في طبعته التمهيدية وهو ما
يختص بكتاب « الأشربة » من الفقه الاسلامي ، لابداء الرأي
فيه ، وقد أبديت ملاحظاتي ، وأرسلتها الى معالي وزير الأوقاف
والشئون الاسلامية بدولة الكويت .

الامل معقود على جمهورية مصر العربية :

ان جمهورية مصر العربية بأزهرها العتيق وجامعته العتيقة ، وبخفاظها
على الثقافة الاسلامية الأصلية ، المثلة في علوم الدين ، وعلوم اللغة
العربية الشريفة : لغة القرآن قد اكتسبت زعامة العالم الاسلامي
من قديم الزمان ، وهي بالمكانة المرموقة ، والمنزلة التي لا تدفع عنها .

فان هي عملت جادة على التخلص من هذه التركة البغيضة :
تركة القوانين الوضعية ، الملققة من كل قانون ، والمصبوغة بكل
لون - فستبقى لها زعامتها لا محالة ، وستزداد قوة ونفوذاً على
توالي المصور ، وستهوى اليها الأفتلة الاسلامية المؤمنة
من كل قطر وستكون محل القدوة من سائر الدول الاسلامية
والعربية في هذه السنة الحسنة .

وليست المسألة مسألة تكوين لجان ، وتأليف كتب وموسوعات ،
وانما الأمر يحتاج الى تصميم وعزائم قوية على الاحتكام الى كتاب

الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وإذا ما حصل المزم والتصميم فمسألة التقنين أمر سهل يسير، ولن تستغرق شهورا أو عاما أو أكثر ، وهذا العزم والتصميم لن يكون إلا إذا حصل اقتناع أو ان شئت فقل اعتقاد بأن الشريعة الإسلامية هي أصلح الشرائع والقوانين لحكم الناس جميعا وأن السعادة ، والتقدم ، وصلاح المجتمع لن يكون إلا إذا طبقت فيه بحذافيرها وإذا حصل هذا الاعتقاد واليقين من ولادة الأمور في الأمة الإسلامية والعربية سهل كل صعب في سبيل الحكم بالشريعة الإسلامية في كل شأن من شئون حياتنا أما الشعارات، والأمانى ، والترجييات فهي الى ارضاء الجباهير ، واستغلال عواطفهم أقرب منها الى العمل الجاد الذى لا هزل فيه فاللهم أعن ووفق ولادة أمور المسلمين الى العمل بكتابك ، وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم .

« مقارنات بين الشريعة والقوانين الوضعية

لقد رأيت قبل الدخول في موضوع الحدود في الاسلام أن أعقد فصلا في المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ليتبين فضل الشريعة على القانون .

وسأقدم بين يدي المقارنة التعريف بالمراد من الشريعة ، والمراد من القانون فأقول وبالله التوفيق .

معنى الشريعة لفظة واصطلاحاً :

قال في لسان العرب « مادة شرع ج ١٠ ص ٤٠ » .

« والشريعة ، والشرع ، والمشرعة ، المواضع التي ينحدر الى الماء منها ، قال الليثي :

وبها سمي ما شرع الله للعباد شريعة من الصوم ، والصلاة ، والحج ، والنكاح وغيره ، والشرعة والشريعة في كلام العرب مشرعة الماء ، وهي مورد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها ، ويستقون ، وربما شرعوها دوابهم حتى تشرعها ، وتشرب منها ، والعرب لاتسميها شريعة حتى يكون الماء عدا لا اقطاع له ، ويكون ظاهراً معيناً لا يسقى بالرشاء ، واذا كان من الماء والأمطار فهو الكرع ... والشريعة : موضع على شاطئ البحر تشرع فيه الدواب ، والشريعة والشرعة ماسن الله من الدين وأمر به كالصوم والصلاة ، والحج ، والزكاة ، ومائر أعمال البر مشتق من شاطئ البحر عن كراع ومنه قوله تعالى :

« ثم جعلناك على شريعة من الأمر » وقوله تعالى :

« لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » قيل في تفسيره الشرعة في الدين ، والمنهاج : الطريق وقبل الشرعة والمنهاج جميعا الطريق والطريق هنا الدين ... وقال قتاده « شرعة ومنهاجا ، الدين واحد ، والشرعة مختلفة ... وشرع الدين يشرعه شرعاً : منه ، وفي التنزيل

« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ... » قال ابن الأعرابي : شرع أى ظهر ، وقال فى قوله : « شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » قال : أظهروا لهم ، والشارع الربانى وهو العالم العامل المعلم ... والشارع : الطريق الأعظم الذى يشرع فيه الناس عامة •

وفى المصباح « مادة شرع » :

« الشرعة بالكسر : الدين ، والشرع ، والشرعة مثله مأخوذ من الشرعة وهى مورد الناس للاستقاء، سميت بذلك لوضوحها وظهورها، وجمعها : « شرائع ، وشرع الله لنا كذا يشرعه أظهره وأوضحه ، والمشرعة — بفتح الميم والراء — شرعة الماء قال الأزهرى : ولا تسميها العرب شرعة حتى يكون الماء عدا لا انقطاع له كماء الأنهار ، ويكون ظاهرا معينا ، ولا يستقى منه برشاء — أى دلو — فان كان من ماء الأمطار فهو الكرع — بفتح تين — والناس فى هذا الأمر شرع — بفتح تين ، وتمسكن الرء للتخفيف — أى سواء ... وشرع يتعدى ، ولا يتعدى ... ، وفى « أساس اللغة للزمخشرى « مادة شرع » •

« شرع عمل بالشرع ، والشرعة ، والشرعة ، وشرع الله تعالى الدين ، وشرع فى الماء شروعا ورد المشرع ، والشرعة ، والشرائع نعم الشرائع ، من وردها روى والا دوى، وأشرعت الماشية وشرعتها، وشرع الباب الى الطريق ، وأشرعته ، والناس فيه شرع : سواء • • »

وقال الامام القرطبي في تفسيره :

« والشرعة والشرعة الطريقة الظاهرة التي يتوصل بها الى النجاة ، والشرعة في اللغة : الطريق الذي يتوصل منه الى الماء ، والشرعة : ما شرعه الله لعباده من الدين ، وقد شرع لهم يشرع شرعا أى من ، والشارع الطريق الأعظم (١) » وقال الامام الآلوسى في تفسير قوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » « والشرعة — بكسر الشين — . . . الشرعة وهى فى الأصل الطريق الظاهر الذى يوصل منه الى الماء ، والمراد بها الدين ، واستعمالها فيه لكونه مسيلا موصلا الى ما هو سبب للحياة الأبدية ، كما أن الماء سبب للحياة الفانية — أى الدنيا — أو لأنه طريق الى العمل الذى يطهر العامل عن الأوساخ المعنوية كما أن الشرعة طريق الى الماء الذى يظهر مستغمله عن الأوساخ الحسية .

وقال الراغب :

سمى الدين شريعة تشبيها بشرعة الماء من حيث أن من شرع فى ذلك على الحقيقة روى وتطهر ، وأعنى بالرى ما قال بعض الحكماء : كنت أشرب فلا أروى ، فلما عرفت الله تعالى رويت بلا شرب ، وبالتطهر ما قال تعالى : « ويطهركم تطهيرا » والنهاج : الطريق . . . » (٢) .

(١) تفسير الآلوسى ج ٦ ص ١٥٢

(٢) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٢١١

ومراد الراغب بالرى والتطهير المعنويان اذ فى الشرائع اشباع
للفنس الباحثة عن الايمان والحق ، والصلاح ، والاستقامة ، وتطهير
لها من الزيف ، والانحراف ، والطغيان ، وللمجتمعات من الفساد ،
والمذاهب الباطلة ، والخلافات والأحقاد .

وهكذا يتبين لنا من هذه النصوص أن الشرع والشريعة فى العرف
اللفوى اما الماء الذى يرده الناس والدواب فيشربون وينهلون ،
وكذلك الدين منه يأخذ الناس ما يحييهم فى دينهم ، ودنياهم ،
ولما الطريق الواضح الموصل الى هذا الماء وكذلك الشرائع
موصلة الى تحصيل السعادتين الدنيوية ، والأخروية ، واما بمعنى
التوضيح والبيان .

والمعاني الثلاثة ليست متخالفة ، ولا متضادة ، وانما هى متلازمة
ويكمل بعضها بعضا .

الشريعة فى العرف الشرعى :

وأما الشريعة فى العرف الشرعى فتطلق على ما شرعه الله للعباد
من العقائد ، والأحكام والآداب لتحصيل السعادتين الدنيوية
والأخروية .

وهى بهذا المعنى لا تطلق الا على الشرائع السماوية المنزلة من عند
الله تبارك وتعالى .

المناسبة بين المعنى اللغوي والشرعي :

والمناسبة بين المعنى اللغوي والشرعي ظاهرة بينة فالشرائع السماوية على تنوعها معين عذب ثر لا ينقطع للناس منها شرب ، ولهم مورد •

وهي الطريق الموصل الى ما به حياة الأبدان والأرواح والوصل الى السعادة الدنيوية والأخروية وفيها معنى الظهور ، والوضوح ، والتبيين •

وفي المعنى الدقيق الذي أشار اليه الأزهرى ما يدل على خصائص التشريعات السماوية ، وهي كونها مستساغة ، وظاهرة واضحة ، لا حرج فيها ، وفيها الكفاية لحاجات الناس اما في زمن محدود كالشرائع السماوية السابقة ، واما في جميع الأزمان والعصور كالشريعة الاسلامية •

وحفظ الشرائع السماوية من هذه المعاني والخصائص متغيرة قلة وكثرة ، وكمالا ، وعدم كمال ولحظ الشرائع السماوية ، وأوفائها ، وأصلها ، وأكملها هي الشريعة الاسلامية والشرائع السماوية كلها تتفق في الأصول الاعتقادية وهي الايمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله ، واليوم الآخر وعلى هذا يتنزل قوله تعالى :

« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك ، وما وصينا به ابراهيم ، وموسى ، وعيسى — أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » (١) •

وأما التروع فغالبا ما تختلف فيها على حسب الظروف ، والأحوال ،
والملايسات وعلى هذا يتنزل قوله تعالى « لكل جعلنا منكم شرعة
ومنهاجا » (١) .

« الإسلامية » :

نسبة الى الاسلام وهو في اللغة بمعنى الاقياد والاستسلام ،
والاذعان والخضوع وهو بهذا المعنى يطلق ويراد به دين الله الذي
بعث به الأنبياء وهو اسلام القلب والوجه ، والجوارح لله سبحانه
وتعالى وبهذا المعنى كان ابراهيم حنيفا مسلما ، قال عز شأنه :

« ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ، ولكن كان حنيفا مسلما ،
وما كان من المشركين ، ان أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه ، وهذا
النبي والذين آمنوا ، والله ولي المؤمنين » (٢) .

وكان الاسلام هو ملة آيينا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام
قال تعالى :

« وجاهدوا في الله حق جهاده ، هو اجتباكم ، وما جعل عليكم
في الدين من حرج ، ملة أبيكم ابراهيم ، هو سماكم المسلمين من قبل ،
وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء
على الناس » (٣) .

(٢) آل عمران ٦٧ ، ٦٨

(١) المائدة ٤٨

(٣) الحج ٧٨

« الإسلام » :

هو الدين العام الخالد الذي بعث به نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ، وهو الدين الذي ارتضاه الله للبشر جميعا وللناس عامة .

قال تعالى — وهو أصدق القائلين :

« ان الدين عند الله الاسلام » (١) وقال : « ومن يتبع غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه ، وهو في الآخرة من الخاسرين » (٢)

واذا فمعنى الشريعة الاسلامية : ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده من التكليف والأحكام ، والآداب على لسان خاتم أنبيائه ورسله محمد صلى الله عليه وسلم .

وهذه الشريعة منها ما يتعلق بالمقائد ، وهي تشمل جانبا كبيرا منها من القرآن والسنة والعلم الذي يبحث فيها هو علم التوحيد أو الكلام .

ومنها ما يتعلق بالأخلاق والآداب ، وهي كذلك تشغل جانبا كبيرا من القرآن والسنة والعلم الذي يبحث فيها هو علم الأخلاق .

(٢) آل عمران الآية ٨٥ .

(١) آل عمران الآية ١٩ .

ومنها ما يتطرق بأفعال المكلفين وتصرفاتهم وهو يشمل جانباً كبيراً من القرآن والسنة النبوية والعلم الذي يبحث فيها هو علم الفقه (١) . وهذا المعنى هو ما يتبادر الى الذهن عند اطلاق « الشريعة الاسلامية » .

وينقسم علم الفقه الى انواع :

١ — فمنه ما يقصد به التقرب الى الله وتزكية النفس وتطهيرها من مساوئ الأخلاق ، واصلاح حال المجتمعات الانسانية كالصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج وهي ما تعرف « بالعبادات » .

٣ — ومنه ما يتعلق بالبحث في الأموال ، والتصرف فيها ، من نكاح ، وطلاق ، ورجعة ، وقفات ، وعدة ، ونسب ، وحضانة ونحوها وهي ما تعرف « بالأحوال الشخصية » .

٣ — ومنه ما يتعلق بالبحث في الأموال ، والتصرف فيها ، من بيع ، واجارة ، ورهن وسلم ، وشركات ، وديون ، ورها ، ونحو ذلك وهو ما يسمى « بفقه المعاملات » .

٤ — ومنه ما كان متعلقاً بالجرائم وما يترتب عليها من عقوبات وجزائات وهو ما يسمى « بالحدود والتعزيرات » (أو العقوبات) .

(١) الفقه في اللغة : الفهم وفي اصطلاح العلماء : هو العلم الذي يبحث فيه من الأحكام المطبقة ، واستخراجها من أدلتها التفصيلية .

٥ - ومنه ما كان متعلقا بالقضاء ، والدعوى ، وأدلة الاثبات ، وما الى ذلك ، ويسمى « بالمرافعات » .

٦ - ومنه ما كان متعلقا بالحروب ، والمعاهدات ، والصلح ، وعلاقة الأمة الاسلامية بغيرها من الأمم وهو ما يعرف « بالجهاد والسير » .

وأجب أن أنبه هنا الى أمر مهم ، وهو أن الفقهاء القدامى لم يقسموا الفقه هذه التقسيمات بالفعل ، وإنما هذا من عمل الفقهاء المحدثين نهجوا فيه منهج علماء القوانين الوضعية فقد قسموها الى ما يشبه هذه الأقسام تيسيرا لدراستها ، والكتابة فيها ، ولتكون قريبة التناول للباحثين (١) .

القوانين الوضعية :

القوانين جمع قانون ، والقانون في اللغة : هو مقياس كل شيء ويجمع على قوانين ، وهي كلمة معربة قيل أصلها رومي ، وقيل فارسي (٢) .

وفي اصطلاح العلماء : القاعدة الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئياتها .

(١) احكام المعاملات الشرعية للاستاذ الشيخ على الخفيف ص ٤

(٢) القاموس ج ٤ ص ٢٦١

وسميت وضعية تميزها لها عن التشريعات السماوية اذ هي من وضع الله تبارك وتعالى أما القوانين فهي من وضع البشر ، ولفظ القانون عند الاطلاق ينصرف اليها •

والقوانين الوضعية متعددة بتعدد واضعيها ، وقد تنفق ، وقد تفترق ، ومنها ما هو قديم كالقانون الروماني ، والقانون الحورابي ، ومنها ما هو حديث كالقانون الفرنسي والألماني ، والبلجيكي ، والانجليزي ، واليطالياني ، والسويسري •

المقارنات بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية :

١ - من ناحية الأصل ، والمصدر ، فمصدر الشريعة آلهي ومصدر القوانين بشري •

« مصادر الشريعة الاسلامية » •

ترجع الشريعة الاسلامية الى مصدرين أصليين ، وأساسين شرفيين :

« ١ » القرآن الكريم :

وهو الكتاب الالهي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لهداية الخلق ، المعجز بلفظه ، المتعبد بتلاوته ، المنقول بالتواتر ، المفيد للقطع ، واليقين ، المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة الى آخر سورة الناس •

أنزل الله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم في اثنتين وعشرين سنة ونصف تقريبا كهاء لحاجات الخلق ، ومصالح البشر في أمور دينهم ، ودنياهم ، وبيانا لأحكام ما يجد بينهم من الحوادث ، والوقائع ، واجابات السائلين ، والمسترشدين •

وقد نص القرآن الكريم على كثير من الأحكام ، والتكاليف الشرعية ، ولا سيما في الأمور الاعتقادية ، والتشريعات العملية التي لا تختلف باختلاف الأزمان والعصور ، كتوحيد الله وصفاته ، والأخلاق والآداب التي لا تتغير بتغير الزمان كالأمر بالعدل ، والصدق ، والنهي عن الظلم ، والكذب ، وأحكام بعض المعاملات ، وتحريم الخبائث ، كحل البيع وحرمة الربا ، والرهن ، والدين ، والنكاح ، والطلاق ، وحرمة الخمر ، والميسر والسرقه ، والزنا ، وقطع الطريق ، والقذف ، وحرمة التعدى على الدماء كالقتل الى غير ذلك من الأحكام التي نص عليها صراحة في الكتاب الكريم •

كما جاءت بعض أحكامه غير مصرح بها ، اما لجيئها في ضمن غيرها ، واما لفهمها بطريق الفحوى والاشادة وذلك مثل استنباط وجوب النفقة للولد على أبيه من قوله تعالى في شأن الوالدات المرضعات « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (١) فايجاب رزق

الوالدات وكسوتهن على الوالدين لأجل الولد يدل على وجوب رزق الولد نفسه ، وكسوته على أبيه بطريق الأولوية .

ومثل قوله تعالى في حق الوالدين : « فلا تقل لهما أف (١) » فقد أخذ منه حرمة السب ، والضرب ، بطريق الأولوية .

ومثل استنباط حكم أن من أصبح جنباً لا يفسد صومه من قوله تعالى :

« أحل لكم ليلة الصيام الرفث (٢) الى نسائكم هن لباس لكم وأتم لباس لهن (٣) ، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ، فتأب عليكم ، وعفا عنكم ، فالآن باشروهن ، وابتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر (٤) ، ثم أتموا الصيام الى الليل ، ولا تبashروهن ، وأتم عاكفون في المساجد تلك حدود الله فلا تقربوها ، كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون (٥) »

(١) الاسراء ٢٣

(٢) الرفث : كناية عن مباشرة الرجل لزوجته مباشرة دمه .

(٣) أي المرأة لزوجها ، والزوج لزوجته كلاهما ستر للآخر ، وصيانة له ،

وحمل له ولها على العفة ، كما أنه كناية عن شدة الملاصقة ، والملاصقة ، وعدم الحواجر والموانع ، فهو تحليل لسبب التيسير ، ووقع الحرج من الزوجين .

(٤) من الفجر : بيان للخيط الأبيض ، والمراد ببياض النهار وذلك بظهور

الفجر الصادق ، والمراد بالخيط الأسود : الليل واستغنى ببياض الخيط الأبيض من بيان الخيط الأسود وهذا من الإيجاز البليغ .

(٥) البقرة ١٨٧

فان اباحة المباشرة الى طلوع القمر يقتضى - ولا محالة - أن يكون المباشر لزوجه جنبا في جزء من النهار ، فمن ثم أخذ الفقهاء أن الصوم يصح مع الجنابة الى نحو ذلك من الأحكام .

بل أخذ الأئمة بعض الأحكام من بعض القصص القرآنى ، وذلك مثل الزرع الذى نقشت فيه غنم القوم ، وهى القصة التى ذكرها الله تبارك وتعالى فى قوله :

« وداود وسليمان اذ يحكمان فى العرث ، اذ نقشت فيه غنم القوم ، وكنا لحكمهم شاهدين ، ففهمناها سليمان ، وكلا آتينا حكما ، وعلمنا ، وسفرنا مع داود الجبال يسبحن والطير ، وكنا فاعلين » (١)

فقد حكم فيها داود بالغنم لرب الأرض ، وأما سليمان فقد حكم لصاحب الزرع بالغنم ينتفع بها ، وأمر صاحب الغنم بزرع الأرض حتى يعود العرث كما كان ، فيتراذان ، فكان حكمه أرفق ، وأوفق .

وقد استفاد الفقهاء المسلمون من هذه القصة ، ومن هذين الحكمين ، فمنهم من رأى رأى داود عليه السلام فى وجوب الضمان ومنهم من رأى سليمان عليه السلام فى أنه لا ضمان .

قال الامام الآلوسى فى تفسيره :

« وأما حكم المسألة فى شريعتنا فمن الامام أبى حنيفة رضى الله عنه - لا ضمان اذا لم يكن معها سائق أو قائد لما روى الشيخان

من قوله صلى الله عليه وسلم « جرح العجماء جبار » ولا تعيد فيه بليل أو نهار وعند الشافعى يجب الضمان ليلا ونهارا لما فى السنه من أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدته ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال بحفظها فى النهار ، وعلى أهل المواشى بحفظها بالليل وما أفسدته فهو مضمون على أهلها ، وكذلك قاله مالك وجمهور الفقهاء (١) .

وقال الامام الزمخشرى : فان قلت ما وجه كل واحدة من الحكومتين ؟

قلت : أما وجه حكومة داود عليه السلام فلان الضرر لما وقع بالغنم سلمت بجنايتها الى المجنى عليه كما قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى العبد اذا جنى على النفس يدفعه المولى بذلك أو يفديه ، وعند الشافعى — رضى الله عنه — يبيعه فى ذلك أو يفديه ، ولعل قيمة الغنم كانت على قدر النقصان فى الحرث ، ووجه حكومة سليمان عليه السلام — أنه جعل الاقتناع بالغنم بازاء ما فات من الانتفاع بالجرث من غير أن يزول ملك المالك عن الغنم ، وأوجب على صاحب الغنم أن يعمل فى الحرث حتى يزول الضرر والنقصان ، مثاله : ما قال لأصحاب الشافعى فيمن غصب عبدا فأبق من يده أنه يضمن القيمة ، فينتفع

(١) تفسير الالوسى ج ١٧ ص

بها المنصوب منه يأعزاء ما فوت الغاصب من منافع العبد ، فاذا ظهر
ترادا .

وهذا ظاهر جدا في استفادة كل من الامامين الجليلين أبى حنيفة
والشافعى فيما قضى به كل من داود وسليمان عليهما الصلاة والسلام .
اشتمال القرآن على بعض القواعد العامة التى يرجع اليها في الاجتهاد :

كما اشتمل القرآن على أصول بعض القواعد العامة التى يرجع
اليها الفقيه في الاجتهاد في الأحكام التى لم يرد فيها نص كقاعدة السر
ورفع الحرج التى نص عليها القرآن في قول سبحانه : « يريد الله
بكم اليسر . ولا يريد بكم العسر » (١) وقوله : « وما جعل عليكم في
الدين من حرج » (٢) .

وقاعدة « لا تكليف بما لا يطاق » فهي مأخوذة من قوله : « لا يكلف
الله نفسا الا وسعها » (٣) وقوله تعالى « والذين يتبعون الرسول النبى
الأمى الذى يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة ، والانجيل ، يأمرهم
بالمعروف ، وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم
الخبائث ، ويضع عنهم اصرهم ، والأغلال التى كانت عليهم فالذين
آمنوا به وعزروه ، ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معه أولئك هم
المفلحون » (٤) .

١ (٢) الحج ٧٨
٢ (٤) الامراء ١٥٧

١ (١) البقرة ١٨٥
٢ (٣) البقرة ٢٨٦

وقد شاء الله تبارك وتعالى أن يجيء القرآن على هذا المنهج ليكشف ذلك سبيلا الى استنباط ما يسير الزمن ويفي بأحكام ما يجد للناس من وقائع وأحداث تتجدد بتجدد الأزمان وبذلك تتحقق مصالح الناس ، والقرآن ليس كتاب جيل ولا شعب ولا زمان محدود ، ومكان محدود وإنما هو كتاب البشرية كلها من لدن بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الى يوم الدين •

(ب) السنة :

وهي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأعماله ، وتقريراته ، وصفاته الخلقية والخلقية وبعضهم زاد : وحركاته وسكناته فى اليقظة والنم • وإذا كان القرآن هو الأصل الأول للتشريعات الإسلامية فالسنة هى الأصل الثانى •

« مثالة السنة من القرآن » :

والسنة مينة للقرآن ، وشارحة له ومفسرة : تفسر مبهمه ، وتبين مجمله ، وتزيل مشكله ، وتقيّد مطلقه ، وتخصّص عامه الى غير ذلك من وجوده البيان قال عز شأنه •

« وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون (١) » وقال •

« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول وأولى الأمر

منكم ، فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله ، واليوم الآخر ذلك خير ، وأحسن تأويلا (١) » فالرد الى الله يعنى الى كتابه الكريم ، والرد الى الرسول يعنى في حياته والى سنته بعد وفاته .

فكان الرسول صلى الله عليه وسلم يبين تارة القول بالفعل وتارة بهما معا وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال : « صلوا كما رأيتموني أصلى » وقال في حجة الوداع « لتأخذوا - أى عنى مناسكتكم فأنى لا أدرى لعلى لا أحج بعد حجتي هذه » رواه مسلم فى صحيحه وأبو داود والنسائى من حديث جابر وكثير ما كان يبين القول بالفعل كقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » وشبك بين أصابعه .

استقلال السنة بالتشريع :

والسنة كما تأتى للبيان ، والتفسير تأتى مستقلة بالتشريع فى بعض الأحيان يدل على ذلك الحديث الذى رواه أبو داود فى سنته عن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« ألا اتنى أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال

فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار
الأهلي ، ولا كل ذى ناب من السباع ولا لقطة معاهد الا أن يستغنى
عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه (١) فان لم يقروه فعليه
أن يعقبهم (٢) بمثل قراه » ورواه أيضا الترمذى وقال حسن غريب ،
وابن ماجه قال الامام الخطائى :

« ... أنه أوتى الكتاب وحيا يتلى ، وأوتى من البيان مثله أى
أذن له أن يبين ما فى الكتاب فيعم ويخص ، ويزيد عليه ، ويشرح
ما فى الكتاب ، فيكون فى وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر
المتلو من القرآن ، وقوله « يوشك رجل ... » يحذر بهذا
القول من مخالفة السنة التى سنّها مما ليس له من القرآن ذكر ، على
ما ذهبت اليه الخوارج والروافض فانهم تمثلوا بظاهر القرآن ،
وتركوا السنة التى قد ضمنت بيان الكتاب ، فتحيروا وضلوا ،
وأراد بقوله « متكئ على أريكته » أنه من أصحاب الترفه والدعة
الذين لزموا البيوت ، ولم يطلبوا العلم من مثاله (٣) » .

(١) أى يقوموا بشياعته وكفائته .

(٢) روى مشددا ، ونخففا من العاقبة أى يأخذ من أموالهم بقصد قراه وهو
ينزل على منزلة التكافل الاجتماعى فى الاسلام .

(٣) سنن أبى داود - كتاب السنة - باب فى لزوم السنة .

(٤) عون المعبود شرح سنن أبى داود ج ٤ ص ٢٢٨ ط الهند .

ومثل ذلك أيضا ، تحريم الجمع بين المرأة ، وعمتها وخالتها ،
وتحريم كل ذى مذهب من الطير ، وتحريم لحوم الأهلية ، وتحريم
نكاح المتعة الى غير ذلك •

والمنة : منها ما هو بالوحي وهو كثير سواء آكان بوحي خفى
كالقذف فى القلب والالهام ، والمنسأم أم بالوحي الجلى ، وهو ما كان
عن طريق جبريل عليه السلام كما فى قصة الرجل الذى أكرم بمرة
وهو متضمخ بطيب وهى فى صحيح البخارى ومسلم (١) ومنها ما هو
بالاجتهاد بناء على ما فهمه النبى من القرآن ، وقواعد الاسلام ،
وفىوضات العلم والمعرفة التى أفاضها على قلبه وعقله ، واقرار
الله للنبى فى أمر اجتهد فيه تصديق له وتأيد ، اذ محال أن يسكت
الوحي عن أمر اجتهد فيه الرسول ، وخالف الصواب ، فمن ثم
كان ما اجتهد فيه النبى صلى الله عليه وسلم ، وأقره الله عليه —
بمنزلة الموحى اليه فى الصدق ، والاصابة والقداسة •

امثلة من بيان السنة للقرآن :

١ — قال تعالى : « وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة (٢) » ولكنه لم
يبين عدد الصلوات ، ولا كيفيتها ، ولا أوقاتها فجاءت السنة

(١) صحيح البخارى — كتاب الحج — باب غسل المخلوق من الثوب صحيح

مسلم — كتاب الحج — باب « ما يلبس من حج أو اعتمر وما لا يلبس » •

(٢) البقرة ٤٢ •

فبينت كل ذلك ، وكذلك لم يبين متى تجب الزكاة ؟ وأنصبتها ومقدار المخرج منها ، وفيم تجب ؟ فجاءت السنة فبينت ذلك كله .

٢ — قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم (١) » ولم تبين الآية ما هي السرقة ؟ وما شروطها ؟ وما النصاب الذي يحد فيه السارق . وما المراد بالأيدي ؟ ومن أى موضع يكون القطع فجاءت السنة فبينت كل ذلك .

٣ — قوله تعالى : « انما الخمر والميسر والأنصاب ، والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » (٢) .

ولم تبين الآية : ما هي الخمر ؟ ومم تصنع ؟ وهل يحرم القليل والكثير ؟ وما مقدار الحد ؟ فجاءت السنة النبوية الشريفة فبينت ذلك كله .

٤ — قال تعالى : « الزانية ، والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » (٣) .

ولم تبين الآية : ما هو الزنا ؟ ومتى يوجب الحد ؟ وبم يشبث . وهذا الحكم بالجلد بالنسبة للزانيين لغير المحصنين — أى المتزوجين

(١) النور ٢ .

(٢) المائدة ٦٠ .

(٣) المائدة ٢٨ .

— أم أنه يعمم المحصنين وغير المحصنين ؟ فجاءت السنة فبينت كل ذلك .

• — وقال تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم ، وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ، ثم تاب عليهم ليتوبوا ان الله هو التواب الرحيم (١) » ولم تبين الآية قصتهم ، وحالتهم فجاءت السنة ، فبينت قصتهم غاية البيان وبين أنهم : كعب بن مالك ، وهلال بن أمية ، ومرارة ابن الربيع كما في الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث الى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي تفوق الحصر ، والتي لولا بيان السنة لها لاستعجمت علينا أحكام القرآن الكريم الذي هو أصل الدين ولتعذر علينا فهمه وتدبره ومعنى المراد منه علم الصحابة ومن جاء بعدهم بهذه الحقيقة .

وقد كان الصحابة ومن جاء بعدهم يعلمون هذه الحقيقة غاية المعرفة ، روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل سأله عن مثل هذا : « انك رجل أحقق ، أتجهر الظهر في كتاب الله أربعا لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ثم عدد عليه الصلاة ، والزكاة ونحو هذا ... ثم قال : أتجده في كتاب الله مفسرا ؟ ان كتاب الله أجهم هذا ، وان السنة تفسر هذا .

وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحضره جبريل بالسنة التي تقصر ذلك .

وعن مكحول قال : القرآن أحوج الى السنة من السنة الى القرآن . وقد أجمع العلماء المسلمون على أن السنة اذا ثبتت فهي حجة في الدين .

وقال الامام الجليل أحمد : أن السنة تفسر الكتاب وتبينه (١) .

حجية السنة :

وقد أجمع العلماء المسلمون على أن السنة اذا ثبتت فهي حجة في الدين .

والدليل الثاني من أدلة الأحكام ، بل وجوب العمل بالسنة ضرورة دينية قال الشوكاني « ان ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف في هذا الا من لاحظ له في الاسلام » (٢) .

وقد استفاد القرآن والأحاديث الصحيحة الثابتة بحجية كل ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلا عجب أن أجمع على ذلك المسلمون من رسول الله الى عصرنا هذا ، والى ما شاء الله تعالى .

(١) اعلام المحتلين للمؤلف ص ٨ ، ٩

(٢) ارشاد الفحول الى علم الامول ص ٢٩

قال سبحانه وتعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ » الآية قال
ميمون بن مهران : الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابه ، والرد إلى
الرسول هو الرجوع إليه في حياته ، وإلى سنته بعد مماته •

وقال تعالى : « وَمَا آتَاكُم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ
فَبُتِّهِوا (١) » فقد جعل الله سبحانه وجوب الأخذ بما أمر به رسوله ،
والإلتواء عما نهى عنه •

وقال سبحانه « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة
أو يصيبهم عذاب أليم » (٢) فلولا أن أمره حجة ولازم لما توعد على
مخالفته بالنار •

وقال سبحانه « مَنْ يَطْعِ الرِّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » (٣) فقد
جعل طاعة رسوله من طاعته وقال : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى
يُحْكَمَوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجْلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجًا مِمَّا
قُضِيَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا » (٤) فقد نفى الإيمان عن من لم يحتكم إلى
رسول الله ، ولم يرض بحكمه ، ولم يسلم له بكل ما قال وفعل
الذي غير ذلك من النصوص الكثيرة •

(٢) النور : ٦٣

(١) الحشر : ٧

(٤) النساء : ٦٥ •

(٣) النساء : ٨٠ •

أما الأحاديث الثابتة الدالة على هذا فكثيرة منها •

١ - حديث المقدم بن معد يكرب السابق الذى رواه أبو داود ، وسكت عنه المنذرى ، فهو صالح للاحتجاج ، والترمذى وقال : حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وابن حجه •

٢ - حديث العرباض بن سارية مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم وفيه « عليكم بستى وسنة الخلفاء المهديين من بعدى » عرضوا عليها بالنواجز ، رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح •

٣ - روى الحاكم بسنده عن ابن عباس - رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم خطب فى حجة الوداع فقال : « ان الشيطان قد يش أن يعبد بأرضكم ، ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم ، فاحذروا ، انى تركت فيكم ما ان اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا : كتاب الله وسنة نبيه » •

وهو صريح غاية الصراحة فى أن السنة كالكتاب يجب الرجوع اليها فى استنباط الأحكام •

٤ - حديث معاذ - رضى الله عنه - حينما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا وواليا فقد قال له رسول الله : « بم تقضى اذا عرض لك قضاء » ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فان لم تجده ؟ قال : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

قال : « فان لم تجد ، ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، أى لا أقصر ،
فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صدره وقال :

« الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى الله ورسوله »
رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، وقال الحافظ
الناقد ابن كثير : وهذا الحديث فى المسند والسند يسند جيد .

ومد فتح النبى صلى الله عليه وسلم بأقراره لمعاذ باب الاجتهاد
للمصحابة ومن جاء بعدهم الى يوم الدين .

اجماع الصحابة على الاحتجاج بالسنن والاحاديث :

وقد أجمع الصحابة - رضوان الله عليهم على الاحتجاج بالسنن
والأحاديث ، والعمل بها ، ولو لم يكن لها أصل فى القرآن على
الخصوص ، ولم تعلم أحد خالف . ذلك قط فكان الواحد
منهم اذا عرض له أمر طلب حكمه فى كتاب الله فان لن يجده طلبه فى
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجده اجتهد فى
حدود القرآن والسنة وأصولهما .

وقد فهم الصحابة وجوب الرجوع الى السنة والاحتجاج بها
من الآيات المتكررة التى ذكرت طرفا منها آنفا ولا سيما قوله تعالى :

« وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » روى البخارى فى صحيحه بسنده عن عبد الله بن مسعود قال :

« لعن الله الواشحات والمتوشحات ، والمتنصصات ، والمتلفجات للحسن (١) ، المغيرات خلق الله ، فقالت أم يعقوب ، ما هذا ؟ قال عبد الله : وما لى لا ألن من لعن رسول الله ، وفى كتاب الله قالت : والله لقد قرأت ما بين اللوحين (٢) فما وجدته فقال : والله لئن كنت قرأته لقد وجدته (٣) قال الله تعالى :

« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » وهذه الآية الكريمة تعتبر أصلاً أصيلاً لكل ما جاءت به الأحاديث والسنن مما لم يرد له فى القرآن ذكر على الخصوص •

روى عن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى محرماً عليه ثيابه فنهاء ، فقال : اتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى فقرأ عليه هذه الآية : « وما آتاكم الرسول فخذوه ... » وقال رجل لمطرف بن عبد الله لا تحدثونا إلا بالقرآن ؟ فقال له مطرف : والله ما نريد بالقرآن بدلاً ، ولكننا نريد من هو أعلم بالقرآن منا •

(١) الواشحة : التى تضع الوشم على جلد النساء والرجال ، والمتوشحة : طالبة ذلك ، المتنصصات الريالات حواجبهن ، أو الإغلات منهن بما يشتر من خلقتها وطبيعتها ، والمتلفجات : محدلات الفلج ، وهى الفرجة بين الثنتين الأماميتين .
(٢) يعنى ما بين جلدتى المصحف .
(٣) زيادة الباء فى الكلمتين وهى لفظة والقياس حذفها .

وروى عن الامام الشافعى — رضى الله عنه — أنه كان جالسا في المسجد الحرام يحدث الناس ، فقال :

لا تسألونى عن شيء الا أجبتكم فيه من كتاب الله ، فقال رجل : ما تقول فى المحرم اذا قتل الزنبور ؟ فقال : لا شيء عليه ، فقال الرجل : أين هذا من كتاب الله ؟! فقال الشافعى : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » ثم ذكر اسنادا الى سيدنا عمر أنه قال « للمحرم قتل الزنبور » .

اجتهاد الصحابة :

وقد اجتهد بعض الصحابة فى عهد الرسول الا أن اجتهادهم لا يكون حجة الا اذا أقرهم عليه ، وبهذا التقرير اكتسب اجتهادهم صفة التشريعية .

وكذلك اجتهدوا بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد كان الشيخان أبو بكر وعمر رضى الله عنهما اذا عرضت لأحدهم حادثة فطر فى كتاب الله ، فإن لم يجد نظر فيما يحفظ من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يجد سأل الناس : هل فيكم من يحفظ فى هذا الأمر سنة ؟ فإن لم يجد اجتهد ، واستشارهم ، وقد يجمعون على الحكم وقد يختلفون .

اجماع الصحابة على حكم :

فاذا أجمعوا على شيء كان الحكم المجمع عليه قاطعا في النزاع المعروض عليهم ، لأن اجماعهم لا يكون الا عن دليل شرعى ظهير لهم ، ولأنهم لا يجمعون على ضلالة .

وهذا هو أساس الاجماع ~~الذي~~ ~~باعتباره~~ ثالثا من مصادر التشريع .

اختلاف الصحابة في حكم :

واذا اختلفوا فلاختلاف الأدلة ، وتفاوت وجوه النظر والاستدلال ، وعدم التوفيق بين وجوه الخلاف ، وكل مجتهد منهم يظن غنا راجحا قويا أن ما وصل اليه هو حكم الله فيه ، وحين اختلفوا لا يكون رأيهم ملزما للخليفة الذي يلي أمور المسلمين وله أن يختار ما تطمئن اليه نفسه ، كما أنه لا يكون قول أحدهم حجة على الآخر .

اعتبار القياس :

وفي باب النظر والاجتهاد كانوا يقيسون الأمور بأشباهها، ويلحقون الفرع بالأصل ، وهذا هو ما يعرف بالقياس .

وقد يتجهون في اجتهادهم الى تطبيق القواعد الشرعية العامة التي عرفوها من الرسول ، واستخلصوها من النصوص ، واستوحوها

من روح الشرع فكان ذلك طريقا من طرق التعرف الى الحكم وذلك كالمصالح المرسلة عند المالكية والاستحسان عند الحنفية •

ومن ثم نرى أن مصادر الشريعة وأدلتها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أربعة :

(١) الكتاب (٢) والسنة (٣) والاجماع (٤) والقياس •
وهذه الأربعة هي التي اتفق عليها جماهير المجتهدين سلفا وخلفا ومن الفقهاء من أنكر القياس كالظاهرية كما أن الفقهاء يختلفون في الأخذ به قلة ، وكثرة •

وعند التحقيق نرى أن الأصليين الآخرين يرجعان الى الأولين ؛ لأن الاجماع لا بد له من دليل — وان لم يعرف — وهذا الدليل اما قرآن أو سنة •

والقياس لا بد فيه من مقيس عليه ، وهو اما قرآن أو سنة •
والنظر والاستدلال لا يعتد به الا اذا كان دائرا في فلك الشريعة ، ومهتديا بنبراسها ، ومنهاجها ، وعماد ذلك القرآن والسنة •

وبعد هذا التحقيق يكون مرجع الأحكام الى الأصليين الشريفين الأساسيين (١) القرآن الكريم (٢) والسنة •

ومن ثم نرى أن لا تخالف بين من يقول مصدر الأحكام الكتاب والسنة ، ومن يقول مصدر الأحكام (١) القرآن (٢) والسنة (٣) والاجماع (٤) والقياس .

والخلاصة : أن القرآن الكريم ، والسنة جاما وافيين بجميع ما يحتاج اليه البشر في دينهم ودنياهم اما عن طريق النص ، والتصريح ، أو الإشارة والقوى ، أو قياس ما ليس فيهما على ما هو فيهما ، أو الاجتهاد والنظر في حدود القواعد الشرعية التي أخذت واستنبطت منهما ، أو مراعاة روح التشريع العام ، ومقصده ، ومنزاه .

مصدر القوانين الوضعية :

أما مصدر القانون الوضعي سواء كان أصلا لغيره ، أم مأخوذا من غيره فمرجه الى عقول البشر ، وتفكيرهم ، وهذا أمر من المسلمات البديهيات ، اذ لم يزعم أحد أن هذه القوانين ترجع في مصدرها الى أصل سماوى أو الى معصوم من الغلط ، والخطأ ، والهوى والشهوة .

ما يترتب على هذا الفرق من نتائج :

ويترتب على هذا الفرق لأصيل في المصدر النتائج الآتية :

(١) أن تكون للتشريعات الاسلامية القداسة ، والتقدير في النفوس ، وذلك لأن واضعها ومشرعها هو الله سبحانه وتعالى ؛

وله في النفوس القداسة العظمى ، والخضوع المطلق ولا كذلك القوانين الوضعية فهي مهما كانت منزلة واضعها ليس لها هبة التقديس ، والخضوع ولهذا التقديس والتقدير أثره الكبير في التزام الشريعة ، والعمل بها في السر والعلن ، حتى لو أمن العاقل غفلة الحاكم الذي ينفذ الشريعة ، ويقيم الحدود ، والتعزيرات لأنه إن غفل الحاكم ، ولم تصل الى عمله الجريمة ، أو المخالفة ، فلن يفعل الرقيب الأعلى العليم بكل شيء ، والخير بما تهجس به النفوس ، وهو الله تبارك وتعالى •

وهذه المراقبة للخالق انما يربها وينميها الشرائع السماوية ، فهي التي تضرب في تعليم الناس وأرشادهم الى الصراط المستقيم — على أوتار القلوب ، والضمائر ، ولا تزال المراقبة لله العلى الأعلى تموت وترسخ حتى تصير ملكة نفسية ، ولن تجد أصلح للمجتمعات من سيطرة ملكة المراقبة في النفوس •

واننا لنلمس هذا المعنى واضحا في مسلك بعض الأثرياء الذين يخرجون زكاة أموالهم طائعين مختارين عن طيب نفس ، بينما نجدهم يتقاعسون عن دفع بعض الضرائب التي تفرضها الدولة مع أنها تنفق في وجوه المصلحة العامة ، وإذا دفعوها دفعوها مكرهين ، وذلك لأن الزكاة تكليف من الشارع الحكيم ، أما الضرائب فتكليف من الحاكم ، وبسطة القانون •

؛ بلسمه أيضا في هذا المشهد العظيم — مشهد الحج — حيث يجتمع
الأمم المولفة من كل جنس ولون ، ومن كل قطر وصقع ، وفي هذه
الأمم المتلاطمة من البشر من كل جنس ولون ، والتي من شأنها
أن تخفى فيها الجرائم ، وأن تبتلعها فلا تظهر — لا تكاد تحف على
أية جريمة لا في نفس ، ولا عرض ، ولا مال ، فلم نسمع أن أحدا
أزرق دمه ، أو انتهك عرضه ، أو انتشل ماله .

ولو رأيت الناس ، وهم يطوفون حول البيت رجلا ونساء ،
وشبابا ، وشيئا ويتزاحمون بالمناكب في بحر زخار من البشر ، لمعجت
أن لا تجد أحدا سرق ثوبه ، أو امرأة خدش أحد حيائها بللمة
مربية ، أو كلمة نابية ، أو امرأة عجوزا ، أو رجلا هيا كبيرا ، ذهبت
أو ذهب ضحية تحت الأقدام ، في هذا الزحام الذي يبجل عن الوصف ،
والذي يذكرنا يوم الزحام الأكبر ، يوم يحشر الناس جميعا لرب
العالمين .

فما السبب ؟ انه سلطان الشرعة على النفوس ، وقد استهنا
في القلوب .

ولو أن مجتمعا دنيويا لا يصل عشر معشار هذا الحشد الحاشد
لضج الناس فيه من التعدي على الأعراض ، والأموال ، بل والدماء .

(ب) مواعمة التكاليف الشرعية للفطرة ، وصلاحيته لكل زمان ،
ومكان ، ولكل الأمم والشعوب على اختلاف طبائعها ، واتجاهاتها ،
وبيئاتها •

وذلك لأن واضعها ومشرعها هو الله سبحانه وتعالى ، وهو عالم
بما كان ، وبما يكون وعالم بالبشر ، وفطرهم ، وغرائزهم ، وطبائعهم ،
وما يمرض لهم من صحة ، ومرض وغنى ، وفقر ، وسفر ، وحضر •

هذا مع تنزهه - عز شأنه وتقدمت صفاته - عن الخضوع
للأهواء والشهوات ، أو التأثير بالمؤثرات ، أو المحاماة والمداهنات ،
أو حب الانتقام وإرضاء النفس •

وهذا هو الذى عناه الحق تبارك وتعالى بقوله :
« فأقم وجهك للدين حنيفا ، فطرة الله التى فطر الناس عليها ،
لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس
لا يعلمون » (١) •

وقوله صلى الله عليه وسلم :

« كل مولود يولد على الفطرة • • • » رواه الشيخان ، فالمراد
بالفطرة الدين الحق الذى يوائم الفطر والنفس ، وهو دين الإسلام •

وسأقتصر على ضرب مثل لهذا ، وليكن عقوبة القصاص بالقصاص
حق لولى الدم ، ولم يجعله حقا لازما كالحدود لا يجوز التسامح
فيه ، ولكنه جعل لولى الدم العفو الى بدل وهى الدية ، أو العفو
المطلق ولذلك سر ، لا يدركه الا المؤمنون بحكمة الله العلية
فى تشريعاته فان بعض الناس كالتبائل البدوية ، ومن فى حكمهم ممن
يدينون بحب الأخذ بالثأر لا يرضون الا بالقصاص ، وبغيرة لا تذهب
الحزازات من النفوس وذلك أمر يلمسه المتصدرون للقضاء
بين الناس •

وبعض أولياء الدم كالفقراء مثلا يرون أن الدية أنفع لهم من
القصاص ولا سيما اذا كان المقتول هو عائلهم وليس لهم عائل سواه
فمثل هؤلاء يفضلون الدية على القصاص •

وبعض الأولياء قد يرون العفو المطلق اما لسمو فى نفوسهم ،
وقوة فى دينهم ، فهم يلتزمون الأجر من الله ، واما لظروف تدعوهم
الى العفو عن القاتل كقرابة قريبة مثلا •

وبذلك ظهر فضل الشريعة الاسلامية على القوانين الوضعية
التي نجد بعضها يحكم بعقوبة الاعدام ليس غير ، وبعضها
لا يجوز عقوبة الاعدام ، ويكتفى بالسجن أو الغرامة المالية
أو هما معا •

أما القوانين الوضعية فواضعها البشر ، والبشر مهملوا بلغوا من العلم فعلهم قاصر ، فهم ان علموا ما في أنفسهم ويومهم فلن يعلموا ما في غدهم ، وان علموا بعض طبائع البشر فلن يعلموا كلها ، وان أحاطوا علما ببعض الميئات فلن يحيطوا بها كلها •

فمن ثم كانت القوانين لا توائم كل الفطر ، ولا جميع البيئات ، ولا تحقق مصلحة الناس ، وصالح المجتمعات فهي اذا صلت لقوم لا تصلح لآخرين ، واذا لامت بعض البيئات فهي لا تلائم البعض الآخر ، وليس أدل على هذا من فشو الفساد الاجتماعي والخلقى في كثير من المجتمعات التي تحكم بالقوانين الوضعية سواء في ذلك الغربية والشرقية ، ومن أن القانون الذي تحكم به بعض البلاد الاسلامية والغربية في بعض الجرائم وعقوباتها كجريمة الزنا وعقوبتها ، أفسد ولم يصلح ، وفتح باب شر كبير على الأخلاق ، والاستهانة بالأعراض ، لأنه وضع لبيئة غير بيئتنا ، ولقوم دينهم غير ديننا ، وثقاليدهم غير ثقاليدينا ، وطبيعتهم غير طبيعتنا واليك كلمة حق قالها أحد كبار المستشارين عندنا في هذا القانون :

« ان المشرع الذي وضع أحكامها - أى القوانين - كان فاجرا ، فقد قل بغير تبصر عن التشريع الفرنسى أحكاما لاتساير البيئة التي نعيش فيها ولا تتفق مع ثقاليدي بلادنا ، فنده أن الاعتداء على العرض عمل مباح حتى جاوزت المرأة الثامنة عشر وكانت الموقعة

برضاها ، ولا تريب عليها لو ظهرت بين الناس تحمل ثمرة الفاحشة
فى أحشائها ، أو حملت وليدها من سفاح بين يدها (١) » •

(ج) موافقة التشريعات الإسلامية للصواب والحق والعدل لعدم
احتمال الخطأ فى التشريع ، أو الغلط ، أو الجور والظلم ، أو
الخضوع للاهواء والشهوات لأن الله سبحانه منزّه عن كل ذلك ،
وكذلك الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم من ذلك ، وقد
قامت الدلائل العقلية والنقلية على عصية الله ورسوله عن شيء
منها وقد بين الله تبارك وتعالى هذا المعنى فى قوله سبحانه •

« وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع (٢)
العليم » وقال : « وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
خلفه تنزيل من حكيم حميد (٣) » •

أما القوانين الوضعية فهى عرضة للخطأ ، والغلط ، والسهو
وإتباع الأهواء والشهوات وقصد المحاباة أو المداينة اذ احتمال
هذا أمر قريب ، ولذلك نجد بعض القوانين الوضعية لا تسلم

(١) من محاضرة بعنوان « نهج الشريعة والقانون فى تقرير الأحكام » للمبتعث

أحمد موالى ص ١

(٢) الأنعام ١١٥

(٣) فصلت ٤١ ، ٤٢

من التخطئة ، والنقض والابطال ، والتغيير والتبديل ، ويشير الى هذا قوله سبحانه :

« ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (١) » .

من المقارنات المهمة أن الشريعة الاسلامية ربطت تشريعاتها بالجانب الروحي ، أو بمعنى آخر عرضت لظاهر الأعمال وباطنها ، بخلاف القوانين الوضعية فانها عنت بالظاهر ، ولم تمن الجانب الروحي ، أو الآخرون أية عناية .

وانما لنلمس هذا واضحا في التشريعات الاسلامية حينما رُتبت على الأعمال ، والتكليفات والمعاملات ، والجنايات آثارا دنيوية ، وأجزية أخروية بالاثابة والعقاب .

فالباع مثلا يترتب عليه انتقال الملكية ، ومتى حصل الإيجاب والقبول فقد تمت الصفقة ، ووقع البيع صحيحا من الناحية الظاهرية والقانونية ، حتى ولو كانت في البيع عيوب ظاهرة أو خفية لم يتنبه لها المشتري ، أو اخفاها البائع عن المشتري ، أو المشتري عن البائع فيما اذا كان المثلن معيبا كالثلوس المزيفة مثلا ، أو صاحبه الفرد أو القيمة ، فان كما وغشا كانا آثمين ومحقت بركة بيمعما ، وان صدقا وبينا القيت ، ولم يكتما بارك الله لهما ، وان صدق أحدهما

وبين العيب وغش الآخر وكنتم كان للأول ثوابه ، وعلى الآخر وزره .

روى الامام البخارى فى صحيحه بسنده عن حكيم بن حزام قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - أو قل - حتى يتفرقا ، فان صدقا ، وبينا بورك لهما فى بيعهما ، وان دركنا وكذبا محقت بركة بيعهما . »

والفرض الحسن أمر جائز شرعا وقانونا ، والقانون لا ينظر اليه الا من الناحية الظاهرية والاجتماعية ، أما الشرع فجعل له ثوبا مضاعفا مدخرا عند الله ، روى ابن ماجه فى سنته بسنده عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« رأيت ليلة أسرى بى على باب الجنة مكتوبا : الصدقة بعشر أمثالها ، والقرض بشماتية عشر ، فقلت لجبريل : ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال : لأن السائل يسأل وعند المستقرض لا يستقرض الا من حاجة » وصدق جبريل عليه السلام فكثير من السائلين لا يسألون عن حاجة وانما للاكتناز والاستكثار ومن المال . »

والقتل حرام شرعا وممنوع قانونا ، ويترتب عليه آثاره فى الشرع والقانون ، ولكن الشرع رتب عليه الى العقوبة الدنيوية وهى

القصاص في القتل العمد ، الاثم العظيم ، وتوعد على ذلك أشد الوعيد قال عز شأنه :

« ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ، وغضب الله عليه ، ولعنه ، وأعد له عذابا عظيما (١) » .

أما القانون فلم يرتب عليه شيئا زائدا عن العقوبة الدنيوية وهي الاعدام ان كان القتل مع سبق الاصرار ، والتعزير بالسجن ، أو التفرير بالمال ، أو هما معا .

جريمة الحرابة وقطع الطريق :

والحرابة وهو قطع الطريق ، والسطو على الدماء والأعراض ، والأموال ، رتب عليها الشارع الحكيم عقوبة دنيوية وهي القتل أو الصلب أو تقطيع الأيدي والأرجل ، أو النفي ، ولكنه رتب عليه الى ذلك العقاب الأخرى قال تعالى :

« انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم (٢) » .

(١) النساء ٩٣

(٢) المائدة ٣٣

جريمة السرقة :

وكذلك جريمة السرقة رتب عليها الشارع قطع اليد في الدنيا والعذاب في الآخرة قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم ، فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه ، ان الله غفور رحيم (١) » .
والمقصود التوبة بعد العقوبة الدنيوية ، ولا محل لقبول التوبة ، وغفران الذنوب الا اذا كانت هناك عقوبة أخروية .

جريمة القذف :

وجريمة قذف المحصنات (٢) المؤمنات ، وإشاعة الفاحشة بين الناس لها عقوبتان : دنيوية وأخروية اما الدنيوية فإقامة الحد ، قال تعالى :
« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون
الا الذين تابوا من بعد ذلك ، وأصلحوا فإن الله غفور رحيم (٣) »
وأما الأخروية فبالتواعد بالعذاب العظيم ، وقال سبحانه :

« ان الذين يرمون المحصنات ، الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ، ولهم عذاب عظيم ، يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم ،

(١) المائدة ٣٨ ، ٣٩

(٢) النفيقات من النساء .

(٣) النور ٤ ، ٥

وأرجلهم بما كانوا يعلمون ، يومئذ يوفيههم الله دينهم الحق ، ويعلمون
ان الله هو الحق المبين (١) ، •

جريمة الزنا :

وجريمة الزنا لها عقوبتان : دنيوية ، وأخروية ، أما الدنيوية
فإقامة الحد قال تعالى :

« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم
بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد
عذابهما طائفة من المؤمنین (٢) » وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى
الله عليه وسلم « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب
بالثيب رجم بالحجارة » وأما الأخروية فبالتعذيب في الآخرة وقال
سبحانه :

« والذين لا يدعون مع الله الها آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم
الله الا بالحق ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له
العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهانا ، الا من تاب ، وآمن وعمل
عملا صالحا ، فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ، وكان الله غفورا
رحيما » (٣) •

(١) النور ٢٢ - ٢٥

(٢) النور ٢

(٣) الفرقان ٦٨ - ٧٠

جريمة شرب الخمر والمسكرات :

وجريمة شرب الخمر والمسكرات لها عقوبتان : دنيوية ، وأخرى ،
أما العقوبة الدنيوية فاقامة الحد ، وهو ثابت بالأحاديث الصحيحة
المتكاثرة ، وأما الأخرى فبالعذاب الأليم قال الله سبحانه وتعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ، وَالْأَنْصَابُ ، وَالْأَزْلَامُ
رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ
الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ ، وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ،
وَيَصْدَكُمُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (١) » •

والرجس الذى هو من عمل الشيطان ، والذى يصد عن ذكر
الله وعن الصلاة من أكبر موجبات العقاب الأخرى •

روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما بسندهما عن النبى صلى الله
عليه وسلم قال : « من شرب الخمر فى الدنيا ثم لم يتب منها حرما
فى الآخرة » وذلك الحرمان من الجنة ودخول النار •

وقد جاء ذلك صريحا فى الحديث الذى رواه الامام أحمد بسنده
عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يدخل الجنة عاق ، ولا
مدمن خمر ، ولا منان » •

وروى أبو داود في سننه بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال :

« كل مخمر خمر ، وكل مسكر حرام ، ومن شرب مسكرا صلاته
اربعين صباحا ، فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد الرابعة كان حقا على الله
أن يسقيه من طينة الخبال ، قيل وما طينة الخبال يارسول الله ؟
قال : « صديد أهل النار » ومن سقاه صغيرا لا يعرف حلاله من
حرامه كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال وروى الامام
أحمد نحوه (١) »

جريمة الردة :

ولجريمة الردة عقوبتان :

احدهما دنيوية ، والأخرى أخروية .

أما الدنيوية فقد ثبتت بالأحاديث الصحيحة روى البخارى ومسلم
وغيرهما قوله صلى الله عليه وسلم « من بدل دينه فاقتلوه »
وأما الأخروية ففى قوله تعالى « ومن يرتد منكم عن دينه فيمت
وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة ، وأولئك أصحاب
النار هم فيها خالدون (٢) » .

عناية التشريعات الاسلامية بالجانب الخلقى والانسانى بخلاف
القوانين الوضعية فانها قد تغفل الجانب الخلقى والانسانى

وقد قدمنا كلمة أحد القضاة المستشارين في واضع القانون المتعلق
بجريمة الزنا ، بأنه كان فاجرا وداعرا •

وانا لنلمس هذا واضحا غاية الوضوح في المقارنة بين موقف
الشرع الاسلامي ، والقوانين من جريمة الزنا •

فلشرع يعاقب على جريمة الزنا في حد ذاتها سواء وقعت من
محصن (١) — متزوج — أم من غير محصن وان فرقت بين العقوبتين
فجعلت الحد للأول الرجم ، والثاني الجلد ، ولم تفرق الشريعة بين
حالة الرضا من المزنئ بها ، وحالة عدم الرضا في الاعفاء من
العقوبة ، ولا بين بنت الثامنة عشرة وبنت ما دونها كما فعل القانون
فالعقوبة لازمة سواء آكانت الرجم ، أم الجلد •

وكذلك اعتبرت العقوبة حقا لله تعالى صيانة للمجتمع عن الفساد ،
وليس لولي الأمر ، أو القاضي التصرف فيها ، بالاعفاء ، أو بالتخفيف
منها ، أو بالزيادة عليها ، وليس للمجنئ عليه حق التنازل عنها لأنها
حق الله ، وهو ما يعبر عنه في القانون بحق المجتمع ، وليست
من حق المجنئ عليه وحده •

أما القوانين فأمرها في هذا الباب عجب ، فهناك قلة من القوانين
لا تعاقب على الزنا ، ولو وقع من متزوج أو زوجة ، وذلك كالقانون

(١) شرط الإحصان أن يكون حرا ، بالفا ، عاقلا ، قد تزوج امرأة نكاحا

صحيحا ودخل بها •

الانجليزى ، والجزاء الطبيعى فى نظر هذه القوانين هى الحكم بالطلاق ،
أو القرقة •

ومعظم القوانين الوضعية لا تعاقب على كل وطء حرام أى على
العمل باعتباره رذيلة فى ذاته وانما تجعل العقاب على الفعل الذى
يحدث من شخص متزوج على اعتبار أن فيه انتهاكا لحرمة الزوجية ،
ولا تجيز فى الوقت نفسه تحريك الدعوى الا بناء على شكوى
من المجنى عليه الذى له أن يتنازل عن الدعوى فى أية حالة كانت ،
فتتقضى الدعوى بهذا التنازل ومن هذه القوانين القانون الفرنسى ،
وهو الذى اعتمدت عليه بعض البلاد الاسلامية التى تأخذ فى قضائها
بالقوانين الوضعية فى الأمور المدنية والجنائية ومنها بلادنا المصرية •

فهذا القانون وما استمد منه كقانون العقوبات المصرى يعاقب
على الزنا اذا حصل من امرأة متزوجة أو من رجل متزوج ، ويفرق بين
جريمة الزوج ، وجريمة الزوجة من عدة وجوه •

١ — فالجريمة لا تقوم بالنسبة الى الزوج الا اذا وقع منه الزنا
فى منزل الزوجية ، بخلاف الزوجة فان الجريمة تقوم اذا وقعت منها
فى أى مكان •

٢ — وتعاقب الزوجة على الزنا بالحبس لغاية سنتين ، بينما يعاقب
الزوج بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور •

وللزواج أن يعفو عن الزوجة بعد الحكم النهائي عليها ، وأما الزوجة فلا حق لها الا فى التنازل السابق عن الحكم النهائي •

ويقضى هذا القانون بأن للزوجة التى زنا زوجها فى منزل الزوجية الحق فى أن تزنى مع غيره ولا تثرىب عليها فى هذا لأنها أتت عملا يقره القانون !

أما ان وقع الزنا بين غير متزوجين وكان برضا المزنى بها ، وقد جاوزت الثمانية عشرة ، فلا جريمة ، وبالتالي فلا عقوبة ، فان وقع بغير رضاها ، أو كانت دون الثامنة عشرة فهى جريمة اغتصاب وعقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة ، أو المؤقتة •

الا اذا كان الجانى من أصول المجنى عليها ، أو متوليا تربيتها ، أو ممن لهم سلطة عليها ، فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لا غير •

ومن هذا العرض السريع يتبين لنا أن هذا القانون غير أخلاقى ، ويجعل العلاقات الأسرية فى مهبط أعاصير الأهواء ، وارضاء النزوات الجنسية ، وبالتالي عرضة للتحلل والافهار ، وأن واضعه رجل داعر فاجر لا يرفعى أخلاقا فاضلة ، وانما ينحط بهذه التشريعات الى الدرك الحيوانى •

رعاية الشريعة للجانب الانساني :

وكذلك تقوم الشريعة الاسلامية على رعاية الجانب الانساني ،
واننا لنلمس هذا واضحا في موقف الشريعة من الربا فقد حرمت
في أية صورة من صوره ، وسواء أكان قليلا ، أم كثيرا ، لأن احلال
القليل يؤدي الى الكثير ، ولا يفلق باب هذا الشر المستطير .

وقد نظر الشارع الاسلامي الى المال على أن له وظيفة اجتماعية،
واقتصادية يؤديها ، وهي أن يكون لسد حاجات الناس ، ولنفعهم ،
وأنة وسيلة الاستغلال ، والكسب الحلال فاذا استغل هو ، أو اتخذ
منه وسيلة للاستغلال والكسب غير المشروع ، واثهاز حاجة المحتاجين ،
وعوز الفقراء ، والاثراء على حسابهم ، واكتنازه وتعطيل وظيفته
الاقتصادية فقد خرج به مالكة عن وظيفته ، والغرض الذي أوجده
الله من أجله ، وأصبح الكسب من عينه كسبا غير مشروع ، فمن ثم
حرم الشارع الربا قليله وكثيره .

عدم رعاية القوانين للجانب الانساني :

أما القوانين فأغفلت ، أو تغافلت عن رعاية الجانب الانساني ،
فأباح الربا قليله وكثيره ثم لما تهذبت بعض الشيء أباحت قليله
دون كثيره ، وأغفلت استغلال المرائين لحاجة الفقراء والمعوزين ،
فمن ثم جاءت غير انسانية في منهجها وتهيئاتها ، وأفلست في ايجاد
مجتمع فاضل تسوده الانسانية والبرودة ، والرحمة .

وليس أدل على افلاس القوانين الوضعية في معالجة المشكلات البشرية مما يعاينه العالم من مشكلات خلقية واقتصادية ، وإن كل مشكلاته الاقتصادية ترجع الى احلال الربا ، وما ذلك الا لغلبة التشاح على النفوس ، ولو سادت بين الأمم والدول روح البذل ، والتعاون والانسابة لما عاش العالم في هذا الجو المشحون بالقلق ، والأضطراب ، وخوف الحروب ولكنه الشح والأثرة وصدق الرسول الكريم حيث يقول :

« اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم : حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم » رواه مسلم في صحيحه .

وما دام النظام الربوى هو الذى يقوم عليه الاقتصاد فى العالم فلا تزال النفوس ممتلئة بالشح ، وما زال التشاح فلا يزال شبح الحرب المدمرة يترامى للبشرية فى كل وقت .

والعجيب « ان ما تنفقه دول العالم ولا سيما الدولتين العظيمتين اللتين تمثلان معسكرين : الغربى والشرقى لو استخدم فى المعونات لعم الرخاء الدنيا كلها ، ولعاش الناس جميعا اخوة متحابين تسودهم الاقتصادية الانسانية التى لا يحدوها الا الحائى الخلقى والانسانى المحبة ، ويرفرف عليهم لواء السلام .

مثل عليا من اخلاقية وانسانية الشريعة الاسلامية :

وانما لنلمس انسانية التشريعات الاسلامية في الآداب المتعلقة بالحرب ، مع أن الشأن في الحروب أنها تغلب عليها روح الانتقام والتكيل لا روح الانسانية والرحمة حتى في القرن العشرين الذين يقولون : انه قرن الحضارة .

فقد حرم الاسلام المثلة (١) في الحروب وغيرها ، وأوجب العدل عند الاقتصاص من الأعداء ومعاقتهم بما فعلوا وأجرموا ، بل بالغ في الانسانية فحجب في العفو . وفي الكتاب الكريم :

« وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » (٢) ، ومن معرفة سبب النزول يتضح المراد منها ، ذلك أنه لما قتل سيد الشهداء حمزة ، ومثلوا به ، وراى النبي صلى الله عليه وسلم على هذه الحالة المؤلمة قال : « لأمثلن بسبعين منهم مكافئك » وكذلك لما رأى المسلمون القتل وقد مثلوا بهم حزوا وقالوا مثل ذلك فأنزل الله هذه الآية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بل نصبر ، ونعفو ، وكفر عن يمينه » رواه البخارى في صحيحه .

(١) في الصباح المنير (ومثلت بالقتل مثلا) من يابى قتل وغرب اذا جعلته
أى قطعت الله ، وأثله وأطراهه - وظهرت آثار فلك عليه تكيلا ، والتعديد -
أى تشديد الثام - مبالغة ، والاسم المثلة وراق مرة .

وقد نهى النبي عن المثلة ، كما نهى عن تعذيب البشر بالنار ،
روى البخارى فى صحيحه بسنده عن أبى هريرة — رضى الله عنه —
قال :

بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعث (١) فقال : « ان وجدتم
فلانا وفلاتا فحرقوهما بالنار » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين أردنا الخروج : « انى أمرتكم أن تحرقوا فلانا ، وفلاتا وأن النار
لا يعذب بها الا الله ، فاذا وجدتموهما فاقتلوهما » (٢) .

وكذلك حرم الاسلام قتل النساء والصبيان فى الحروب روى
البخارى فى صحيحه بسنده عن ابن عمر — رضى الله عنهما — قال :

« وجئت امرأة مقتولة فى بعض معازى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء
والصبيان » .

(١) سرية وهى قطعة من الجيش .

(٢) كانا رجلين كافرين ، لعديا على بنت رسول الله السيدة زينب — رضى الله
عنها — وهى مهاجرة الى أبيها بالمدينة ، فقد روعاها بالسيف حتى سقطت من على
ظهر بغيرها وكانت حاملا فاجهضت ، صارت تنزف دما بعد هذا ، ولا زال التزيف
يلتصم لها حتى ماتت شهيدة فى سبيل الله فله بنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وما لقيت فى سبيل الهجرة الى الله بديتها .

• وروى مسلم في صحيحه بمسنده عن بريدة قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميراً على جيش ، أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال :

« اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ... » •

وروى مالك في الموطأ أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عامل من عماله :

« أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية يقول لهم : اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وقل ذلك لجيوشك وسراياك ان شاء الله والسلام عليك » •

وعلى هذا الدرب من رعاية الرحمة ، والانسانية في الحروب مار الخلفاء الراشدون المهديون ومن جاء بعدهم من الخلفاء والأمراء ، وقواد الجيوش •

روى الامام مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد :

« أن أبا بكر الصديق بعث جيوشاً الى الشام فخرج يمشى مع يزيد بن أبي سفيان ، وكان أمير ربع من تلك الأرباع ، فزعموا

أن يزيد قال لأبي بكر : اما أن تركب ، واما أن أنزل ، فقال أبو بكر : ما ألت بنازل ، وما أنا براكب ا انى حبست خطاى هذه فى سبيل الله ، ثم قال له : انك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله ، وستجد قوما فحصبوا عن أوساط رؤسهم من الشعر فاضرب ما فحصبوا عنه بالسيف ، وانى موصيك بعشر : لا تقتل امرأة ، ولا صبيا ، ولا كبيرا ، ولا هرما ، ولا تقطعن شجرا مثمرا ، ولا تخربن عامرا ، ولا تعمقن شاة ، ولا يميرا الا لماكلة ، ولا تحرقن فخلا ، ولا تفرقنه ، ولا تفلل ، ولا تعجن . »

وعلى هذا سار أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والأمرء من بعده ، وقد سمعت مقالة خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز آنفا لأحد أمرائه .

الوفاء بالعهد حتى مع الأعداء :

وأوجب الاسلام الوفاء بالعهود حتى ولو كانت مع الأعداء ، وحرّم الغدر وقد سمعت آنفا نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الغدر فى الحروب ، وفى الكتاب الكريم « وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا » (١) وقال سبحانه : « وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ، ولا تقضوا الأيمان بمد توكيدها ، وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ، ان الله يعلم ما تفعلون ، ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا تتخذون

إيمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة هي أربى (١) من أمة ، إنما يبلوكم الله به ، وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون ، (٢) .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم مثالا كاملا للوفاء بالعهد في سيرته ، وفي علاقاته مع الجيران ، وفي معاهداته مع المحاربين والأعداء ، فلم تمض عليه غدره قط ، وكيف وهو القائل : « ان الغادر ينصب له لواء يوم القيامة ، فيقال : هذه غدره فلان بن فلان » رواه البخارى ومسلم « مثل لادر في تاريخ الدنيا » .

بل بلغ حبه الوفاء به صلى الله عليه وسلم أن أمر أصحابه بالوفاء بالعهود التي أخذها عليهم الكافرون ظلما ، وهم مأسورون عندهم ، ولو كان في هذا تقليل لسواد المسلمين في الغزوات ، روى مسلم في صحيحه بسنده عن حذيفة بن اليمان قال :

« ما منعني أن أشهد بدرا الا ألى خرجت أنا ، وأبى حسيل — والد حذيفة — قال : فأخذنا كهار قريش ، قالوا : انكم تريدون

(١) المراد بنقض القول اتكاسا بعد ترويته : نقض اليهود بعد ترويته ، وهو من التمثيلات العربية البديعة ، إيمانكم : أى عهودكم . ، دخلا : فسادا وخدافا ، أربى : أكثر عددا وقوة ، معنى لا تنقضوا عهودكم ولا يجعلكم على نقضها أن تكون الأمم أقوى من الأخرى - وصلى الله تبارك وتعالى فإنه ما يجعل الدول على نقض عهودها لا سيما في عصرنا هذا الا أن ترى نفسها أقوى من الأخرى التي معاهدتها ، لما أسهل أن تقوم الدولة القوية بنقض عهودها مع الدولة الضعيفة ، وفي التاريخ شواهد لا تحصى .

محمداً ، قتلنا ، ما نريده ، ما نريد الا المدينة ، فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لننصرفن الى المدينة ، ولا نقاتل معه ، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرناه الخبر ، فقال : « انصرفا ففى لهم بمعهدهم ، ونستعين الله عليهم » ! فهل لهذا المثل مثيل فى تاريخ الحروب كلها ؟

عدم نقض العهود الا بعد اعلام الماهدين :

والاسلام يلزم المسلمين اذا كان بينهم ، وبين بعض الدول عهود ، وظهرت لهم أمارات نقضها من جانب الأعداء أن لا يسارعوا بالنقض ، ويهجموا عليهم ، ويأخذوهم على غرة ، بل لا بد من اعلانهم أولاً بنقض العهد ، وقد ذكر الله سبحانه هذا الأدب السامى فى قوله : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواهم^(١) ان الله لا يحب الخائنين »^(٢) وهذا الأدب السامى لم تصل اليه دول الحضارة فى القرن العشرين ، فهل من مذكر ؟

وعلى هذه الآداب الاسلامية فى الحروب والمعاهدات سار الخلفاء الراشدون ومن جاء بعدهم من الخلفاء ، والأمراء .

واليك كتابا للنفاروق عمر — رضى الله تعالى عنه — كتبه الى القائد البطل سعد بن أبى وقاص يوصيه فيه بالوفاء بالعهد والذمة ، وبأمان

(١) أى أحلهم بنقض العهد حتى تكون انت وهم سواء فى هذا العلم .

(٢) الأنفال ٨٨

من يؤمن من الأعاجم ، ولو بالاشارة اذا لم يفهما ، وظنها أمانا ، وهو كما فى تاريخ الطبرى •

« انى قد ألقى فى روعى أنكم اذا لقيتم العدو هزتموهم فاطرحوا الشك ، وآثروا النقة عليه ، فان لاجب أحد منكم أحدا من المعجم بأمان ، أو قرقة (١) ، باشارة أو بلسان كان لا يدرى الأعجمى ما كلمه به ، وكان عندهم أمانا فاجروا له مجرى الأمان ، وإياك والضحك ، والوفاء الوفاء ، فان الخطأ بالوفاء بقية ، وان الخطأ بالغدر هلكة ، وفيها وهنكم ، وقوة عدوكم ، وذهاب ربحكم ، واقبال ربحهم ، واعلموا أنى أحذرکم أن تكون — يعنى بعدم الوفاء — شيئا على المسلمين وسببا لتوهمينهم ، (٢) »

ومن المثل العليا الرائعة فى هذا الباب باب الوفاء باليهود مع الأعداء ، والنبد اليهم على سواء مارواه الامام أحمد بسنده عن سليم بن عامر قال :

« كان معاوية يسير فى أرض الروم وكان بينه وبينهم أمد — عهد — فأراد أن يدنو منهم ، فاذا انقضى الأمد غرهم — أى أخذهم على غرة — فاذا شئخ على دابة يقول : الله أكبر الله أكبر ، وفاء لا غدر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان بينه وبينه

(١) من المقارنة وهى المخالطة .

(٢) أشهر مشاهير الاسلام ج ٢ ص ٢١٠

قوم عهد فلا يحلن عقدة ، ولا يشدها حتى ينقضى أحدها ، أو ينهذ اليهم على سواء » فبلغ ذلك معاوية - رضى الله تعالى عنه - فرجع ! فاذا الشيخ المذكور عمرو بن عتبة - رضى الله تعالى عنه •

قأين من هذا الأدب الاسلامى العالى فى الحروب ما نجده من الدول الاستعمارية الفاشمة فى الشرق والغرب من نكث اليهود ، والقدر والخيانة ، واتخاذهم المعاهدات ، والمهادنات دخلا ، وخداعا يفسرها القوى على حسب أهوائه وشهواته ، ويميل بها الى جانب مصلحته !

بل أين من هذا ما فعله صنعة الاستعمار « اسرائيل » من القدر والخيانة ، والتقتيل والتخريب ، واعتبار اليهود. والموائيق الخاصة ، والدولية جبرا على ورق !

ان انسانية التشريعات الاسلامية بلغت الغاية فى السمو والترفيع عن الأحقاد والعداوات حينما مرت على النبی صلى الله عليه وسلم بجنازة ، فقام لها ، فقالوا : يا رسول الله : انها جنازة يهودى ! فقال النبی صلى الله عليه وسلم : « أليست نفسا » رواه البخارى ومسلم وغيرهما •

رعاية حرمة الإنسان حيا وميتا :

وان انسانية التشريعات الاسلامية لتجلى أيضا في رعاية حرمة الإنسان في حياته وبعد مماته ، وذلك بعدم النيل من الموتى أو سبهم أو ذكر مساوئهم (١) ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا الموتى فقد أفضوا الى ما قدموا » يعنى من عمل رواه أحمد والبخارى ، والنسائى وعن ابن عباس - رضى الله عنه - أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسبوا أمواتنا ، فتؤذوا أحياءنا » رواه أحمد والنسائى ، وروى أبو داود عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا مات صاحبكم فدعوه لاتقعوا فيه » وقد سكت عنه أبو داود ، والمنذرى فهو صالح للاحتجاج به وأخرج أبو داود ، والترمذى عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذكروا محايين موتاكم ، وكفوا عن مساوئهم » وفي اسناده مقال (٢) .

وقد أخذ من هذه الأحاديث قيام المسئولية الجنائية تجاه « الأحياء دون الأموات » .

(١) الا أن يكون ذلك لغرض صحيح كجرح الرواة منهم أو الشهادة عليهم ، أو التحذير من ضروره فيمن كان ظاهره غير باطنه .

(٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٦٢ ، ١٦٣

نهى النبى أن يتخذ من الحيوان والطيور غرضا للرمى :

وبلغت التشريعات الاسلامية غاية مداها فى الانسانية حينما لم تقتصر تشريعاتها على الانسان بل تعدت ذلك الى الحيوان ، والرفق به ، والاحسان اليه ، وقصرت المسئولية الجنائية على الانسان البالغ العاقل ، الحي ، ونفقها عن الحيوان فقد أمر الشارع الرحيم باحداد الشفرة عن ذبح الحيوان أو الطير ففى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى وغيره : « اذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة » •

وجعل تعذيب الحيوان سببا فى دخول النار ففى الحديث الذى رواه البخارى ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« عذبت امرأة فى هرة حبستها حتى ماتت ، فدخلت فيها النار ، لا هى أطعمتها وسقتها اذ حبستها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض (١) » •

وجعل الرحمة بالحيوان فى دخول الجنة ، وفى صحيح البخارى أن رجلا كان يمشى بصحراء ، فقال منه العطش ، فوجد بئرا فنزل فشرب منه ثم فزع فوجد كلبا يلهث من العطش ، فقال : لقد نزل بهذا الكلب من العطش مثل ما نزل بى ، ولم يكن معه شئ يحمل فيه الماء الى الكلب ، فزع خفه ، ونزل البئر فملأه ، وحمله بفيه ،

(١) مر الأرض وحشائها •

ثم خرج ، فسقى الكلب فغفر الله له ، وفي هذا الحديث الصحيح
أن الصحابة قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، « ان لنا
في البهائم لأجرا » ا فقال : « في كل ذات كبد رطبة أجر » •

نهى النبي أن يتخذ من الحيوان والطير غرضا للرمى

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ كل ما فيه روح غرضا (١)
حيوانا وطيئا عن ابن عمر — رضى الله تعالى عنهما — أنه مر بفتيان
من قرش قد نصبوا طيرا ، وهم يرمونه ، وقد جعلوا لصاحب الطير
كل خاطئة من نبلهم ، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا ، فقال ابن عمر : من
فعل هذا ا لعن الله من فعل هذا « ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا » رواه البخارى
ومسلم ، وعن أنس رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن تصبر البهائم » يعنى أن تحبس للقتل •

ولا تزال الحيوانات والطيور في قرنتا العشرين — قرن الحضارة
كما يقولون — تتخذ غرضا في نوادى التمرين على الصيد ترى
أن القوانين الوضعية لم تصل في إنسانيتها الى ما وصلت
اليه الشريعة الاسلامية من منذ أربعة عشر قرنا •

واذا كانت القوانين الوضعية المعاصرة فيها بعض الجوانب الانسانية
فهذا أمر لم تعرفه هذه القوانين الا بعد القرن الثامن عشر ، وأغلب

(١) الغرض — بفتح النون والراء — ما يتخذ هدفا للرمى •

الظن عندي أن تكون هذه القوانين تأثرت فيما تأثرت به بالتشريع الاسلامي في هذا ، فقد كان للاتصال بين الشرق والغرب آثاره في كل منهما ، واليك كلام رجل عالم الشريعة والقانون ، قال — رحمه الله تعالى :

« ولا يفوتنا بعد هذا أن نذكر أن القانون الوضعي كان حتى آخر القرن الثامن عشر قانوناً وحشياً بعيداً عن أفق الانسانية ، فكان يحاكم الأحياء والأموات ، والحيوان ، والجماد ، وينزل بالجميع عقوبات شتى قائمة على التمثيل والتشهير ، كان القانون الوضعي هكذا حتى أخذ في القرن الثامن عشر بأول مبدأ من مبادئ الشريعة الاسلامية ، فانقلب قانوناً انسانية بحتاً ، إذ أصبحت العقوبة فيه قائمة على أساس التأديب ، والزجر بقصد حماية المجتمع ، ولم تعد هناك حاجة للتمثيل والتشهير ، ولم يعد منطق القانون يقبل محاكمة الأموات ، والحيوانات ، والجمادات لأن التأديب لا ينفع فيهم ، فلا يجوز اذا عليهم ، وهذا المبدأ الاول الذي لم يعرفه القانون الا في القرن الثامن عشر عرفته الشريعة مع غيره من المبادئ من القرن السابع الميلادي ، ولذلك تركزت المسؤولية الجنائية من يوم نزول الشريعة في الانسان الحي ، ولم يجعل غيره أهلاً لها ، ولم يعرف عن الشريعة ما عرف عن القانون من محاكمة الأموات والحيوان والجماد ، ولم يعرف عنهما أنها تقبل التشهير والتمثيل ، بل عرف عنها أنها تأباه أشد الإباء ، فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن المثلة ، ولو بالكلب المقز ، ومن لا يرضى المثلة للحيوان فهو دون

شك لا يرضاها للانسان (١) ، ويكفى الشريعة الاسلامية فخرا بعد هذا أنها سبقت تفكير العالم بأحد عشر قرنا ، وأن العالم يسير على آثارها من قرنين ، ولا تزال تسبق تفكيره بمراحل (٢) .

مبدأ المساواة في التشريعات بين الناس جميعا حكما ومحكومين :

من المقارنات المهمة بين الشريعة الإسلامية ، والقوانين الوضعية أن التشريعات الإسلامية قائمة على المساواة بين الناس جميعا بأوسع معانيها ، وأبعد حدودها فلا قيود ، ولا استثناءات ، وإنما هي مساواة مطلقة بين الأفراد ، ومساواة تامة بين الجماعات ، ومساواة تامة بين الأجناس والشعوب ، ومساواة بين الحكام ، والمحكومين ، والرؤساء والمرعوسين ، وبين الولاة والرعية فلا فرق في التشريع بين عربي ، وغير عربي ، ولا بين أبيض وأسود ، ولا تفضل لسامي على آري ، ولا لآري على سامي ، ولا لجنس على جنس ، وإنما التفاضل بين الناس بالتقوى ، والتقوى جماع الايمان ، والعلم ، والفضائل .

(١) قدما نحرّم الرسول صلى الله عليه وسلم للمثلة بالانسان ، حتى ولو كان

محارباً .

(٢) التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ج ١ ص ٦٢٨

وقد صدق الله تبارك وتعالى في القرآن الكريم دستور المسلمين
الأكبر بهذا المبدأ الخالد فقال :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا
وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (١) » .
وقد أكد الرسول صلوات الله وسلامه عليه هذا المبدأ
بقوله ، وفعله ، ولا سيما في المجمع العامة ، والمشاهد الحافلة ،
صدع بهذا يوم فتح مكة روى الترمذی فی سنته ، واليهقی فی شعب
الایمان ، وغيرهما عن ابن عمر أن النبی صلی الله علیه وسلم طاف
يوم الفتح علی راحلته يستلم الأركان بمحجته ، فلما خرج لم يجد
مناخا فنزل علی أیدی الرجال فضطبهم ، الحمد لله وأثنی علیه وقال :
« الحمد لله الذی أذهب عیة (١) الجاهلیة وتکبرها ، الناس
رجلان : یرقی کریم علی الله ، وفاجر شقی هین علی الله ، الناس کلهم
بنو آدم ، وأدم من تراب ، قال الله تعالی « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ
ذَكَرٍ وَأُنْثَى - إلی قوله - خیر » ثم قال : أقول قولي هذا ،
فاستغفر الله لی ولکم .

وأكد هذا فی إحدى خطبته الجامعة الفذة فی حجة الوداع ،
فی أوسط أيام التشريق ، روى الیهقی ، وابن محمد رواية یسندهما

(١) الحجرات ١٣

(٢) عیة - بضم العین وكسر الاء المشددة ، وفتح الاء المشددة -
مصیبتها .

عن جابر بن عبد الله قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في وسط أيام التشريق خطبة الوداع ، فقال : يا أيها الناس : ألا إن ربكم واحد ، لا فضل لعربي على عجمي ، ولا عجمي على عربي ولا لأسود على أحمر ، ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى » ان أكرمكم عند الله أتقاكم « ألا هل بلغت قالوا : بلى ، قال : « فليبلغ الشاهد الغائب » .

فالناس جميعا على اختلاف أجناسهم ، وشعوبهم وألوانهم وألسنتهم سواء ، سواء في الحقوق ، سواء في الواجبات سواء في المسؤوليات وقد وضع الاسلام الأساس الفلسفى الدقيق والمبسط ، الذى لا يستعصى على فهم أى انسان ، مهما كان مستواه العقلى — وهو آدم ، وأم واحدة هى حواء ، فعلام التمايز والتفاضل ، وعلام التشاحن والتباخر والاختلاف .

وإذا كان الاسلام أقام التفاضل بين الناس على أساس التقوى ، فما ذلك إلا لأن التقوى جماع الهدى ، والخير ، والفضائل الانسانية ، والتقوى فى أساسها معنى نفسى يصدر عنه الخير للفرد ، والجماعة ، ويخول من المتخطى وبين عمل البشر ، أو احتقار انسان أو انتقاص حقه ، أو عظمه فضيلة يتصفها .

وقد أشار الى هذا المعنى القرآن الكريم فى قوله سبحانه وتعالى :

« لن ينال الله لحومها ، ولا دماؤها ، ولكن يناله التقوى بكم » .

وأشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : التقوى ههنا ، التقوى ههنا ، ويشير الى صدره ثلاث مرات بحضب امرىء من الشر أن يحقر أخاه المسلم ؛ كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وعرضه ، وماله ان الله لا ينظر الى أجسادكم ، ولا الى صوركم ، ولكن ينظر الى قلوبكم » وأشار بأصابعه الى صدره ، رواه مسلم في صحيحه .

فالشرعة الإسلامية حينما أقامت التفاضل على التقوى فالما أقامته على أساس معنى ، يعنى خلقى ، روحى .

وإذا ما وجدت التقوى فى القلوب ، وانشرت لها الصدور تظهر آثارها على المتقى قولاً وعلماً ، وعملاً ، وسلوكاً ، وأخلاقاً وأرباباً ، ويصبح مواطننا صالحاً يعمل لخيرهِ ، ولخير الجماعة ، ولخير الوطن بل ولخير الانسانية كلها .

وقد طبقت الشريعة الإسلامية مبدأ المساواة الى أوسع مدى بتطوره العقل البشرى ولهذا لا تفرق فى خصوصها بين الملوك والسوقة ، ولا بين الرؤساء والرؤسين ، ولا بين ممثلى الدول السياسيين ، والرعايا العاديين ، ولا بين الثمب ، وسائر أفرادهِ ، ولا بين الأغنياء والفقراء ، ولا بين أصحاب الجاه ، والخاملين فكلهم فى شرع الله سواء لا قداسة فى الاسلام ولا امتياز للخلفاء والملوك والرؤساء .

والشرعة الإسلامية لا تفرق بين رؤساء الدول والرعايا في الخضوع
لأحكام الشريعة وسريانها عليهم ، وهم مسئولون عن جرائمهم ، ومن
أجل ذلك كان رؤساء الدول في الإسلام لا قداسة لهم ، ولا
يمتازون عن غيرهم ، وإذا ارتكب أحدهم جريمة عوقب عليها كما
يعاقب أى فرد ، وإذا ارتكب أحد من بينهم وأهلهم جريمة عوقب
عليها .

في سيرة النبي أكبر شاهد وأقوى دليل :

والرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو رئيس الدولة الإسلامية
الأولى لم يدع لنفسه ، ولا لأولاده ولا لأهله قداسة ، أو امتياز
على الرعية في عدم سريان أحكام الشريعة عليه .

وكثيرا ما كان يقول :

« إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى أنما الحكم الله واحد » ويقول :
« سبحان ربى : هل كنت إلا بشرا رسولا » ويقول : « إنما أنا
نذير مبين » .

وقد أكد هذا المعنى بسيرته وأعماله . روى ابن اسحاق في سيرته
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعدل الصفوف يوم
يدير بقضيب في يده ، فمر بسواد بن غزاة الأنصاري ، وهو خارج من
الصف ، فطعنه بالقضيب ، وقال له : « استقم يا سواد » فقال :

يا رسول الله أوجعتني ، وقد بعثك الله بالحق والعدل فأقذني (١) ،
فكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بطنه ، فقال :
« استقد يا سواد » (٢) فاعتقه سواد ، فقبل بطنه ! فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم : « ما حملك على هذا يا سواد » ؟
قال : يا رسول الله حضر ماترى — يعنى موطن الشهادة فى سبيل
الله — فأردت أن يكون آخر المهد بك أن يمس جلدى جلبدك !
فلما له رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير » (٣) .

وذكر الامام القاضى عياض فى الشفاء أن يهوديا جاء يتقاضاه ديناله
عليه لم يحل أجله ، فأغلظ له فى القول ، وقال : انكم يا بنى عبد المطلب
قوم مطل (٤) ، فهم به سيدنا عمر ، واتنهره ، فمنه الرسول الكريم
وقال له : « أنا وهو كنا الى غير هذا منك أحوج يا عمر ، تأمرنى
بحسن الأداء وتأمره بحسن التقاضى » ثم قال : « لقد بقى من أجله
ثلاث ، وأمر عمر أن يقضيه حقه ويزيده عشرين صاعا لأنه روعه (٥) !
يا الله لهذا العدل الذى يعز عن النظير .

وقد أثر هتذا العدل المطلق فى نفس الرجل اليهودى ، فما كان
منه الا أن أسلم راغبا مختارا ! وجاؤا اليه برجل ، فوقف الرجل

(١) يعنى مكنتى من الاقتصاص منك .

(٢) اطمنى كما طمنتك .

(٣) البداية والنهاية ج ٢ ص ٢٧١ .

(٤) يعنى تتأخرون أو تسوئون فى دفع الحقوق .

(٥) أى حاله وملا لبله ومبا .

يرتعد بين يديه فقال له : « هون عليك فاني لست بملك وانما انا ابن امرأة كانت تأكل القديد ^(١) من قریش » .
« مثل فريد في تاريخ الغيا »

وفي أثناء مرض الموت خرج صلى الله عليه وسلم بين الفضل ابن العباس ، وعلى حتى جلس على المنبر ثم قال :

« أيها الناس من كنت جلدت له ظهرا فهذا ظهري فليستقد منه ! ومن كنت شتمت له عرضا فهذا عرضي ، فليستقد منه ! ومن أخذت له مالا فهذا مالي فليأخذ منه ! ولا يخشى الشحناء من قبلي ، فانها ليست من شأني ، ألا وأن أحبكم الى من أخذ مني حقا ان كان له ، أو حللني — أي تنازل لي عنه — فلقيت ربي ، وأنا طيب النفس » ^(٢) .
ثم نزل فصلى الظهر ، ثم رجع الى المنبر ، فبدأ لمقاتته الأولى .

ألا فلتشهد الدنيا الى أي حد وصل عدل الراعي مع الرعية ، والحاكم مع المحكومين ، والى أي حد بلغت المساواة في الاسلام
تقرير هذا المبدأ على ولده وأهله :

واذا كان الرسول الكريم قد ضرب هذا المثل الأعلى في خاصته نفسه ، فقد قرر هذا المبدأ على أهله وولده ، وذلك لما جاؤا اليه يستشفون في عدم إقامته الحد على المخزومية التي سرقت ووسطوا اليه الحب بن الحب : أسامة بن زيد رضي الله عنهما ، فغضب غضبا

(١) القديد : اللحم الجفف في الشمس .

(٢) السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة القسم الثاني .

شديدا وقال : « انما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الوضيع أقاموا عليه الحد ، وإيم الله (١) : لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت محمد يدها ! رواه البخارى ومسلم . »

وكان صلى الله عليه وسلم اذا أمر أمرا بدأ بأهله ، واذا نهى عن شيء بدأ بأهله ، ففى حجة الوداع خطب خطبته الجامعة المشهورة ، وقال فيها : « ان دماء الجاهلية موضوعة (٢) ، وان أول دم أبدا به دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب (٣) ، وان ربا الجاهلية موضوع وان أول ربا أبدا به ربا عى العباس بن عبد المطلب . . . » (٤) .

وبهذه المثل وغيرها وضع الرسول صلى الله عليه وسلم أساس المساواة فى المسئولية ، والمجازاة — بين الحكام والمحكومين وكان الأموة الحسنة لمن جاء بعده .

الخلفاء الراشدون المهديون :

وجاء الخلفاء الراشدون المهديون بعنه صلى الله عليه وسلم ، فتهجوا منهجه ، وساروا على طريقته فهذا الصديق — رضى الله عنه —

(١) أى ويؤمن الله تعالى .

(٢) أى باطلا والمراد الأخذ بالشار .

(٣) اسمه إياس ، وقيل : حارثة ، والأول أصح وهو ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم ، كان مسترضعا فى بنى سعد ، فقتلته هزبل بلا حق .

(٤) السيرة النبوية للمؤلف ، قسم ثان ، ص ٤٤٦

يخطب أول خطبة له بعد البيعة العامة له فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه :

« أما بعد فاني وليت أمركم ولست بخيركم ، ولكنه نزل القرآن ، ومن النبي صلى الله عليه وسلم السنن ، وعلمنا فعلنا ، فاعلموا — أيها الناس — أن أكيس الكيس التقى ، وأعجز العجز الفجور ، وإن أجهواكم عندي الضعيف حتى آخذ له بحقه ، وإن أضعفكم عندي القوي حتى آخذ منه الحق . » أيها الناس : إنما أنا متبع ، ولست بمبتدع ، فإذا أحسنت فأعينوني ، وإن أنا زغت فقوموني ، أقول قولي هذا ، واستغفر الله لي ولكم » (١) .

وجاء الفاروق عمر — رضى الله تعالى عنه — فطبق مبدأ المساواة في الأحكام الشرعية بين الناس جميعا لا فرق بين ملك وسوقة ، ولا بين شريف ، ووضيع ، ولا غنى وفقير ، بل كان يرى قتل الخليفة الظالم ، خطب يوما فقال :

« لوددت أنى وإياكم في سفينة في لجة البحر ، تذهب بنا شرقا ، وغربا ، فلن يعجز الناس أن يولوا رجلا منهم ، فإن استقام اتبعوه ، وإن حنف قتلوه » فقال طلحة بن عبيد الله — رضى الله عنه وما عليك لو قلت : « وإن تموج عزلوه » قال : « لا ، القتل أنكى لمن بعده » .

وكان — رضى الله عنه — يسر حينما يجد من الرعية رقابة على الخلفاء والأمراء ، خطب يوما فقال : « يأيها الناس ، من رأى منكم فى اعوجاجا فليقومه ، فقام رجل ، فقال : « والله ، لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا ! فقال والسرور يملأ قلبه : « الحمد لله الذى جعل فى أمة عمر من يقوم اعوجاج عمر بسيفه » ! وهكذا فليكن الحكام ، ولتكن الأصول التى تقوم عليها الدولة فى الاسلام .
مثل المساواة بين الملوك والسوقة :

ومن تشددات سيدنا عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — فى تطبيق هذا المبدأ ما صنعه مع جيلة بن الأيهم : ملك غسان ذلك أنه لما أسلم ، ووفد على عمر بأبهة الملك وحشمه ، تلقاه سيدنا عمر بالترحيب ، وبينما هو يطوف حول الكعبة يوما وطىء أزاره أعرابى من بنى فزارة ، فطمه على وجهه ، فشكاه الأعرابى الى أمير المؤمنين عمر ، فاستدعى عمر جيلة ، وقال له : لما أن ترضيه ، ولما أن يقتص منك ، فكبر ذلك على جيلة ، وقال : ألا تفرقون بين الملك ، والسوقة ؟ ! فقال له سيدنا عمر : لا ، قد جمع بينكما الاسلام فاستمل جيلة عمر الى الغد ، ثم أخذ قومه ، وفر بهم ليلا ، ولحق بهرقل بالقسطنطينية ، فأرسل له سيدنا عمر من يسترضيه ، فأبى الرجوع .

(١) السوقة : من ليس بملك أى من عامة الناس قال فى الصباح الخير مادة « سوق » ولولهم رجل سوقة ليس المراد أنه من أهل الأسواق كما ظنّه أعلامه بل السوقة عند العرب غلاف الملك .

الصدق والفاروق اعطيا القود من نفسيهما واهلهما (١) .

وقد أعطى أبو بكر القود من نفسه وأهله ، وأقاد للرعية من الولاية ، وكذلك فعل الفاروق عمر ، بل وتشدد في ذلك وبالغ ، فأعطى القود من نفسه غير مرة ، ولما قيل له في ذلك قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى القود من نفسه ، وأبأبكر يعطى القود من نفسه ، وأنا أعطى القود من نفسي » (٢) وكان عمر إذا صعد المنبر فنهى الناس عن شيء جمع أهله ، فقال : اني نهيت عن كذا وكذا ، وان الناس ينظرون اليكم نظر الطير الى اللحم وأقسم بالله لا أجد أحدا منكم الا ضعفت عليه العقوبة لمكانه مني !

أخذ سيدنا عمر الولاية بما أخذ به نفسه :

وقد أخذ أمير المؤمنين عمر الولاية بما أخذ به نفسه ، فما ظلم أحد من الولاية أحدا من الرعية الا اقتص له منه .

ومن أخباره في هذا ما روى بأنه جاءه رجل من أهل مصر ، فقال : يا أمير المؤمنين عائد به من الظلم ، قال : عذت معاذاً ، قال : سأقت ابن عمرو بن العاص ، فسبقته ، فجعل يضربني بالسوط ، يقول : أيا ابن الأكرمين !

(١) أشهر مشاهير الاسلام ج ٢ ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٢) التشريع الجنائي الاسلامي ج ١ ص ٢١٩ .

فكتب عمر الى عمرو بن العاص يأمره بالقدوم عليه ويحضر ابنه معه ، فقدم هو وابنه ، فقال عمر : أين المصري ، خذ السوط فأضرب ، فجعل يضرب ابن عمرو بالسوط ، وعمر يقول : اضرب ابن الأكرمين ، ثم قال للمصري : ضعه على صلعة عمرو ، قال : يا أمير المؤمنين إنما ابنه الذي ضربني ، وقد اشتفيت منه ، فقال عمر الفاروق لعمرو بن العاص هذه الكلمة التي صارت مثلاً « مذكم تعبدتم الناس ، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » فقال عمرو : يا أمير المؤمنين لم أعلم ولم يأتني الرجل يعني المصري .

وخطب يوماً فقال :

يا أيها الناس اني ما أرسل عميالا اليكم ليفديوا أبشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم ولكني أرسلهم اليكم ليعلموكم دينكم ، وسنتكم ، ويقضوا بينكم بالحق ، ويحكموا بينكم بالعدل فمن فعل به شيء سوى ذلك فليرفعه الي ، فوالذي نفس عمر بيده لا تقتصنه منه (١) .

فقال عمرو بن العاص : أرايت ان كان يعمل من المسلمين على رعيته فأذهب بعض رعيته ، انك لتقتصنه منه قال أي والذي نفس عمر بيده اذ لاقتصنه منه ، وكيف لا أقص منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه .

(١) أي اجعله يقتص منه بمثل ما فعله به .

« لا كبير فوق الحق ولا سلطان الا سلطان الشريعة. »

وقد آذن الفاروق الناس جميعا أن لا كبير فوق الحق ، ولا سلطان الا سلطان الشريعة ، وبدأ في ذلك بنفسه ، فقد كان ينصف الناس من نفسه ، ولا يحتز نفسه أمام الحق والعدل والشريعة الا كواحد من عامة الناس .

جاء في كنز العمال عن الشعبي قال :

كان بين عمر بن الخطاب ، وبين أبي بن كعب خصومة ، فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجلا ، فجعلنا زيد بن ثابت ، فأتياه ، فقال عمر : أتيناك لتحكم بيننا ، وفي بيته يؤتى الحكم ، فلما دخلا عليه وسع له زيد عن صدر فراشه ، فقال ههنا يا أمير المؤمنين ، فقال عمر : هذا أول جور جرته في حكمك ، ولكن اجلس مع خصمي ، فجلس بين يديه ، فادعى أبي وأكسر عمر ، فقال زيد لأبي : أعف أعف أمير المؤمنين من السجن ، وما كنت لأسألهما لأحد غيره فحلف عمر لا يدرك زيد القضاء حتى يكون عمر ، ورجل من عرض الناس عنده سواء أ

وليس هذا بعجيب من الفاروق عمر الذي فرق الله به بين الحق والباطل ، فقد كتب الى أبي موسى الأشعري واليه وقاضيه علي البصرة وفيه « آس - أي ساو واعدل - بين الناس في مجلسك ، ووجهك حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا ييأس ضعيف من عدلك ، وبذلك وضع أصلا من أصول القضاء في الاسلام . »

وقضية أخرى : ذلك أن عمر رضى الله عنه أخذ فرسا من رجل على سوم (١) ، فبل عليه ، فغضب ، فخاصم الرجل عمر ، فقال عمر : اجعل بينى وبينك رجلا ! فقال الرجل : انى أرى بشرح العراقى : فقال شريح لأمر المؤمنين عمر - رضى الله عنه - أخذته صحيحا سليما ، فأتته له ضامن حتى تروى صحيحا سليما ، وقد كان هذا الحكم الذى صدر من شريح ضد الفاروق عمر هو الذى حفزه لتعين شريح قاضيا .

وبهذه المساواة وعلى هذا العدل قامت حضارة الاسلام ، وبلغت الأمة الاسلامية من التقدم والرقى والعزة ، والسلطان ما لم تبلغه أمة من الأمم لا فى القديم ولا فى الحديث .

وقد جرى العمل فى الاسلام على محاكمة الخلفاء ، والملوك ، والأمراء ، والولاة أمام القضاء العادى ، وبالطريق العادى الذى يحاكم به بقية أفراد الشعب طيلة عهد الراشدين .

وهذا هو سيدنا على بن أبى طالب - رضى الله عنه - فى خلافته ينفذ درعا له ، ويجدها مع يهودى يلغى ملكيتها ، فيرفع على أمره الى قاضى المسلمين ، فيحكم لصالح اليهودى ضد الخليفة على .

وهذا هو المغيرة بن شعبة والى الكوفة يتهم بالزنا فيحاكم على الجريمة المنسوبة اليه بطريق القضاء العادى .

(١) على نية شراله بعد اختياره .

بعد عصر الراشدين :

وقد استمر العمل بهذا بعد عصر الراشدين ، فقد قص علينا التاريخ الصريح أن المأمون وهو خليفة المسلمين اختصم مع رجل بين يدى يحيى بن أكثم قاضى بغداد ، فدخل المأمون الى مجلس يحيى ، وخلفه خادم يحمل طنفسة (١) لجلوس الخليفة ، فرفض يحيى أن يميز الخليفة على أحد من أفراد رعيته ، فقال : يا أمير المؤمنين لا تأخذ على صاحبك شرف المجلس ، فاستحيا المأمون ، ودعا للرجل بطنفسة أخرى •

وهكذا سار العمل في الدولة الاسلامية في العصور التي كانت السيادة فيها للشرعة الاسلامية ، وأحكامها ، وقضاها •

اختلاف الفقهاء في الامام الاعظم :

وقد اتفق الفقهاء قاطبة على المساواة في المسئولية والعقوبة بين جمهور الناس ، وبين الولاة ، والحكام ، والسلاطين ، والملوك الذين يخضعون للخليفة الذى عقدت له البيعة ، أو يستمدون منه سلطتهم ، وأن الجميع أمام سلطان الشرعة سواء •

(١) الطنفسة - بكر الطاء ، والفاء - وفي لغة بفتحين ا بسايل له خيل رفيق يجلس عليه •

ولكنهم اختلفوا في الامام الذي ليس فوقه امام ، وهو ما يعرف في الاسلام بالامام الأعظم أو الخليفة على رأيين :

الأول :

رأى جمهور الفقهاء ، وهم مالك والشافعي ، وأحمد •

وهؤلاء لا يفرقون بين جريمة وجريمة ، ويرون أن الامام مسئول عن كل جريمة ارتكبها سواء منها ما يتعلق بحق الله تعالى ، أو ما يتعلق بحق العباد •

وان فيما سقناه من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وسنته ، ودعوته الناس الى الإقتصاص منه ، ومن سير الخلفاء الراشدين ، ومن بعدهم ما يؤيد هذا الرأي ويقومه •

الرأى الثانى :

وهو رأى الامام أبى حنيفة •

وهو يرى أن كل فعل فعله الامام الذي ليس فوقه امام ما يجب به الحد كالقذف ، والزنا ، والشرب لا يؤخذ به ، إلا القصاص بالأموال ، فإذا قتل الامام الأعظم انساناً ، أو أكل مال انسان يؤخذ به • •

وحجته في هذا أن الحد من الله تعالى ، وهو المكلف بإقامته ، ومن المتعذر أن يقيم الحد على نفسه لأن إقامته بطريق الخزي والنكال ، ولا يفعل ذلك أحد بنفسه ، ولا ولاية لأحد عليه ليستوفى منه الحد •

وليس معنى هذا عند الامام أبى حنيفة أن عدم امكان عقوبة الامام على جريمة أتمها تحمل له ، لا ، بل هى حرام عليه ويعتبر جريمة ، ويرتب على هذا امام لوزنا وهو محصن فقتله أى فرد فان القاتل لا يعاقب على القتل لأنه قتل شخصا مباح الدم .

أما الجرائم التى تمس حقوق الأفراد كالقتل ، والجرح والأموال فيرى أبو حنيفة أن الامام الأعظم يؤخذ بها ويعاقب عليها ، لأن حق استيفائها ليس له أصلا ، وانما هو للمجنى عليهم ، وأولياهم ، وإذا قام الامام باستيفاء العقوبة فى هذه الجرائم فانما يقوم بها نيابة عن الأفراد فاذا ارتكب الامام جريمة من هذا النوع كان للأفراد أصحاب الحق الأضلى أن يستوفوا العقوبة من الامام مستعينين فى ذلك بالقضاء وبالجماعة ، وإذا استوفى الأفراد العقوبة الواجبة عن غير طريق القضاء فلا حرج عليهم لأنهم فعلوا ما هو حقهم (١) .

وإذا كانت الشريعة لا تميز بين رئيس الدولة الاسلامية الأعلى بالحقوق فهى من باب أولى لا تميز رؤساء الدول الأجنبية ، فاذا ارتكبوا أية جريمة حال وجودهم فى دار الاسلام عوقبوا عليها ، وكذلك لا تغنى الشريعة الاسلامية رجال السلك السياسى اذا ما اتوا بجريمة فى دار الاسلام ، ولا أعضاء الهيئة التشريعية من العقاب على الجرائم القولية التى يرتكبوها فى دار البرلمان ، لأن الشريعة

(١) التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى ج ١ ص ٢٢٠ وما بعدها ..

الاسلامية تأبى أن تميز فردا عن فرد ، أو جماعة عن جماعة ، ولأنها تأبى أن تسمح لفرد ، أو هيئة بارتكاب الجرائم مهما كانت وظيفة الفرد ، أو صفة الجماعة .

نظرية المساواة في القوانين الوضعية :

ان القوانين الوضعية حتى آخر القرن الثامن عشر كانت تميز بين الأفراد ، ولم تكن تعترف بالمساواة بين الحاكمين والمحكومين ، والأشراف وغيرهم ، ورجال الدين وغيرهم ، فكانت تميز بينهم في المحاكمة ، وفي توقيع العقوبة ، وفي تنفيذها ، وكانت المحاكم تتعدد تبعا لتعدد الطوائف فللأشراف محاكم خاصة ، وقضاة من طبقة معينة . ولرجال الدين محاكم خاصة ، وللجمهور محاكم خاصة .

وكانت الجريمة الواحدة يعاقب عليها أمام هذه المحاكم بعقوبات مختلفة ، وكان لشخصية الجاني اعتبارها فالجريمة الذي يرتكبها الشريف يعفى منها ، أو يعاقب عليها بأقل العقوبات ، وإذا أتاها الرجل العادي عوقب بأقصى العقوبات ، وكانت بعض الأعمال اذا أتاها الأشراف ، ورجال الدين يعفون منها ، وإذا فعلها عامة الناس يحاسبون عليها أشد الحساب .

وقد أبا عن ذلك الحديث الشريف :

« إِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ أَتَمُّ كَانُوا إِذَا سُرِقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ

تَرَكَوهُ ، وَإِذَا سُرِقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقْلَمُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ » وما السرقه

الا مثل من الأمثال دعا الى ذكرها بخاصة المقام الذى سبق
لأجله الحديث •

ما فعلته الثورة الفرنسية :

كان هذا حال القانون الوضعى الى آخر القرن الثامن عشر ، حتى
جاءت الثورة الفرنسية ، فجعلت المساواة أساسا من الأسس الأولية
فى القانون ، وأصبحت القاعدة أن تسرى نصوص القوانين على الجميع ،
ولكن مع هذا لم يطبق مبدأ المساواة تطبيقا تاما حتى وقتنا هذا ،
اذ لم يكن من السهل التخلص من التقاليد القديمة دفعة واحدة ،
فبقيت رواسب من التمييز وعدم المساواة اعتبرت استثناءات من مبدأ
المساواة التامة ، وراح بعض الكتاب يتحلون لها المآذير أو يبررونها
بحيل قانونية ، بينما راح البعض ينقدها ، ويطالب بالغاءها ، وكانت
الغلبة لهذا الفريق ، اذ اتجهت الى هذا الرأى بعض التشريعات
الحديثة التى وضعت فى أواخر القرن التاسع عشر ، والقرن العشرين ،
فضيقت من مبدأ الاستثناءات ، أو حاولت أن تفضى عليها •

واتجاه أغلب المفكرين اليوم الى المساواة التامة ، ويعملون جاهدين
لتحقيقها ، ولا ندري ماذا سيكون : أيتم لهم ما يريدون أم لا ؟
وإنه لأمل لرجو أن يتحقق لخير الانسانية •

المبادئ شيء والتطبيق شيء آخر :

ومع نزوع القوانين الحديثة الى المساواة فإن التطبيق العملي يعوزه المساواة ، ولا تزال بعض الدول المتحضرة تؤمن بالفوارق ، فلا يزال الرجل الأبيض يرى لنفسه ميزة عن الرجل الأسود وليس أدل على ذلك مما تعانيه أمريكا التي تتزعم العالم الغربي المتحضر فانها تنوء بالفرقة بين الأمريكى الأبيض والأمريكى الاسود ، ولا يزال أبناء أوروبا وأمريكا يرون أن لهم فضلا على أبناء افريقيا وآسيا ، ولا يزال المستعمرون يعاملون بعض أهالى المستعمرات ، وسكانها الأصليين معاملة غارية عن الانسانية ، والاعتراف بحقوق الإنسان مما يجعلنا نؤكد أن قوانين المساواة عندهم لا تعدو أن تكون حبرا على ورق •

مظاهر عدم المساواة فى القوانين الوضعية :

وانا لنلمس عدم المساواة فى القوانين الوضعية فى الأمثلة الآتية :

(١) عدم المساواة بين رؤساء الدول والشعوب سواء أكان هذا الرئيس ملكا ، أو رئيس جمهورية ، فبينما يخضع الأفراد للقانون ، لا يخضع له رئيس الدولة بضجة أنه مصدر القانون ، وأنه السلطة العليا •

ولا تزال بعض الدساتير تعتبر ذات الملك مقدسة كالدستور الدانمركى ، والدستور الأسبانى قبل الجمهورية ، أما الدستور

الانجليزى فيجعل ذات الملك مصونة لا تمس ، ويفترض أن الملك لا يخطئ ، وفي بلجيكا ذات الملك مصونة لا تمس ، وكذلك كان الحال فى إيطاليا ، ورومانيا قبل إلغاء النظام الملكى ، وكذلك كان الحال فى مصر قبل إلغاء النظام الملكى .

أما النظام الجمهورى فكان الأصل فيه أن رئيس الجمهورية غير مسئول ، وكانت شعوب العالم تعترف بهذا الوضع لرؤساء الدول الجمهورية حتى القرن التاسع عشر ، ثم بدأت تخرج عليه تحقيقا لمبدأ المساواة ، فمنها ما يجعله مسئولا فى حالة الخيانة العظمى ، كال دستور الفرنسى ، ومنها ما جعله مسئولا جنائيا فى حالة الخيانة العظمى ، والاعتداء على الدستور ، والجرائم العادية كال دستور البولندى وهكذا نرى أن القوانين الوضعية تأخذ فى مسألة مسئولية رؤساء الدول بنظريات ثلاث :

فالنظرية الأولى : لا تجعل رئيس الدولة مسئولا عن أية جريمة ارتكبا .

والنظرية الثانية : تجعله مسئولا عن بعض الجرائم دون البعض الآخر .

والنظرية الثالثة : تجعله مسئولا عن كل الجرائم التى يرتكبا (١) .

(١) التشريع الجنائى الإسلامى ج ١ ص ٣١١ ، ٣١٢ .

وَمَعَ تَطَوُّرِ الْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ تَطَوُّرًا عَظِيمًا فَلَا تَزَالُ تَقْصُرُ عَنِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي بَابِ الْمَسَاوَاةِ وَالتَّطْيِيقِ ، وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ حِينَئِذٍ أَتَتْ بِالْمَسَاوَاةِ التَّامَةِ بَيْنَ الْحُكَّامِ وَالْمُحْكُومِينَ ، وَالرُّؤَسَاءِ وَالْمَرْءُوسِينَ فَقَدْ أَغْلَقَتْ بَابَ شَرِّ مَسْتَطِيرٍ وَبِمَا يَدْخُلُ مِنْهُ عَلَى الْمَجْتَمَعِ مَفَاسِدٌ ، وَمِثَالُهُ إِذَا مَا بَلَّيْتُ الشُّعُوبَ بِحُكْمٍ ظَلَمَةٍ فَجَرَةٍ ، لَا يَرَاعُونَ الْحَقُوقَ وَلَا الْحَرَمَاتِ ، وَلَا هُمْ لَهُمْ إِلَّا أَرْضَاءُ لِرِزْوَانِهِمْ ، وَأَهْوَاءِهِمْ ، وَالشَّرَّ وَالطَّمَعِ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ .

(ب) التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ :

وَتَمْيِيزُ الْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ الْأَغْنِيَاءَ عَلَى الْفُقَرَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْحَالَاتِ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ فِي الْقَانُونِ الْمِصْرِيِّ أَنَّ قَانُونَ تَحْقِيقِ الْجُنَايَاتِ يُوجِبُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِالْحَبْسِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْجَرَائِمِ ، عَلَى أَنْ يَقْدِرَ لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِ كِفَالَةٌ إِذَا دَفَعَهَا أَجَلَ تَنْفِيزِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ حَتَّى يَفْصَلَ فِي الْأَسْتِنَافِ ، وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْهَا حَبَسَ دُونَ ائْتِظَارِ لَنْتِيْجَةِ الْأَسْتِنَافِ (١) .

وَيَجِيزُ قَانُونُ تَحْقِيقِ الْجُنَايَاتِ الْمِصْرِيُّ لِلْمُتَّهَمِ الْمَحْبُوسِ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى حَبْسِهِ ، فَيَنْظُرُ اعْتِرَاضُهُ أَمَامَ الْقَاضِي ، وَلِلْأَخِيرِ أَنْ يَفْرَجَ عَنِ الْمَحْبُوسِ بِضَمَانٍ مَالِيٍّ (٢) .

(١) الْمَادَّةُ (١٨٠) مِنْ قَانُونِ تَحْقِيقِ الْجُنَايَاتِ الْمِصْرِيِّ .

(٢) الْمَوَادُّ مِنْ ١٠٤ - ١١٠ مِنْ قَانُونِ تَحْقِيقِ الْجُنَايَاتِ الْمِصْرِيِّ .

وفي تقرير مبدأ الضمان المالى خروج على مبدأ المساواة ، لأن الغنى هو الذى يستطيع دائما أن يدفع الضمان المالى ، فيخرج من حبسه ، أما الفقير فهو فى أغلب الأحيان عاجز عن دفع الضمان فيظل رهين محبسه ، وقد يكون له أولاد يرعاهم يضيعون بحبسه ، وقد تقضى المحكمة ببراءته مما نسب اليه ، فتكون النتيجة أنه حبس ، لا لأنه أجرم بل لأنه عاجز عن دفع الكفالة ، أو بتعبير آخر لأنه فقير .

(ج) تمييز الظاهرين من افراد الجماعة :

وتميز القوانين الوضعية الظاهرين من أفراد الجماعة على غيرهم ومن الأمثلة على ذلك فى القانون المصرى أن لوكيل النيابة أن يرفع الدعوى العمومية على المتهم فى جنحة ، دون استئذان جهة ما ، ولكن اذا كان المتهم موظفا أو محاميا ، أو طبيبا ، أو عضوا فى البرلمان ، أو شخصية ظاهرة فان وكيل النيابة لا يستطيع رفع الدعوى العمومية الا بعد استئذان جهات معينة ، ويجوز لوكيل النيابة أن يحفظ القضية اكفاء بجزاء ادارى يوقع على الموظف أو الطبيب ، أو المحامى ، وبذلك ينجو المتهم من العقوبة الجنائية ، وبمثل هذا الحفظ غير ممكن بالنسبة لأفراد الشعب العاديين .

ويجيز القانون المصرى لمن وقع عليه ضرر من جريمة أن يطالب بتعويض ما أصابه من الضرر ، والمحاكم حينما تقدر هذا الضرر تراعى مركز الشخص ، وما له ، وما أصابه من ضرر ، وما فاته من

نفع ، فلو أن مدير شركة مثلاً ، وعاملاً فى نفس الشركة أصيبا فى حادث واحد اصابات متماثلة ، فطالباً بتعويض فيكون تعويض مدير الشركة كبيراً ضخماً بينما يكون تعويض العامل تافهاً ضئيلاً (١) .

وقد جرى المشرع المصرى على هذه الطريقة فيما حدده من تعويضات عن اصابات العمال أثناء عملهم باصابات تؤدي الى تعطيلهم ، أو عجزهم ، أو وفاتهم حيث أوجب أن يكون تعويض العامل على حسب مرتبه فى مدة معينة ، ولمدة معينة ، فإن كان مرتبه كبيراً كان التعويض كبيراً ، وإن كان مرتبه صغيراً كان تعويضه صغيراً .

وليس من شك فى أن فى هذا خرقاً لقانون المساواة ، وقد يكون لصاحب المرتب الصغير من الأولاد والأهل الذين يعولهم ما يفوق من يعولهم صاحب المرتب الكبير .

• إعفاء رؤساء الدول الأجنبية •

وكذلك تعفى القوانين رؤساء الدول الأجنبية ملوكاً كانوا ، أو رؤساء جمهوريات من أن يحاكموا على ما يرتكبونه من الجرائم فى أى بلد آخر غير بلادهم ، سواء دخلوه بصفة رسمية أم مبتكرين وهذا الإعفاء يشمل كل أفراد حاشية الملك ، أو رئيس الجمهورية .

إعفاء المفوضين السياسيين :

وكذلك تعفى القوانين الوضعية المفوضين السياسيين الذين يمثلون الدول الأجنبية من أن يسرى عليهم قانون الدولة التي يعملون فيها ، ويشمل الاعفاء حاشيتهم ، وأعضاء أسرهم ، ولهذا الاعفاء أضراره فكثيرا ما ينحرف هؤلاء عن أغراضهم التي بعثوا لها الى التجسس على الدولة التي هم فيها ، أو اساءة استعمال سلطتهم ، ولعلنا على ذكر من أعضاء البعثات الأجنبية الذين استغلوا مراكزهم في التجسس على بلادنا .

اعفاء ممثلى الشعب :

وتعفى القوانين الوضعية ممثلى الشعب في البلاد النيابية من العقاب على ما يصدر منهم من الأقوال أثناء تأدية وظائفهم ، وقد أخذ الدستور المصرى بهذا الاتجاه ، والمقصود من هذا الاعفاء اعطاء أعضاء المجالس النيابية قدرا من الحرية يساعدهم على أداء وظائفهم حق الأداء .

وهذا التمييز اعتداء صارخ على المساواة ، ان هناك من الوطنيين من يشغل بالمسائل العامة ، وله فيها تأثير أكثر مما لأى عضو من أعضاء المجالس النيابية ، وبالرغم من ذلك فهم محرومون من مثل هذه الحصانة .

« وبعبارة » :

فمن هذه المقارنات يتبين لنا جليا أن نظرية المساواة في القوانين الوضعية لا تزال مهيضة الجناح ، اذ لم تصوب بين الرؤساء والبرلمانيين

والحاكمين والمحكومين ، ولم تسو بين الفرد والفرد ، ولا بين الجماعة والجماعة ، ولا بين الغنى والفقير •

وقد يدعش بعض الذين لا يعلمون اذا ما علموا أن نظرية المساواة التي لم يتم نضجها وتكوينها تكوينا كاملا في القانون الوضعي الحديث ، كله القانون القديم - قد نضجت تمام النضج ووصلت الى أقصى الكمال في الشريعة الاسلامية ، وأن هذا النضج ، وذاك الكمال من منذ أربعة عشر قرنا هجرية ، بينما لم تبدأ القوانين الوضعية بمعرفتها الا في آخر القرن الثامن عشر الميلادي •

فاذا أراد طلاب المساواة التامة أن ينشدوها في تشريع فليكن ذلك في الشريعة الاسلامية وسيجدون فيها من أصالة التفكير وعدالة التشريع ، وجلال الصدق ما يستولى على قلوبهم ويهرأبصارهم •

وبصينا هذا القدر من المقارنات بين التشريع الاسلامي السماوي الآلهم ، وبين القوانين الوضعية الأرضية التي وضع بعدها الحق ، وظهر الصبح لذى عينين ، وتبين فضل تشريعات الرب الرحمن على قوانين بنى الانسان •

ولنخلص بعد هذه المقدمات المهمة ، والتي رأيتها ضرورة بين يدي البحث ، الى ما اليه قصدنا ، فأقول ومن الله أستمد العون والتوفيق •

الحدود في الاسلام

ان من مقاصد الأديان السماوية الحفز على حفظ الضرورات
الخمس وهى :

١ - الدين ٢ - النفس ٣ - النسب والعرض
٤ - العقل ٥ - المال

لأنه لا يصلح المجتمع البشرى الا بالمحافظة على هذه الأمور
الخمسة ، فإما من دين سماوى الا ويدعو الى الاعتصام بالدين
والدفاع عنه ، والثبات عليه ، وعدم الالحاد فيه ، وما من دين سماوى
الا ويسعى على صيانة النفوس ، وتحريم ائذماء بغير حق وما من
دين الا ويدعو الى المحافظة على الانسان ، وصيانة الأعراس ،
وما من دين الا وذن مقاصده المحافظة على هذه المنحة الربانية ،
وهى العقل ، وما من دين الا ويحث على صيانة الأموال ، وعدم
أكلها بالباطل .

فلا يوجد دين سماوى يبيح الشرك ، وعبادة غير الله ، أو يعفى
الإنسان المكلف من التوام العقائد والعبادات والمعاملات التى
شرعها الله ، أو يبيح للإنسان التخلّى عن دينه الى غيره من النحل
الباطلة ، والمذاهب الفاسدة اللهم الا الذى دين أكمل منه وأفضل
وأوفى بحاجات البشر دلياً وأخيراً ، ولا يوجد دين يبيح سفك

الدماء ، أو يهون من حرمة الدماء ، ولا يوجد دين يحل الزنا، واثتهاك
الأعراض ، واختلاط الأنساب ، ولا يوجد دين يبيح ما يقتال العقول
ويفسدها كالخمر ، والمسكرات ولا يوجد دين يبيح سرقة
الأموال ، أو اتهاها ، والمسطو عليها ، واستحلالها بين الطرق
المشروعة .

وإذا وجد عند بعض أهل الأديان السماوية أو في كتبهم ما يخالف
ما قدمت لك فاعلم أن ذلك من تحريفاتهم وتبديلاتهم ، وشرائع الله
بريئة من هذا ، لأن هذه الضرورات الخمس من الأصول التي
لا تختلف باختلاف الشرائع ، ولا باختلاف الزمان والمكان .

وإذا كانت الشرائع السماوية سواء في المحافظة على هذه
الأصول الخمسة التي لاصلاح للمجتمعات بدونها .

فالاسلام — وهو الدين العام الخالد ، والشريعة التي هي
خاتمة الشرائع والمكملة لها ، والتي جاءت صالحة لكل زمان ومكان
من ذلك بالمحل الأرفع ، والمنزلة التي لا يدفع عنها ، فقد عرض
الاسلام في أصله : القرآن ، والسنة لهذه الكليات بالشرح ،
والتفصيل والمحافظة عليها ، والبيان لها بما نهى عنه في شريعة
أخرى سماوية ، ولا في أي قانون وضعي وليس ذلك بالأمر
المستغرب ، بل هو الأمر الذي تنساق اليه العقول ويتمشى مع قواعد
التدرج في التشريع ، لأن من شأن الشرع الخاتم والمكمل ، والذي

ليس بعده شرع أن يأتي على حافة من الكمال والاستيفاء ،
والعموم والشمول .

والاسلام حينما عنى بهذه الضروريات الخمس لم يكتف في
العمل على احترامها ، وعدم مخالفتها بالأجزئة الأخرى كما هو
الشان في بعض التشريعات الأخلاقية في الشرائع السماوية ،
ولا بالمعقوبات الدنيوية غير الرادعة والزاجرة من معاودة الجريمة
كما هو الشأن في القوانين الوضعية .

ولكنه جمع بين الأمرين : الجزاء الأخرى الذي توجل منه القلوب
وتقتسم الأبدان ، والمعقوبة الدنيوية الزاجرة الرادعة التي تحول
بين الجاني وبين اقتراف الجريمة ، أو بينه وبين معاودتها وهذا النوع
من المعقوبات هو ما يعرف في لسان الشرع ، وعند فقهاء الشريعة
« بالحدود » فما هي هذه الحدود ؟

« ما هي الحدود »

ما هو الحد في اللغة :

قال في لسان العرب مادة « حد » الحد : الفصل بين الشيئين
ثلاثا يختلط أحدهما بالآخر ، أو ثلاثا يتعدى أحدهما على الآخر ،
وجمعه حدود ، وفصل ما بين كل شيئين حد بينهما ، ومنتهى كل شيء
حده ومنه أحد حدود الأرضين ، وحدود الحرام وحد النجى
من غيره يحده حدا وجده موزه (ويجيد السارق وغيره) ما يمنعه عن

المعاودة ، ويمنع أيضا غيره عن اتيان الجنائيات ، وجمعه حدود
 وحد القاذف ونحوه يحده حدا أقام عليه ذلك . الأزهرى : والحد
 حد الزانى وحد القاذف ونحوه مما يقام على من أتى الزنا ، أو القذف ،
 أو تعاطى السرقة قال الأزهرى : فحدود الله عز وجل ضربان : ضرب
 منها حدود حدها للناس في مطاعهم ، ومشاربهم ، ومناكحهم وغيرها
 مما أحل وحرم ، وأمر بالانتهاء عما نهى عنه منها ، ونهى عن تعديها .
 والضرب الثانى عقوبات جعلت لمن ركب ما نهى عنه كحد السارق
 وهو قطع يمينه فى ربع دينار فصاعدا ، وكحد الزانى البكر ، وهو
 جلد مائة وتغريب عام ، وكحد المحصن اذا زنى وهو الرجم ، وكحد
 القاذف ، وهو ثمانون جلدة سميت حنودا لأنها تحد أى تمنع من
 اتيان ما جعلت عقوبات فيها ، وسميت الأولى حدودا لأنها نهايات
 نهى الله عن تعديها والحد : المنع ، وحد الرجل عن الأمر يحده
 حدا منعه وحسنه تقول : حددت فلانا عن الشر أى منعته وفى الصباح
 المنير مادة (حدد) : « وحدت الدار حدا من باب قتل ميزتها عن
 مجاوراتها بذكر نهاياتها وحدوتها حدا جلدته ، والحد فى اللغة :

الفصل والمنع » .

فمن النصوص يتبين لنا أن من معانى الحد لغة : المنع ، والحجز ،
 والفصل بين الشيئين ، والنهاية التى ينتهى اليها الشئ .

الحَد في لسان الشرع :

أما الحد في السياق المشرع فقد ورد بمعنى التثديرات التي شرعها الله للعباد من الحلال والحرام وسميت حدوداً لأنها فصلت وميزت بين ما يجوز وما لا يجوز ، وما يحل ، وما يحرم ، ومن هذه الحدود ماص لا تقرب كالقواحش للمرة وفيها ورد قوله تعالى « تلك حدود الله فلا تقربوها (١) » ومنها مالا يتعدى كالموارث المعينة وتزويج الأربع ، وتحديد الطلاق بثلاث ، ومنه قوله تعالى : « تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » (٢) وقوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين » (٣) .

المراد بالحد في هذا البحث :

ويطلق الحد في السياق المشرع أيضا على العقوبات المقررة ، المفروضة على بعض المعاصي والكبائر كحد الزنا ، وحد السرقة ، وحد شرب الخمر وغيرها حقا لله تعالى (٤) ، ويجب على الامام اقامتها بعد ثبوت سبها اما باقرار أو نية (٥) .

فليس من حق الخليفة ، ولا من حق القاضي الاعفاء منها ، ولا من حق من لحقه ضرر أو أذى بسبب الجريمة كالزنا بها أو زوجها

(١) البقرة ١٨٧

(٢) البقرة ٢٢٩

(٣) النساء ١٤

(٤) هو ما يترك في القوانين ويسمى بحق المجتمع .

(٥) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ج ١ ص ٥١٢

أو وليها التنازل عنها ، ولا تجوز الشفاعة في الحدود بعد الوصول إلى الحاكم ، وأجمع العلماء على أن التوبة لا تسقط الحد في الدنيا .

الفرق بين الحد والتعزير :

والفرق بين الحد والتعزير أن الحد عقوبة مقدرة منصوص عليها من الشارع حقا لله تعالى .

أما التعزير فهو في اللغة التأديب والزجر وفي الشرع عقوبة غير مقدرة من الشارع بل هي متروكة لتقدير الخليفة ، أو من ينوب عنه من القضاة ، حقا لله تعالى ، أو حقا للعبد ، والتعزير يكون بالقول ، وبالفعل كالحبس والضرب ، وبالمال والتعزير يكون على المعاصي التي لم يرد فيها حد ، والتعزير انما هو للحاكم ، أو من ينوب عنه (١) بعد حصول الجريمة .

الفرق بين الحد والقصاص

والفرق بين الحد والقصاص أن الحد حق لله تعالى فلا يجوز الاعفاء منه ببدل أو بغير بدل ، أو التنازل عنه وأما القصاص في النفس وما دون النفس فهو عند جمهور العلماء ليس بحد لأنه من حقوق العبد فمن ثم جاز لولي الدم يعني ولي المقتول أن يتنازل عن القصاص إلى أخذ الدية أو إلى العفو المطلق ، وبمقتضى العلماء يعدون القصاص في الحدود ، وهؤلاء لا يشترطون في الحد إلا كونه عقوبة

(١) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ج ١ ص ٦١٧ ط استانبول .

مقدرة من الشارع سواء أكانت الجناية تتعلق بحق الرب ،
 أم تتعلق بحق العبد •
 « الحدود المتفق عليها » :

والحدود المتفق عليها بين العلماء هي :

- ١ — حد الزنا ٢ — حد القذف ٣ — حد شرب الخمر
- ٤ — حد السرقة ٥ — حد قطع الطريق « الحرابة »
- ٦ — حد الردة •

« الحدود المختلف فيها » .

وهناك معاص وجرائم اختلف الفقهاء في وجوب الحد فيها
 أو عدمه وهي :-

- ١ — جحد العارية ٢ — شرب ما يسكر كثيره من غير الخمر
- ٣ — القذف بغير الزنا ٤ — التعريض بالقذف ٥ — اللواط (١)
- ولو بمن يحل له نكاحها ٦ — اتيان البهيمة ٧ — السحاق (٢)
- ٨ — تمكين المرأة الحيوان منها ٩ — الجرب ١٠ — ترك
- الصلاة تكاسلا ١١ — الفطر في رمضان جهرا (٣) •

(١) اتيان الذكر أو الأنثى في الدبر •

(٢) أن يباشر المرأة المرأة •

(٣) فتح الباري ج ١٢ ص ٤٤٧ •

حكمة الشارع في الحد :

إذا نظرنا الى الجرائم والقواحش التي ربت عليها الحدود نجدها جرائم شنيعة ، ومعاصي موغلة في الافساد ، وما من واحد منها الا وهو مغل بأصل من الأصول الخمسة التي قدمناها والتي اتبقت عليها الأديان ، ولا غنى لمجتمع فاضل عن رعايتها ، والمحافظة عليها . فالردة مخلة بحرمة الدين ، والقتل مغل بعصمة الدماء وحرمتها ، والزنا ، والتلف به مغل بحرمة الأنساب والأعراض ، وشرب الخمر مغل بسلامة العقول ، وسلامة الأبدان ، والسرقة مخلة بحرمة الأموال ، وقطع الطريق مغل بحرمة الدماء ، والأموال ، والأعراض وحق الأمة في أن تعيش في ظل السلام والأمان .

وهذه الجرائم والمعاصي التي أوجب الشارع الحد عليها ، أو معظمها يتعدى ضررها الى الغير ، بل والى الأمة كلها ، كما أنها متفاوتة فيما بينها في الآثار السيئة والعواقب الوخيمة فمن ثم تفاوتت عقوباتها الدنيوية في نظر الشارع الحكيم .

ان الرعيل الأول من المسلمين لما أقاموا الحدود من غير ترميط فيها ، على الغنى والفقير ، والشريف والوضيع ، والقريب ، والبعيد كونوا مجتمعاً مثالياً فاضلاً ، بل أفضل مجتمع عرفته الدنيا في تاريخها الطويل ، حتى استقر الأمان في الجزيرة العربية على سعتها ، وترامى أطرافها ، لقد كان الواحد منهم يسير من أقصى الجزيرة الى أقصاها لا يخاف الا الله ، والذئب على غنمه .

وما كانوا يعرفون محاباة ، ولا مجاملة ، ولا تعريطا في اقامة هذه الحدود ، وكيف وهذا هو قلوبهم وأسوتهم سيدنا محمد - صلوات الله وسلامه عليه - يضرب لهم هذا المثل الأعلى في عدم قبول الشفاعة في الحدود ، والغضب على من كلمه في ذلك أشد الغضب .

روى الامام في صحيحه بسنده عن عائشة - رضى الله عنها :

« أن قريشا أهتمهم المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أتشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس انما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق الشرف تركوه ، واذا سرق الضعيف^(٢) فيهم أقاموا عليه الحد ، وأيم الله : لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها . »

وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة ابنته بالذكر ، لأنها أعز أهله عنده ، ولأنه لم يبق من بناته حيثئذ غيرها ، فأراد صلى الله عليه وسلم بهذا المبالغة في اثبات اقامة الحد على كل مكلف وترك المحاباة في ذلك ، ولأن اسم السارقة وافق اسمها عليها السلام ، فنامب أن يضرب المثل بها .

(١) حب - بكر الحاء : محبوب ، وكان يلقب بالحب ابن الحب .

(٢) ورد لفظ الضعيف في معظم الروايات ، وفي بعض روايات الصحيح بلفظ « الوضيع » وكذا رواه النسائي ، والمعنى صحيح لأن الشريف يقابل الاثني لما يستلزم الشرف من الرقة والقوة .

وفي بعض روايات الصحيح « ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها » وكذلك في حديث ابن عمر في رواية النسائي (١) .

ويوم أن كانت الأمم الإسلامية تعمل بدين الله ، وتحكم الى شريعة الله ، وتقيم هذه الحدود كانت على أحسن ما تكون صيانة للأديان ، وصيانة للدماء ، والأنساب والأعراض ، والعقول والأجسام والأموال .

ومن يوم أن فرطت هذه الأمم - إلا التقليل منها - في اقامة الحدود على العصاة ، والمفسدين فسد المجتمع ، واستشرى الداء ، وأصبح المسلم لا يأمن على نفسه ، ولا عرضه ، ولا ماله ، لقد أصبح الطمن في الدين ، ولا سيما في باب الحدود من المتزندقة ، والملاحدة فنا ، وعلمنا ، وأدبا ، بل انك لتجد الرجل - أو المرأة - الذي لا يحسن الرضوء يتناول مسائل الدين بقعة ، وسفاهة ، وتجريح ، وأصبح دم الرجل البريء عند المجرمين ، والسفاحين لا يزيد عن اراقة شربة ماء ، بل أصبح الاجرام ، وسفك الدماء المحرمة طبيعة لبعض الأشرار ، وأصبح الزنا أمرا عاديا ، لا يحاسب عليه القانون الوضعي الا في حالات فادرة ، وأصبحت الخمر والمسكرات تشرب على قارة الطريق لا وازع من دين ، ولا خلق ، ولا ضمير .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٧١ - ٧٦ .

وأما السرقات فحدث عنها ولا حرج ، فقد أصبحت السرقة فنا ،
له رجالة ، ومدارسه ، وما هي الصحف اليومية وغيرها
تطالعنا كل يوم بما يمكن ، ويعزن ، فهذا موظف قبض أجره الشهري
الذى يكذب ويكده طيلة الشهر من أجله ، فيسرق منه ، ويعود فاضى
الجيب الا من الحشرات والآفات .

وهذه المنازل تسرق جهارا نهارا ، وذلك رجل تعدى عليه اللصوص ،
فقاومهم ، فيكون جزاؤه القتل ، وقد يرجع بلا ألف ، أو عين ، أو أذن
وهكذا ، وهكذا . . .

فلو أن الأمم الاسلامية أخذت بتشريع الله الحكيم فهل كنت تجد
هذه الصور المخزية ، وهذه الاباحية المأجنة في هذه المجتمعات
الاسلامية ، هذه المجتمعات التى أضحت في جالة يرثى لها ، ولا يرضاها
أهل الحق ، والانصاف .

ان القلوب المؤمنة لتتفطر لما آل اليه حالها ، وان النفوس الخيرة
المحبة لأوطانها ، وشعوبها لتشفق عليها من السير في هذا الطريق
المعوج الذى قد يصل بها الى النهاية التى لا تسر .

لئن كان أهل أوروبا ومن على شاكلتهم ارتضوا لأنفسهم قوانين
تفسد المجتمعات ولا تصلحها ، ولا سيما فيما يتعلق بالأعراض ،
والأنساب ، والأموال فأى عذر لنا معاصر المسلمين ، وديننا
غير دينهم ، وطبيعتنا غير طبيعتهم ، وتقاليدها غير تقاليدهم ، وأعرافنا

غير أعرافهم ، ألا ما أشبهنا بالمرضى الذى يرح به الدواء ، ودواؤه بين يديه ، ولكنه لا يمد اليه يدا ، ان هذه الشريعة الاسلامية كاللواء المركب من عدة أدوية ، ولا تحصل منفعة الا باستكمال كل أجزائه ونسبه ، فكما أن الدواء لا يفيد الا اذا ركب على الصفة التى وصفها الطبيب الماهر ، فكذلك الشريعة لا تثمر ثمرتها المحققة فى اصلاح الناس ، والعباد ، والبلاد الا اذا تنولت ككل ، وأخذ بها حتما فى كل شأن من شئوننا الدينية ، والدنيوية .

ان شريعتنا لتنادينا : أن أقيموا شرع الله العليم ، الخير ، الحكيم تصلح لكم أمور دينكم ودنياكم ويكتب الله لكم العزة ، والنصر . وهذا داعى الله يقول :

هلموا الى كتاب الله ، والى سنة رسول الله « يا قومنا أجيئوا داعى الله ، وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ، ويجركم من عذاب أليم ، ومن لا يجب داعى الله فليس بمعجز فى الأرض ، وليس له من دونه أولياء ، أولئك فى ضلال مبين » (١) .

ويقول الرسول الكريم ، الحريص علينا ، وبنا رءوف رحيم :
« تركتكم على المحجة البيضاء التى ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك »

ويقول : « تركت فيكم شيئين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنتي »

ان المجتمعات الأوروبية وأمثالها تن ما وصلت اليه أحوالهما الأخلاقية والاجتماعية من اضطراب ، وفساد ، وإباحية ، ولولا أنهم عوضوا هذا النقص بما وصلوا اليه من تقدم مادي حربي واقتصادي لكافوا مع الهالكين الغابرين ، ولطالما كتب بعض العقلاء منهم والعاقلات منهن متألمين ما وصلت اليه أخلاقهم من ابتذال ، وأسرهم من فقد الروابط الأسرية ، والانسانية وهامى مجتمعاتنا الإسلامية والعربية لا تزال تحب ، وتجرى في الشوط الانحطالي الى غايته ، فالى متى يا قومي المسلمين والعرب ، وقد جاوز السيل الزبي ؟ وأصبحنا على شفا جرف هار ؟ اللهم إنا قد بلغنا ولا نملك الا أن نقول كما قال سيد الهداة وخاتم الأنبياء : « اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون »

حد الزنا

ما هو الزنا لغة وشرعا ؟

الزنا في اللغة : قال في لسان العرب : « الزنا يمد ويقصر ، زنى الرجل يزني زنى مقصور ، وزناء ممدود وكذا المرأة ، وزاني مزانة ، وزني كزني ... والمرأة تزني مزانة وزناء أى تباعى ، قال اللحياني : الزنى مقصور لغة أهل الحجاز ، قال تعالى : « ولا تقربوا الزنى » بالقصر ، والنسبة إلى المقصور زنوى ، والزناء ممدود لغة بني تميم ، وفي الصحاح : المد لأهل نجد والنسبة إلى الممدود زنائى ، وزنا تزنية نسبة إلى الزنا ، وقال له : يازانى ... وهو ابن زنية ، وزنية - يعنى بفتح الزاي وكسرها - والفتح أعلى أى ابن زنا وهو قبيض قولك : لرشدة ورشدة - يعنى فتح الراء وكسرها ... قال القراء في كتاب « المصادر » هو لغية ، ولزنية ، وهو لغير رشدة كله بالفتح ، وقال الكسائى : ويجوز رشده ، وزنية بالفتح والكسر ، فأما غية فهو بالفتح لا غير » لسان العرب مادة « زنا » ١٩ ص ٧٦

ومن هذا النص يتبين أن الزنا الحقيقي لا يكون الا بالمباشرة التامة.

وقد يطلق على ما هو دون ذلك عند العرب توسعا ومجازا ، فيطلق على نظر العين ، واستماع الأذن ، وتقل الأقدام بالسعى إلى الوقوع فيه ، وعلى القبلية ، والمضاجعة ، العناق ، والحديث عنه مع أجنبية

ونحو ذلك يلائل على ذلك الحديث الذى رواه الشيخان فى صحيحهما (١) عن أبى هريرة ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا ، أدرك ذلك لا محالة ، فزنا العينين : النظر ، وزنا اللسان : النطق ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه »

وفى الرواية الأخرى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا ، مدرك ذلك لا محالة ، فالعينان : زناهما النظر والأذان زناهما الاستباج ، واللسان زناه الكلام ، واليد : زناها البطش ، والرجل زناها الخطأ ، والقلب يموى ، ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج ، ويكذبه » يعنى أن الزنا الحقيقى أو عدمه يكون بتصديق الفرج بالوقوع فيه ، أو تكذيبه بعدم مقاوفته وهو من المجازات والكتابات البديعة •

الزنا فى الشرع :

الزنا : وطء رجل عاقل بالغ لامرأة مشتهة - لا تصل له شرعا بلا شبهة فى محل الفسل منها •

والمراد المباشرة التامة بين الرجل والمرأة ، ولا خلاف بين أهل العلم ان الوطء فى محل الفسل منها - الفرج - زنا يجب عليه الحد بشرطه •

(١) صحيح البخارى - كتاب الاستئذان - باب زنا العين والجوارح ، وفى كتاب

- كتاب القدر - باب قدر على ابن آدم حفظه من الزنا وغيره •

وأما الوطء في الدبر من امرأة فقد اختلف فيه الفقهاء فمنهم من جملة زنا ، ومنهم من لم يجمله زنا (١) .

حرمة الزنا :

وقد أجمع العلماء على أن الزنا حرام ، وأنه من الكبائر العظام قال تعالى : « ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة ، وساء سبيلا (٢) » وقال أيضا « والذين لا يدعون مع الله الها آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ، ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهانا (٣) »

وروى البخارى ومسلم بسندهما عن عبد الله بن مسعود قال :

« قلت : يا رسول الله ، أى الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله ندا وهو خلقك » قلت : ثم أى ؟ قال : « أن تزاني حليلة جارك »

وروى الشيخان في صحيحهما بسندهما عن أبى هريرة رضي الله عنه — قال :

« قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يزنى الزانى حين يزنى ، وهو

(١) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ج ١ ص ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، الفنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ١٥١ ، ١٥٢

(٢) الاسراء ٢٢

(٣) الفرقان ٦٨ ، ٦٩

مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب حين يشربها وهو مؤمن ، والتوبة معروضة بعد ، ورويا مثله عن ابن عباس أيضا .
وقد أجمع المسلمون على ما استقر عليه الأمر بعد من الحد ، وهو
الرجم للزانيين المحصنين والجلد لغير المحصنين .

حكمة تشريع الحد :

الزنا من الجرائم التي تقوض بنيان الأسر والجماعات ؛ لأن عماد
اصلاح الأسر والجماعات الحفاظ على ما بينها من ترابط ونسب ،
وصيانة الأعراض من الانتهاك ، والأسباب من الاختلاط ، وفي الزنا
اختلاط للأسباب ، وانتهاك للأعراض والحرمة .

كما أن فيه افساد للمجتمعات ، وإشاعة للفاحشة فيها ، ومثل هذه
المجتمعات التي لا تجعل الزنا جريمة في جميع صورته تكون مجتمعات
فاسدة متحللة من الدين والأخلاق ، ولا يأمن فيها الانسان على عرضه ،
ولا على أهله ، وزوجه ، وولده وأيضا ففيه فساد للفضيلة ، لانه
وسيلة من وسائل قتل العزل والأمراض التناسلية فلا عجب وفيه كل
هذه المفسدات أن نهر منه الاسلام غاية التنفير ، وأوعده عليه غاية
الوعيد وجعله من أكبر الكبائر كما سمعت آقا .

وأن جعل التعفف عنه ، والتجبن منه من صفات المؤمنين المفلحين ،
قال تعالى : « قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ،
والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين

هم لغروجهم حافظون ، الا على أزواجهم ، أو ما ملكت أيماهم
فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (١) .

وفي السنة الأحاديث الكثيرة الصحيحة في هذا المعنى ، ففي حديث
السبعة الذين يظلمهم الله بظلمهم يوم لا ظل الا ظله ... وعد منها « ورجل
دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال : اني أخاف الله » رواه البخاري ،
وروى أيضا مرفوعا « من تضمن لى ما بين رجله ، وما بين لحيه
تضمنت له بالجنة » .

وفي حديث الثلاثة الذين أطبقت عليهم صخرة وهم في النار ، فلم
يجدوا بدا من التوسل الى الله بصالح أعمالهم ، فاستشفع أحدهم
بیره لوالديه ، واستشفع الثاني برده أجر عامل كان تركه عنده ، فتمناه
له . أضيفا مضاعفة ، واستشفع الثالث بأن كانت له ابنة عم هوأما
فما زال يراودها عن نفسها ، حتى خضعت له ، فلما تسكن منها ، قالت
له : اتق الله ، ولا تهض الخاتم الا بحقه فاذا هو يرتعد من خشية
الله ، فأزال الله الصخرة عن قم النار بفضل أعمالهم ، رواه البخاري .

بم يثبت الزنا ؟

وثبتت جريمة الزنا بأمرين :

١ — شهادة أربعة رجال عدول بروية الجاني متلبسا متلبسا كاملا
بجريمة الزنا على أن يسألهم الامام أو نائبه كالقاضي عن ماهية الزنا

الذى شهدوا به وكيفيته متى يتحقق منهم أن المراد حقيقة الزنا لا مجازة ، ولا مقدماته ، وأنه عن طوعية واختيار لا باكراه ، وأين زنى ؟ ومتى زنا وبمن زنا حتى تنتفى أية شبهة •

وكل ذلك تحوط من الشارع الحليم وتحقيق لمعنى الستر على المسلمين ، وصيانة للأعراض وللعلاقات الأسرية من أن تنتهك ، أو يشفع عليها بغير وجه حق •

فإذا كان الشهود غير عدول ، أو نقصوا عن الأربعة ، أو اختلفت شهادتهم حدوا حد الفذف فإذا تعذر على الزوج اثبات الجريمة على زوجته بالشهود فقد جعل الشارع الحكيم له مخرجا من ذلك بالملاعنة وهي مشروحة شرعا وإياها في القرآن الكريم (١) والسنة النبوية الصحيحة (٢) •

١ — الإقرار بشرط أن يكون بالغا عاقلا ، ولا يشترط الإسلام خلافا للإمام مالك ، ولا الحرية فلو أقر العبد بالزنا حد خلافا لغير من الحنفية •

وقد اختلف في تكرار الإقرار وعدمه ، فذهب بعض العلماء ومنهم مالك والشافعي بالاكْتفاء في الإقرار بمرة ، متدلين بحديث السيف

(١) سورة النور آيات ٦ - ٦

(٢) صحيح البخارى - كتاب اللعان ، وصحيح مسلم - كتاب اللعان •

الأجير الذي زنا بامرأة مؤجرة ، وفيه « وأغد يا أئيس على امرأة هذا ،
فلن اعترف فارجمها ، وبحديث الغامدية فقد أقرت مرة واحدة .

وذهب الامام أبو حنيفة وأحمد — رضى الله عنهما — الى انه لا بد
من الاقرار أربع مرات لتقوم كل مرة مقام شهادة شاهد ، محتجين
بحديث معاذ بن مالك فقد كان كلما أقر أعرض عنه رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى أقر على نفسه أربع مرات فأمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم برجمه روى الشيخان في صحيحهما بسندهما عن أبي
هريرة أنه قال : « أتى رجل (١) من المسلمين رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو في المسجد ، فناداه ، فقال : يا رسول الله ، أتى زنت ،
فأعرض عنه ، فتنحى تلقاء وجهه ، فقال له : يا رسول الله ، أتى زنت ،
فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات ، فلما شهد على نفسه
أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أبك
جنون (٢) » قال : لا ، قال : « فهل أحصنت ؟ » قال : نعم ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذهبوا به فارجموه » قال أبو
شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول : فكننت فيمن رجمه

(١) هو علي بن أبي طالب .

(٢) هذا من رسول الله غاية التحوط ليتحقق حاله : فإن الغالب أن المسلم لا يمر
على الاقرار بما يقتضى قتله من غير سؤال ، مع أن له طريقا الى سقوط الالام بالتوبة
وفي رواية اخرى انه سأل قومه عنه ، وهذا مباينة في التحقيق من حاله ، وصيالة
دم المسلم عن الإزالة .

فرجئناه بالمصلى ، فلما أذلقته (١) الحجارة هرب ، فأدركناه بالعرة
فرجئناه » •

وقد ذهب الامام أبو حنيفة الى اشتراط أن يكون الاقرار فى أربعة
مجالس قيل من مجالس المقر وقيل من مجالس الحاكم ، والأول هو
الصحيح ، وشهد لما ذهب اليه الامام ما ورد فى بعض روايات
الحديث من أن الاقرار كان فى مجالس متعددة •

هل تعد المرأة بالحبيل ؟

وأما الحد بالحبيل فقد اختلف فيه الفقهاء :

فذهب سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه — وجوب الحد به ،
إذا لم يكن لها زوج ، ولا سيد وقابله على رأيه مالك وأصحابه فقالوا :
إذا جلت ، ولم يعلم لها زوج أو سيد ، ولا عرفنا إكراهها لزمها
الحد ، إلا أن تكون غريبة طارئة ، وتدعى أنه من زوج أو سيد ،
وقالوا أيضا : ولا تقبل دعواها الإكراه إذا لم تقم بذلك مستغيثة عند
الإكراه قبل ظهور الحمل وقال الأئمة أبو حنيفة ، والشافعى وأحمد
وجماهير العلماء : لا جد عليها ينجز الحد سواء كان لها زوج أو

سيد أم لا ، وسواء الغريبة وغيرها ، سواء ادعت الاكراه ، أم سككت فلا حد عليها مطلقا الا بينة أو اعتراف ، وذلك لأن الحدود تدرك بالشبهات •

ندب تعريض الحاكم للمقر ليرجع ، واستفصاله منه :

ويستحب للامام أو الحاكم الذي يثبت عنده الحد بالاقرار التعريض له بالرجوع اذا تم ، والوقوف عن اتمامه اذا لم يتم وذلك لما رواه الشيخان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعرض عن ماعز لما أقر عنده ، ثم جاءه من الناحية الأخرى فأعرض عنه حتى تمت اقراره أربعا ، ثم قال له : « لعلك قبلت ، لعلك لمست » وروى أنه قال للذي أقر بالسرقة : « ما أخالك فعلت » وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أتى بجارية سوداء سرقت ، فقال لها : أسرت ؟ قولني : لا ، فقالت : لا ، فغلبى سبيلها •

وروى عن الأحنف بن قيس أنه كان جالسا عند معاوية ، فأتى بسارق ، فقال له معاوية أسرت ؟ فقال له بعض الشرطة : أصدق الأميز فقال الأحنف : الصديق في كل المواطن معجزة ، فعرض له بترك الاقرار •

ويكره لمن علم حاله أن يحثه على الاقرار ، لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لهزال وقد كان قال لماعز : بادر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن ينزل فيك قرآن : « ألا سترته

بشوبك كان خيرا لك » (١) قال الامام النووى : وقد جاء تلقين الرجوع عن الاقرار بالحدود عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وعن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ، واتفق العلماء عليه (٢) .

الرجوع بعد الاقرار بالزنا :

اختلف العلماء فى المحسن اذا أقر بالزنا فرجع عن اقراره ، أو شرعوا فى رجمه فرجع ، أو هرب فذهب الجمهور الى أنه يكف عنه الحد ، وبهذا قال عطاء ، ويحيى بن يعمر ، والزهرى ، وحمام ، ومالك والثورى ، والشافعى ، وأبو حنيفة وأحمد ، وأبو يوسف .

واستدلوا بما ورد فى قصة ماعز من أنه هرب ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه » ، ولأن الرجوع شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات ، قالوا : وانما لم يجب ضمان ماعز على الذين قتلوه بعد ما فر ، لأن هربه ليس صريحا فى الرجوع .

وقال الحسن ، وسعيد بن جبير ، وابن أبى ليلى يقام عليه الحد ولا يترك لأن ماعزا هرب فقتلوه ولم يتركوه وروى أنه قال : « ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قومى هم غرونى »

(١) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ١٦٥ ، ١٦٦ ، مجمع الانهر ج ١ ص ٥٩٥

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ١٦٥

من نفسى وأخبرونى أن رسول الله غير قاتلى فلم ينزعوا عنه حتى قتلوه » رواه أبو داود وقالوا أيضا : ولو قبل رجوعه للزمتهم ديته ، ولم يغرهم رسول الله ديته ، ولأنه حق وجب باقراره ، فلم يقبل رجوعه عنه كسائر الحقوق •

حد الزنا

التمرج في التشريع :

كان حكم الزنا في صدر الاسلام الحبس للشيب رجلا كان أو امرأة والأذى بالكلام والتوبيخ ، أو الضرب للبكر رجلا كان أو امرأة حسبما ذكر في قوله تعالى :

« والأتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ، فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ، واللذان يأتيناها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما ، إن الله كان توابا رحيمًا (١) » •

قال بعض أهل العلم : المراد بقوله « من نسائكم » الشيب ، لأن قولهم من نسائكم إضافة زوجية كقوله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم » ولا فائدة في إضافته ههنا نعلمها إلا اعتبار الشيبوبة ، ولأنه

ذكر عقوبتين أحدهما أغلظ من الأخرى ، فكافت الأغلظ للشيب
والأخرى للأبكار كالرجم والجلد (١) ، ويلزم على هذا تغليب النساء
على المذكور في الآية الأولى ، وهو غير مفهوم في اللغة العربية ، وقد
رجح هذا القول الطبرى وأباه النحاس •

وقال مجاهد ، وغيره : الآية الأولى في النساء عامة محصنات وغير
محصنات ، والآية الثانية في الرجال خاصة ، وبين بلفظ التثنية صنفى
الرجال من أحسن ، ومن لم يحصن فعقوبة النساء الحبس ، وعقوبة
الرجال الإذى ، وهذا قول يقتضيه اللفظ ، ويستوفى نص الكلام
أصناف الزناه ، قالوا : ويؤيده من جهة اللفظ قوله في الأولى « من
فسائكم » وفي الثانية « منكم » واختاره النحاس ورواه عن ابن
عباس (٢) •

عقوبة الرجم والجلد :

ثم استمر الأمر على ذلك حتى جاء التشريع العام الخالد الباقي ،
وذلك بقوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر » وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ، (٣) وقد أجمع
العلماء على أن الحكم بالجلد بالنسبة للزانيين غير المحصنين ، وهذا

(١) تفسير القرطبي ج ٥ ص ٨٢ - ٨٦ .

(٢) المنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ١١٩ .

(٣) النور الآية ٢ .

قول عامة أهل العلم من الصحابة ، والتابعين ومن بعدهم من علماء
الأمصار ، في جميع الأعصار ، وشذ عن هذا الإجماع الخوارج ،
وبعض المعتزلة كالنظام فقالوا : ان الآية عامة في المحسنين
وغير المحسنين •

كما قالوا : لا يجوز ترك كتاب الله الثابت بطريق القطع واليقين
لأخبار آحاد يجوز الكذب فيها ، ولأن هذا يفضى الى نسخ الكتاب
بالسنة ، وهو غير جائز •

وهم في هذا مغالطون فقد ثبت الرجم عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقوله ، وفعله في أخبار تشبه المتواتر ، وأجمع عليه
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وينبغي أن يعلم أن هذا ليس بنسخ لأن حكم الآيتين الأوليين كان
محلودا الى غاية ، وهى أن يجعل الله لهن سبيلا ، ثم جاء القرآن
بحكم الجلد ، والأحاديث الصحيحة المتكاثرة من قول النبي صلى الله
عليه وسلم وفعله بحكم الرجل ، وهذا مثل قوله صلى الله عليه
وسلم ثم أتوا الصيام الى الليل ، فاذا جاء الليل ارتفع حكم
الصيام لانتهاه غايته لا لنسخه •

على أن قولهم ان هذا يفضى الى نسخ الكتاب بالسنة غير مسلم ،
بل هو تخصيص للقرآن بالسنة وهذا جائز ، على أن نسخ القرآن
بالسنة غير مستنكر فقد قال به بعض العلماء :

لأن كلا من القرآن والسنة من عند الله ، وقد كان حديث الرجم عن طريق الوحي الجلى لرسول الله كما ستسمع .

« عقوبة الرجم » ، أما عقوبة الرجم فثبتت بالأحاديث الصحيحة المتكاثرة منها : (١) حديث عبادة بن الصامت - رضى الله تعالى عنه - قال : « كان نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا أنزل عليه كرب لذلك ، وتردد له وجهه قال : فأنزل عليه ذات يوم فلقى كذلك ، فلما سرى عنه قال : « خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ، الثيب بالثيب ، والبكر بالبكر ، الثيب جلد مائة ، ثم رجم بالحجارة ، والبكر جلد مائة ثم قى سنة » رواه مسلم .

وفي رواية أخرى عن عبادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خذوا عني خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وهي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وقد رواه مسلم من طرق عدة عن عبادة .

وقوله « قد جعل الله لهن سبيلا » بيان وتفسير لقوله تعالى في آية النساء « أو يجعل الله لهن سبيلا » .

وقوله « والبكر بالبكر .. ، والثيب بالثيب .. » ليس هو على سبيل الاشتراط ، بل حد البكر الجلد والتغريم سنة سواء زنى بكر ، أم بشيب ، وحد الثيب الرجم سواء زنى بشيب أم بكر ، فهو شبه بالتقييد الذي يخرج على الغالب والكثير .

والمراد بالثيب المحصن أو المحصنة ، والمراد بالبكر غير المحصن
أو غير المحصنة .
شروط الإحصان (١) :

وشروط الإحصان : العصرية ، والبلوغ ، والعقل ، والدخول
في زواج صحيح ، والمراد بالدخول المباشرة التامة بين الزوج والزوجة ،
فلو حصل زواج بلا دخول لا يكون محصنا ، ولو حصل دخول ولكن
لم تحصل مباشرة تامة لا يكون محصنا ، وجمهور أهل العلم على أنه
لا يحصن إلا النكاح الصحيح وهو مذهب أبى حنيفة ، ومالك ،
والشافعي وأحمد ، وذهب البعض الى حصول الإحصان بالنكاح
الفاقد ولا يشترط في الإحصان بقاء الزواج فلو تزوج ، ثم طلق ،
أو ماتت زوجته فقد اكتسب صفة الإحصان . ووجب حده

حد المحصن .
وأما الأسلام فلم يشترطه جمهور الفقهاء وبه قال الزهري
والشافعي ، وأحمد ، فعلى هذا يكون الذميان محصنين ، فإن تزوج
مسلم ذمية حصنته وصارا محصنين وعن أحمد رواية أخرى أن الذمية

(١) لإحصان ورد في القرآن لقمان أربعة :

(١) التزوج ومنه قوله تعالى : « والمحصنات من النساء ... » أي المتزوجات

منهن .

(٢) اللغة ومنه قوله تعالى « ان الذين يرمون المحصنات الفاحشات المؤمنات .. » .

(٣) يهودى . العصرية ومنه قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات
المؤمنات فمما ملكت أيماكم » .

(٤) الأسلام : ومنه قوله تعالى : « فلان أحسن لان أتين بفاحشة فليهن
نصف ما على المحصنات من النساء ... » قيل معنا : أسلمن ، لان إحصان
الامة اسلامها وقيل غير هذا .

لا تحصن المسلم ، واستدل هذا الفريق بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بـرجم اليهوديين الزانين « رواه الشيخان ، ولأن الجناية بالزنا استوت من المسلم والذمي فيجب أن يستويا في الحد .

وقال عطاء ومجاهد ، والنخعي والشعبي ، وأبو حنيفة هو شرط في الاحصان ، فلا يكون الكافر محصنا ، ولا تحصن الذمية مسلما لأن ابن عمر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أشرك بالله فليس بمحصن » وأجابوا عن حديث اليهوديين بأن الحكم بينهما كان بشرعة التوراة ، قبل أن ينزل الحكم في الاسلام .
والراجع هو الأول ، لأن الفساد يحصل بزنا الذمي كما يحصل بزنا المسلم ، وفي إقامة حد الرجم عليه زجرلة ، وصيانة للمجتمع عن الفساد .

وأما حديث ابن عمر فلم يصح ، وقيل هو موقوف على ابن عمر ، ولو ثبت يتعين حمله على احصان القذف لا احصان الزنا ، جمعا بين الحديثين ، فإن ابن عمر هو راوى حديث اليهوديين اللذين أمر النبي بـرجمهما ، وأما الحكم على اليهوديين الزانين فإن ذلك بحكم شرعنا أيضا بدليل قوله تعالى « فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » وهذا الحكم مما توافقت فيه شرعة التوراه وشرعة الاسلام . ولهذا أمرهم النبي بمراجعة التوراه لتقوم الحجة عليهم من كتابهم (١) .

(١) لافنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ١٢٠ ، مجمع الأنهر ج ١ ص ٩٧ ، ٩٨ .

احاديث اخرى تثبت الرجم :

(٢) ومنها ما رواه الشيخان في صحيحهما بسندهما عن ابن عباس — واللفظ لمسلم — قال :

قال عمر بن الخطاب ، وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله قد بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم (١) قرأناها ، ووعيناها ، وعقلناه ، فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجمنا بعده ، فأخشي ان طال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، وان الرجم في كتاب الله حق على من زنا اذا أحصن من الرجال والنساء ، اذا قامت البيعة ، أو كان الحبيل ، أو « الاعتراف » ذكر البخارة من رواية سفيان « ألا وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجمنا بعده » في آخر الحديث .

وقد أراد بآية الرجم « الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ، والله عزيز حكيم » .

(١) اما على أن ذلك كان قرآنا ثم نسخ بالكلام ظاهر ، والا فالمراد بما أنزل الله : ما شرع في القرآن أو السنة ، وكذلك يقال في قوله « وان الرجم في كتاب الله حق ومن أراد يقينا في هذا المقام فليرجع الى كتاب « المدخل لدعوة القرآن الكريم من ٢٦٦ وما بعدها » .

وقد كان هذا من القرآن ثم نسخ لفظه وبقي حكمه ، ومن القرآن ما نسخ حكمه وبقي لفظه ، ومنه ما نسخ لفظه وحكمه ، وليس أدل على أن هذا المنسوخ من ترك الصحابة - رضوان الله عليهم - كتابتها في الصحف في عهد سيدنا أبي بكر ، والمصاحف في عهد سيدنا عثمان - رضى الله عنهما -

وفي اعلان سيدنا عمر بالرجم وهو على المنبر ، وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالانكار عليه ، دليل على ثبوت الرجم وأنه أمر مجمع عليه .

أقول : ان العلماء مثلوا لما نزل لفظه وبقي حكمه بآية « الشيخ والشيخة ... » ولكنى أقول : ان القول بنسخها فرع كونها قرآناً : ولا يثبت كونها قرآناً الا بالتواتر المفيد للقطع واليقين ، والأحاديث الواردة في هذا أحادية ، وغاية أمرها أنها تهيد غلبة الظن ، والرجحان ، اللهم اذا قلنا : ان ما اتفق عليه الشيخان : البخارى ومسلم يفيد العلم واليقين .

(٣) ومنها ما رواه الشيخان في صحيحهما بسندهما عن أبى هريرة ، وزيد بن خالد الجهنى أنهما قالوا : « ان رجلاً من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أشهدك (١) الله

(١) أشهدك : أبالك .

الاقضيت لى بكتاب الله : فقال الخصم الآخر — وهو أفته منه (١) نعم فاقض بيننا بكتاب الله واثذن لى ، فقال رسول الله صلى الله صلى الله عليه وسلم : « قل » قال : ان ابنى كان عسيفا (٢) على هذا ، فزنى بامرأته ، وانى أخبرت أن على ابنى الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة (٣) ، فسألت أهل العلم فأخبرونى انما على ابنى جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امراة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة ، وتغريب عام (٤) « واغد يا أنيس (٥) الى امراة هذا ، فان اعترفت فارجمها ، قال : ففعلنا عليها ، فاعترفت ، فأمر رسول الله فرجمت » .

(٤) وروى الشيخان فى صحيحهما بسندهما عن عبد الله بن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى يهودى ويهودية قد زنيا ، فانطلق

(١) انما كان الله منه لاستدائه ، ولادبه مع رسول الله فى الخطاب ، اما الاول لخطابه خطاب جفاة الأعراب ، وايضا فى حلفه عليه ان لا يقضى بينهما الا بكتاب ما يشمر بأنه يجوز ان يحكم بغير ذلك ، واما الآخر فلم يتأخذه ان كان الله .

(٢) أى اجبراً .

(٣) أى جارية .

(٤) لم يحكم عليه النبى بمجرد اعتراف والده ، بل بمد ما أقر هو واعترفت ، كما هو الشأن فى القضاء .

(٥) هو أنيس بن الضحاك الأسلمى معلود فى الشابين ، والمرأة اسلمية ايضا .

رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود، فقال : « ما تجدون في التوراة على من زنى » ؟ قالوا : نسود وجوههما ، ونحملهما (١) ، ونخالف بين وجوههما ، ويطاف بهما ، قال : « فأتوا بالتوراة ان كنتم صادقين » فجاءوا بها فقرأوها حتى اذا مروا بآية الرجم وضع الفتى الذى يقرأ يده على آية الرجم ، وقرأ ما بين يديها ، وما وراءها ، فقال عبد الله بن سلام ، وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم — مره فليرفع يده فرقمهما ، فاذا تحتها آية الرجم فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرجما « قال عبد الله بن عمر : فكننت فيمن رجمهما ، فلقد رأيته يقيها من الحجارة بنفسه » .

(٥) وزوى مسلم في صحيحه بسنده عن البراء بن عازب قال :

« مر على النبي صلى الله عليه وسلم يهودى محمدا (٢) مجلودا فدعاهم صلى الله عليه وسلم فقال : « هكذا تجدون حد الزانى في كتابكم » ؟ قالوا : نعم ، فدعا رجلا من علمائهم ، فقال : « أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى ، أهكذا تجدون حد الزانى في كتابكم » ؟ قال : لا ولولا أنك تشدتن بهذا لم أخبرك ، نجده الرجم ، ولكنه كثر في إشرافنا ، فكنا اذا أخذنا الشريف تركناه واذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد !! قلنا : تعالوا فلنجتمع على شيء نقيم على الشريف ، والوضيع ، فجعلنا التحميم والجلد مكان

(١) أى على حمار أو جمل .

(٢) مسودا وجهه بالفحم مثلا .

الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم انى أول من أحيا أمرك اذ أماتوه » فأمر به فرجم ، فأُنزل الله عز وجل : « يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر ... » الى قوله : « ان أوتيتهم هذا فخذوه ... » (١) يقول : ائتوا محمدا ، فاذن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه ، وان أفتاكم بالرجم فاحذروا ، فأُنزل الله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » (٢) في الكفار كلها .

(٦) وروى الشيخان بسندهما عن جابر بن عبد الله أن رجلا من أسلم جاء النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه أربع مرات ، قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أبك جنون » ؟ قال : لا ، قال : « آحصنت » ؟ قال : نعم فأمر به فرجم بالمصلى فلما أذلقته الحجارة فر ، فأدرك فرجم حتى مات ، فقال له (٣) النبي صلى الله عليه وسلم خيرا ، وصلى عليه « وقد روى في الصحيح وغيره أنه لم يصل عليه ، وجمع بين الروايات بأنه لم يصل عليه حين رجم ثم صلى عليه في اليوم التالي ، ففى السند لأبى قره عن أبى أمامة بن سهل بن

(١) المائدة : ٤١

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٠٩ ، ٢١١٠

(٣) أى لاجله وفى شأنه خيرا .

حنيف في قصة ماعز قال : « فقل يا رسول الله أتصلي عليه ؟ قال : « لا » فلما كان من الغد قال : « صلوا على صاحبكم » فصلى عليه رسول الله والناس .

(٧) روى الامام مسلم في صحيحه بسنده عن جابر بن سمرة قال : « رأيت ماعز بن مالك حين جاء به الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قصير أعضل ، ليس عليه رداء ، فشهد على نفسه أربع مرات أنه زني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فلعلك » (١) قال : لا والله ، انه قد زني الآخر ، (٢) قال : فرجعه . »

(٨) وروى أيضا بسنده عن أبي سعيد الخدري « أن رجلا من أسلم يقال له ماعز بن مالك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

« اني أصبت فاحشة فأقمه على (٣) ، فردّه النبي صلى الله عليه وسلم مرارا ، قال : ثم سألت قومه ، فقالوا : ما نعلم به بأسا ، الا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه ، الا أن يقام فيه الحد ، قال : فرجع الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرنا أن نرجعه ، قال : فانطلقنا به الى بقيع الفرقد (٤) ، قال : فما أوتقناه ، ولا خفنا له ،

(١) ينسب لعل قبلت أو غمزت كما في الروايات الأخرى .

(٢) . بفتح الهمزة ، وكسر الخاء الأول ، والياء .

(٣) مكان بالمدينة وفيه مقبرة أهل المدينة .

قال : فرميناه بالعظم ، والمدر والخزف ، قال : فاشتد ، واشتد فآخلفه حتى أتى عرض الحرة ، فانتصب لنا فرميناه بجلاميد الحرة — يعنى الحجارة حتى سكت ، قال : ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً من العشي ، فقال : أوكلما انطلقنا غزاه فى سبيل الله فخطف رجل فى عيالنا (١) له نيت كنيت التيس (٢) على أن لا أوتى برجل فعل ذلك الا نكلت به ، فما استغفر له ، ولا سبه روى مسلم فى صحيحه بسنده عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال :

« جاء ماعز بن مالك الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله طهرنى فقال : ويحك ارجع ، فاستغفر الله ، وتب اليه قال : فرجع غير بعيد ، ثم جاء ، فقال : يا رسول الله طهرنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ويحك ارجع فاستغفر الله ، وتب اليه : قال : فرجع غير بعيد. ثم جاء فقال : يا رسول الله طهرنى فقال النبى صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، حتى اذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فيم أطهرك » ؟ فقال : من الزنا ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أبه جنون » ؟ فأخبر أنه ليس بمجنون ، فقال « أشرب خمرا » ؟ فقام رجل ، فاستكبه (٣) ،

(١) أى ميل المسلمين وأهلهم »

(٢) صوت كصوت التيس عند السقاة للأذى .

(٣) شم رائحة فمه .

فلم يجد منه ريح خمر ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أزنيت » ؟ قال : نعم ، فأمر به فرجم ، فكان الناس فيه فرقتين : قائل يقول : لقد هلك ، لقد أحاطت به خطيئته ، وقائل يقول : ما توبة أفضل من توبة ماعز ؛ انه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده في يده ، ثم قال : اقتلني بالصجارة ، قال : فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة ، ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم جلوس ، فسلم ثم جلس ، فقال : « استغفروا لماعز بن مالك » قال : فقالوا : غفر الله لماعز بن مالك قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لو سعتهم ١١ »

قال : ثم جاءت امرأة من غامد (١) من الأزد فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال : « ويحك ، ارجعي فاستغفري الله ، وتوبى اليه » فقالت : أراك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك ، قال : وما ذاك ، قالت : انما حبلى من الزنى : فقال « أنت » ؟ قالت : نعم فقال لها : « حتى تضعي ما في بطنك » قال : فكفلها (٢) رجل من الأنصار حتى وضعت ، قال : فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لقد وضعت الغامدية ، فقال : اذا لا ترجعها وندع ولدها صغيرا ، ليس له من

(١) غامد : بطن من مهينة .

(٢) قام بمولتها ومصلحتها ، وليس هو من الكفالة التي هي بمعنى الضمان لان هذا لا يجوز في الحدود التي لله تعالى .

يرضعه ، فقال رجل من الأنصارى ، فقال : الى رضاعه (١) يابى الله .
قال : فرجمها »

ورواه مسلم أيضا عن بريدة وفيه « ... فلما كان الرابعة حفر
له حفرة (٢) ثم أمر به فرجم قال : فجاءت الغامدية : فقالت : يا رسول
الله ، انى قد زيت فطهرنى ، وانه ردها ، فلما كان الغد قالت : يا رسول
الله ، لم تردنى ؟ لملك أن تردنى كما رددت ما عزا ، فوالله انى لحبلى
قال : « لا ، فاذهبى حتى تلدى » فلما ولدته أتته بالصبي فى خرقة ،
قالت : هذا قد ولدته قال : « اذهبي فأرضعيه حتى تفعطيه » فلما
فعطته أتته بالصبي فى يده كسرة خبز ، فقالت : هذا يابى الله قد
فعطته ، وقد أكل الطعام ، فدفع بالصبي الى رجل من المسلمين ، ثم
أمر بها فحفر لها الى صدرها ، وأمر الناس فرجموها .

فيقبل خالد بن الوليد بحجر ، فرمى رأسها فتضح الدم على
وجه خالد ، فسبها ، فسمع نبي الله صلى الله عليه وسلم سبه اياها ،
فقال : مهلا يا خالد .

فوالذى نفسى بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر
له ، ثم أمر بها ، فصلى عليها ودفنت « المكس من أقبح المعاصي

(١) يعنى القيام بنفقته وكفالاته وذلك بعد فطامه بدليل الرواية الآتية .

(٢) ويوفق بين هذه الرواية وبين ما سبق من عدم الحفر له بأن تحمل هذه على
أنها حفرة غير عميقة ، فمن هم أمكنه أن يفر ويهرب ، ويكون قوله : « لا حفرنا
له » هو المعتمد تنزيلا للحفرة غير العميقة منزلة العدم .

والذنوب الموبقات وذلك لكثرة مطالبات الناس للمكاس ، وظلامتهم عنده ، وتكرر ذلك منه ، واتهماه للناس ، وأخذ أموالهم بغير حقها ، وصرفها في غير وجهها •

(١٠) وروى مسلم بسنده عن عمران بن حصين « ان امرأة من جهينة أتت نبي الله صلى الله عليه وسلم وهي جلى من الزنا ، فقالت: يا نبي الله أصبت حدا فأقمه على ، فلما نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها ، فقال : « أحسن إليها ، فإذا وضعت فأقنئ بها » ففعل ، فأمر بها نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فشكت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجمت ، ثم صلى عليها ، فقال له عمر : تصلى عليها يا نبي الله، وقد زنت ؟ فقال : « لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله »

الأحاديث الواردة في الجلد

وقد وردت أحاديث أخرى في الجلد منها :

(١) روى البخارى فى صحيحه بسنده عن زيد بن خالد الجهنى قال « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى ، ولم يحصن جلد مائة وتقريب عام »

قال ابن شهاب — هو الزهري راوى الحديث السابق — وأخبرني عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرّب ، ثم لم تزل تلك السنة «

زاد عبد الرازق في روايته عن مالك « حتى غرب مروان ، ثم ترك الناس ذلك » يعنى أهل المدينة (١)

(٢) وروى البخارى بسنده عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة - رضى الله عنه - « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام بأقامة (٣) الحد عليه » ورواه أيضا الامام أحمد في سنده .

(٣) وعن جابر بن عبد الله « أن رجلا زنى بامرأة فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحد ثم أخبر أنه محصن فأمر به ، فرجم » رواه أبو داود

(٤) وروى البخارى ومسلم في صحيحهما بسندهما عن أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى - رضى الله عنهما - « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زفت ، ولم تحصن (٥) ؟ قال :

(١) فتح البارى ج ١٢ ص ١٣٣ .

(٢) الباء بمعنى مع أى مع اقامة الحد عليه ، وقد رواه النسائى بلفظ « مع » وكذلك ورد في مستخرج الاسماعيلى .

(٣) اختلف في أحصائها ، فقبل زواجها ، وقبل اسلامها ، والراجع الاول والحكم في الأمة لا يختلف بالتزويج وغيره فهو الجلد سواء أكانت بكرا أم ثيبا ، وجلد الأمة او العبد خمسين جلدة فقط .

« اذا زنت فاجلدوها ، ثم اذا زنت فاجلدوها ، ثم اذا زنت فاجلدوها ،
ثم يبعوها ولو بضعير » قال ابن شهاب — راوى الحديث —

« لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة » يعنى الشك فى أبييعها بعد
جلدها فى الثالثة ، أو يبيعها بعد المرة الرابعة من غير حد ، أم يحدها
ويبيعها •

(٥) وروى الشيخان فى صحيحهما بسندهما عن أبى هريرة قال :
« سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اذا زنت أمة
أحدكم فتين زناها فليجلدها الحد ، ولا يثرب عليها ، ثم ان زنت
فليجلدها الحد ، ولا يثرب عليها ، ثم اذا زنت الثالثة فتين زناها
فليبيعها ولو بحبل من شعر » والثرىب كالتويخ وزنا ومعنى ، وذلك
لأنه نوع من التعزير ولا يجمع بين الحد والتعزير ، ومعنى « فتين
زناها » تحققه اما بالبينه ، واما برؤية ، أو علم عند من يجوز القضاء
بالعلم فى الحديث •

(٦) وروى مسلم فى صحيحه بسنده عن أبى عبد الرحمن قال :
« خطب على فقال :

يا أيها الناس أقيموا على أرقائبكم الحد من أحصن منهم ، ومن لم
يحصن ، فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت ، فأمرنى أن
أجلدها ، فاذا هى حديث عهد بنفاس ، فخشيت أن أناجلدها أن أقتلها
فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : أحسنت »

هل يجمع الى الرجم الجلد ، بالنسبة للمحصن :

وجمع العلماء سلفا وخلفا على أن الزانى المحصن يرمم لا محالة
الا من شذ عن هذا الاجماع من الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام
وأمثاله .

ولكنهم اختلفوا فى هل يجمع بين الرجم والجلد ؟

فذهب جمهور العلماء سلفا وخلفا الى أن الواجب فى حد الزانى
المحصن هو الرجم فحسب ، ومن هؤلاء الأئمة الأربعة

وحجة الجمهور أن النبى صلى الله عليه وسلم اقتصر على الرجم
فى وقائع مشهورة كقصة المرأة الجهنية التى زنا بها السيف ، وقصة
ماعز بن مالك ، وقصة الغامدية ، وقصة اليهودية اللذين زنيا وكلها
فى الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث ، وقد سقناها كلها آنفا .

وأجابوا عن حديث مسلم وغيره « والثيب بالثيب جلد مائة ورجم
بالحجارة » بأنه منسوخ أى أنه كان فى مبدأ الأمر ثم نسخ .

وذهب البعض الى الجمع بين الرجم ، والجلد منهم على — رضى
الله عنه — والحسن البصرى ، وأسحاق بن راهويه ، وداود الظاهرى ،
والظاهرية .

روى الشعبي « ان عليا - رضى الله عنه - حين رجم المرأة (١) ، ضربها يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة وقال : جلدها (٢) بكتاب الله ، ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد والبخارى .

وذكر ابن عبد البر أن تميم سيند بن داود عن الشعبي قل : « أتى على بشراسة - وفي رواية أخرى : وهى جلى » فقال لها : لعل رجلا استكرهك ؟ قالت : لا ، قال : فلعله أذاك وأنت نائمة ؟ قالت : لا قال : لعل زوجك من عدونا ؟ قالت : لا ، فأمر بها فحبست ، فلما وضعت أخرجها يوم الخميس ، فجلدها مائة ، ثم ردها الى الحبس ، فلما كان يوم الجمعة حفر لها ، ورجمها (٣) .

وحكى القاضى عياض عن طائفة من أهل الحديث أنه يجمع بينهما اذا كان الزانى شيخا ثيبا ، فان كان شابا ثيبا اقتصر على الرجم ، قال الامام النووى : وهذا مذهب باطل لا أصل له .

هل يجمع الى الجلد التفريق لغير المحسن :

قد أجمع الطمء سلفا وخلفا على وجوب الجلد على الزانين غير المحسنين ، ولم يعرف فى ذلك مخالف .

(١) هى شراحة - بضم الشين ، وفتح الراء المخففة ، ثم جاء مهملة - الهمدانية - يسكون الميم - كما فى الروايات الاخرى .

(٢) يعنى بقوله تعالى « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وهذا اجتهد منه رضى الله عنه .

(٣) فتح البغرى ج ١٢ ص ٩٩ .

أما التغريب عاما وهو النفي من مكان الجريمة الى مكان آخر (١) فقد اختلف فيه الفقهاء .

فذهب الجمهور الى الجمع بينهما : الجلد ، والتغريب وبه قال الشافعي وأحمد رضى الله عنهما وقال مالك والأوزاعي الى الجمع بينهما بالنسبة الى الرجال الأحرار ، ولا نفى على النساء وروى مثله عن علي رضى الله عنه — وقالوا : لأن المرأة عورة ، وفي قبيها تضييع لها ، وتعرض لها للفتنة ولهذا نهيت عن المسافرة الا مع محرم .

وأما الامام الشافعي ومن وافقه فقد تمسكوا بالأحاديث الصحاح :

« البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » .

وذهب الامام أبو حنيفة ومن تابعه الى عدم الجمع بين الجلد والنفي ، وأجابوا عن الحديث السابق بأنه منسوخ بالآية وهي قوله تعالى :

« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ... » .

أو أن التغريب تعزير لاحد ، وتمسكوا بحديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام مع اقامة الحد عليه ، وفي رواية غيره « مع اقامة الحد عليه » فقد هذا الحديث على أن النفي تعزير ، وأنه ليس جزءا من الحد .

(١) هذا هو الذى عليه جمهور الفقهاء ، وحكى عن بعض السلف أنه حبس سنة وهو خروج باللفظ من مقام الحقيقى الى معناه المجازى بلا صارق ، والمحبوس في وطنه لا يصلى عليه ذلك الاسم .

واستدل لهم الطحاوى بحديث زنا الأمة وقول النبی صلى الله عليه وسلم فيه «إذا زنت الأمة فاجلدوها... ثم يبعوها ولو بضعين» •

قال : وإذا سقط عن الأمة سقط عن الحرية لأنها في معناها ، وإذا انتهى أن يكون على النساء نهى انتهى أن يكون على الرجال •

وقد أجاب الأولون عن هذا بأن عدم ذكر النهى لا يدل على العدم فلمله ترك للعلم به •

تغريب العبد والأمة :

وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال ثلاثة :

(١) يغرب كل واحد منهما سنة لظاهر حديث عبادة بن الصامت السابق ، وبهذا قال سفيان الثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وداود ، وابن جرير •

(٢) يغرب نصف سنة لقوله تعالى « فإذا أحسن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات (١) من النساء » وهو أصح الأقوال عند الشافعية ، قالوا : وهذه الآية مخصصة لعموم الحديث ، والصحيح عند الأصوليين جواز تخصيص السنة بالكتاب ، لأنه إذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب ، فتخصيص السنة به أولى •

(٣) لا يغرب المملوك أصلاً رجلاً أو امرأة وبه قال الحسن البصري ، وحماد ، ومالك ، وأحمد واستحق لقوله صلى الله عليه وسلم في الأمة

(١) النساء الحرائر •

إذا زنت فليجلدها ، ولم يذكر النفي ، ولأن نفي المملوك بضر السيد مع أنه لا جناية من سيده .

وأجاب أصحاب الشافعي عن حديث الأمة إذا زنت أنه ليس فيه تعرض للنفي ، والآية ظاهرة في وجوب النفي ، فوجب العمل بها ، وحمل الحديث على موافقتها (١) .

وقد اختلف القائلون بالتغريب في المسافة التي ينفي اليها ، ف قيل : هو الى رأى الامام ، وقيل : يشترط مسافة القصر ، وقيل : الى ثلاثة أيام ، وقيل : الى يومين ، وقيل : يوم وليلة ، و شرط المالكية الحبس في المكان الذي ينفي اليه ، ولم يشترطه غيرهم .

الحكمة في النفي والتغريب :

(١) التمهيد لسيان الجريمة بأسهل ما يمكن ، وهذا يقتضى ابعاد المجرم عن مسرح الجريمة ، أما بقاءه في الجماعة فانه يحيى ذكرى الجريمة ، ويحول دون نسيانها بسهولة .

(٢) ان ابعاد المجرم عن مسرح الجريمة يجنبه مضايقات كثيرة لا بد أن يلقاها اذا لم يبعد وقد تصل هذه المضايقات الى حد قطع الرزق ، وقد لا تزيد عن حد المهانة والتحقير ، فالابعاد يهيء للجاني أن يحيى من جديد حياة كريمة .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٨٩ ، وفتح البادي ج ١٢ ص ١٢٢

(٣) قد يكون للبيئة التي وقع فيها الزنا دخل في الوقوع في هذه الجريمة ، أو في تسهيلها ، كأن يكون الزاني ذا جاه ، أو شوكة وتقوذاً ، أو كون البيئة يكثر فيها الفسق والتجور ، ففي إبعاده عن هذه البيئة التي نشأ فيها اضعاف لشوكته ، وحيلولة بينه وبين معاودة الوقوع في الزنا ، وظاهر أن التغريب وإن كان عقوبة — سواء أكان من الحد ، أم يعتبر تعزيراً — إلا أنه شرع لمصلحة الجاني أولاً ، ولمصلحة الجماعة ثانياً ، والمشاهد حتى في عصرنا الحالي الذي قل فيه الحياء بل يكاد ينعدم في بعض البيئات ، وعند بعض الناس — أن كثيرين ممن تصيبهم معرة الزنا يهجرون موطن الجريمة مختارين ؛ لينأوا بأنفسهم عن ذلة المهانة التي تصيبهم في هذا المكان (١) .

العمل بالتغريب في عهد النبي والخلفاء :

وعقوبة التغريب ثابتة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي عهد الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم ، روى الترمذی في سننه ، والنسائي ، وصححه ابن خزيمة ، والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب (٢) ، وغرب ، وأن أبا بكر ضرب ، وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب » .

(١) التشريع الجنائي الاسلامي ج ١ ص ٦٢٥ .

(٢) أي جلد .

وذكر البخاري في صحيحه عن ابن شهاب الزهري قال :
« أخبرني عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرب ، ثم لم تزل
تلك السنة » .

قال الحافظ بن حجر في الفتح :
زاد عبد الرازق في روايته عن مالك : « حتى غرب مروان ، ثم ترك
الناس ذلك يعني أهل المدينة » .
قال الشوكاني :

وقد ادعى محمد بن نصر في كتاب « الاجماع » الاتفاق على تقي
الزاني البكر الا عن الكوفيين يعني الامام أبا حنيفة وأصحابه .
وقا ابن المنذر : أقسم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف
أنه يقضى بكتاب الله ، ثم قال : ان عليه جلد مائة وتغريب عام ،
وهو المبين لكتاب الله تعالى ، وخطب عمر بذلك على رؤوس المنابر ،
وعمل به الخلفاء الراشدون ، ولم ينكره أحد ، فكان اجماعا ، وقد
حكى القول بذلك صاحب البحر عن الخلفاء الأربعة ، وزيد بن علي ،
والصادق ، وابن أبي ليلى ، والثوري ، ومالك ، والشافعي وأحمد ،
واسحاق ، وحكى عن القاسمية ، وأبي حنيفة ، وحماة : أن التغريب
والحبس غير واجبين (١) .

(١) نيل الأقطار ج ٧ ص ٢٥٢ ط مشر .

أقول : ومن ثم يتبين أن الإجماع غير تام ، وكيف يتم الإجماع بدون أبى حنيفة ، وحصاد ، ومن رأى رأيهما ١٩

سياسة التغريب والنفي بالنسبة لأهل المعاصى ، والمختئين (١) ، وأمثالهم :
وسياسة التغريب والنفي من بلد الى بلد لأهل المعاصى والتجور ،
والمختئين من الرجال ، والذين يخشى على النساء من فتنهم من
الرجال :

روى الامام البخارى فى صحيحه بسنده عن ابن عباس — رضى
الله عنهما — قال :

« لعن النبى صلى الله عليه وسلم ، المختئين من الرجال ،
والمترجلات (٢) من النساء ، وقال أخرجوهن من بيوتكم ، وأخرج
فلانا ، وأخرج عمر فلانا » وقد رواه أحمد ، وأبو داود ، وزاد
فى روايته عن عكرمة : قلت : ما المترجلات من النساء ؟ قال :
المتشبهات بالرجال » .

(١) المختئ — بضم الميم وفتح الخاء ، وفتح النون المشددة — من يتشبه بالنساء
فى كلامه ، ومشيته ، وكريته من غير أن يؤتى فى دبره ، وأما من يؤتى فقد اختلف فى
حده ، فقيل يجلد وينفى لانه لا يتأتى فيه الاحسان ، وقيل يقتل .
(٢) المتشبهات من النساء بالرجال فى اللبس ، والحديث ، والتصرى ، ولص
الشعر ونحو ذلك .

وقد أخرج الطبراني ، وتام الرازي في فوائده من حديث وثلة مثل حديث ابن عباس هذا بتمامه ، وقال فيه : « وأخرج النبي أنجسته ، وأخرج عمر فلانا » وأنجسته هذا هو العبد الأسود الذي كان يحدو بالنساء أى يغنى بصوت حسن لكى تنشط الابل فى المشى .

قال الحافظ بن حجر فى الفتح : « وقفت فى كتاب « المغربين » لأبى الحسن المدائنى من طريق الوليد بن سعيد قال : سمع عسر قوما يقولون : أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة ، فدعا به فقال : أنت لعمري !! فأخرج عن المدينة ، فقال : ان كنت تخرجنى فالى البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج ، وذكر قصة نصر بن الحجاج ، وهى مشهورة ، وساق قصة جعدة الأسلمى ، وأنه كان يخرج مع النساء الى البقيع ، ويتحدث اليهن حتى كتب بعض الغزاة الى عمر يشكو ذلك فأخرجه .

وعن مسلمة بن محارب عن اسماعيل بن مسلم : أن أمية بن يزيد الأسدى ، ومولى مزينة كافا يحتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر ، ثم ذكر علة قصص لهما ، ومعين ٠٠٠ (١) »

فسياسة التغريب والتبني لوقاية المجتمع من الفساد والفتنة سياسة شرعية حكيمة لو أننا نفذناها فى عصرنا اليوم .

وأنجسته (٢) هذا هو الذى قاهه النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان

(١) فتح البارى ج ١٢ ص ١٢٢ ، ١٢٤ .

(٢) بفتح الهمزة ، وسكون النون ، وفتح الجيم ، بعدما فتح معجمة ، ثم هاء فالتاء

حسن الصوت ، وكان يحدو للابل لتتشط في المشى وهو الذى قال له النبى صلى الله عليه وسلم في أحد أسفاره : « ويحك يا أنجشة ، رويدك سوقا بالقوارير » وفي رواية : « رويدك لا تكسر القوارير » (١) أى رفقك في سوقك بالقوارير .

والمراد بالقوارير النساء ، وهو من المجازات النبوية البديعة شبههن بالقوارير لرقتهن ، وضعفهن ، ولطفهن وسرعة كسرهن ، وإذا كسرن لا ينجبرن ، وكذلك المرأة إذا أصيبت في شرفها وغفتها قلما يزول عنها العار أو تعود إليها صفتها الأولى .

وشتان ما بين الحذاء الذى كان يصنعه أنجشة ، وبين الغناء المعروف اليوم الذى كله فتنة ، واثارة للفرائز ، وتأوهات ، وتكسرات مع ما يصحب ذلك من الرقص ، والتثنى ، والعزى القاضح العارى من الحياء .

وإذا كان هذا حكم الله ورسوله فيمن يخشى منه الفتنة أن يتغىأ فماذا يكون الحكم فيما يجرى اليوم ، باسم الفن من غناء مبتذل ، ورقص مستنكر ، وفتنة جارفة ، لا عاصم منها إلا الله .

ألا فليتق الله ولاية الأمور في هؤلاء الذين يحلون عزى الأخلاق الكريمة من قهوس الشعب ، ويفسدون على الأمة دينها ، وخلقها ،

(١) صحيح البخارى - كتاب الأدب - باب ما يجوز من الشعر ، والرجز ، والحذاء ، وما يكره منه ، وباب الملبين منسوخة من الكتاب .

وتقاليدها الكريمة بالختم على أفواههم ، وجلد أجسامهم ، والضرب على يد الشباب المخنث المتشبه بالنساء ، المتسكع في الشوارع والطرقات ، والذي كاد أن يفقد رجولته ، لو أن هؤلاء المفسدين الذين هم أشد على الأمة من أعدائها اقتصر ضررهم على المسارح والملاهي ، وبيوت الفسق والدعارة ، التي تدار باسم النوادي لخف الضرر بعض الشيء .

ولكنهم تسوروا على بيوتنا ، وأبنائنا ، وبناتنا عن طريق الاذاعة حيناً ، والتلفزيون أحيانا أخرى حتى أصبح الآباء المتدينون الصالحون ، والأمهات الصالحات في حرج شديد من تنشئة أولادهم على الدين والخلق الكريم .

فهل من مستجيب لهذه الصيحة ، التي فيها صلاح الأمور ، وعزة الشعوب ، يا أولياء الأمور ؟ !!

عقوبة الجلد وحكمتها :

وقد وضعت عقوبة الجلد على أساس معارضة الدوافع التي تدعو للجريمة بالدوافع التي تصرف عنها ، فالدافع الذي يدعو للزنا هو اشتهاؤ اللذة ، والاستمتاع بالنشوة التي تصحبها ، والدافع الوحيد الذي يصرف الإنسان عن اللذة هو الألم ، ولا يمكن

أن يستمتع الانسان بنشوة اللذة اذا تذوق مس العذاب ، وأى شيء يحقق الألم ، ويذيق من العذاب أكثر من الجلد مائة مرة (١) .

الجلد في القوانين الوضعية :

وقد كانت عقوبة الجلد من العقوبات التى يعترف بها قانون العقوبات المصرى حتى سنة ١٩٣٧ م .

وكانت وسيلة من وسائل تأديب الأحداث ، ثم ألغاه المشرع المصرى مقلدا فى ذلك معظم القوانين الوضعية التى ألغت هذه العقوبة .

وأغلب شراح القوانين اليوم يفكرون فى العودة الى تقرير عقوبة الجلد ، ويسعون فى وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ ، وحثهم فى هذا أن لا وسيلة لتوطئ الأمن وصيانة المجتمع الا بإعادة العقوبات البدنية ، وأفضلها عقوبة الجلد .

ويعارض بعض شراح القوانين تقرير هذه العقوبات محتجا بسببين :

(١) النفور من الألم البدنى .

(٢) انقاص الاحترام الواجب لخص الانسان .

ولكن أصحاب رأى الأول يردون على هؤلاء بأن عقوبة الجلد تمتاز بأنها موجهة الى سياسة الجنائى المادية ، وأن الخوف من الألم

(١) التشريع الجنائى الاسلامى ج ١ ص ٩٣٢

الجلد هو أول ما يخافه المجرمون ، فيجب الاستفادة من ذلك في ارهابهم ، أما انقاص الاحترام الانساني ففكرة لا محل لها في العقاب ، ولا يصح أن يحتج بها لمن لا يوفر الاحترام لنفسه .

والقائلون بعقوبة الجند يرون أن تكون مقصورة على المجرمين الذين لا يتأثرون بغيرها من أنواع العقوبات سواء أكانوا أحداثا أم بالغين ، ومنهم من يرى تخصيص عقوبة الجلد لجرائم السكر ، وجرائم هتك العرض ، وجرائم النهب ، والسرقة ، وكسر الأسوار ، واتلاف المزروعات ، وقتل المواشي وغيرها من الجرائم التي تدل على القسوة وعدم المبالاة .

ويحتج هذا الفريق بأنه مادام قد ثبت بشكل قاطع أن عقوبة الجلد تخوق غيرها من العقوبات في تأديب المسجونين ، وحفظ النظام بينهم ، وهم طائفة فاسدة ، فيجب أن يكون الجلد عقوبة أساسية في القانون ، ووسيلة من وسائل التأديب ، والاصلاح لغير المسجونين .

بقاء عقوبة الجلد في بعض القوانين الوضعية :

وعقوبة الجلد ، وإن كانت الغيت من أكثر القوانين الجنائية الوضعية إلا أنها لا تزال بعقوبة معترفا بها في قوانين بعض الدول :

ففي انجلترا يعتبر للجلد أحد العقوبات الأساسية في القانون الجنائي ، وفي الولايات المتحدة يقاب المسجون بالجلد ، وفي قانون الجيش ، والبوليس ، في مصر وانجلترا ، لا يزال الجلد عقوبة

أساسية ، وكذا الحال في كثير من الدول ، وفي أثناء الحرب الأخيرة رجعت معظم بلاد العالم الى تطبيق عقوبة الجلد على المدنيين في جرائم التسوين ، والتسمير ، وغيرها •

وان في اضطرار أكثر بلاد العالم الى تطبيق عقوبة الجلد على المدنيين أثناء الحرب لشهادة قيمة لهذه العقوبة ، واعتراف من القائمين على القوانين الوضعية بأن عقوبة الحبس تمجز عن حمل الناس على طاعة القانون •

واذا كانت عقوبة الجلد ضرورية اليوم لحفظ النظام بين الجند وحملهم على طاعة القانون ، فالمدينون اليوم في أنحاء العالم في أشد الحاجة الى هذه العقوبة بعد أن أصبحوا لا يحرصون على النظام ولا يعترفون بالطاعة للقوانين ، وأى عيب أو ضرر في أن يدين أفراد الأمة جميعا بالخضوع للنظام ، وبالطاعة للتشريع ؟

وقد تبين مما سبق أن علماء القانون على رأيين في عقوبة الجلد ، وأن أغلبهم على الاعتراف بها وتقريرها ، والايان بفائدتها في اصلاح أحوال المجرمين ، وأنها قد تكون هي العقوبة الواجبة التي لا يغنى غيرها غناءها ، وهذا يدل على سمو الشريعة الاسلامية في تقرير العقوبات ، وأنها حازت السبق قبل أن يعرف العالم الحديث الحاجة الى هذه العقوبة •

ولن يضيرنا بعد هذا أن ينتقد المنتقدون ، ويتهجم المتهمون على الشريعة الفراء بتقرير هذه العقوبة في الزنا وغيره ، فانهم لن يستطيعوا أن يقولوا : ان التجربة أثبتت عدم الحاجة اليها ، بعدما ذكرنا من لجوء كثير من الدول اليها في تقرير العقوبات على بعض الجرائم •

وقد أفضت في بيان الحق في تقرير هذه العقوبة حتى يكون اخواننا العرب ، ولا سيما الشباب المثقف على بينة من أمور دينهم حتى لا يكونوا كالريشة في مهب رياح التهجم على الشريعة ، والمشككين فيها •

تفرقة الشارع الحكيم بين الزانى المحصن وغير المحصن :

وتفرقة الشارع الحكيم بين الزانى المحصن وغير المحصن مبنية على تقدير الظروف ، والعوامل النفسية ، والأسباب الموجبة للاعذار ، فالرجل الذى لم يتزوج ، ولم يتوصل الى ارضاء غريزته الفطرية بطريق مشروع له بعض العذر في مقارفة الجريمة ، فمن ثم جعل الشارع عقوبته الجلد، أما الرجل الذى سبق له التزوج سواء استدام عليه أم لم يستدم ، فقد وجد سبيلا الى الحلال وأغناه الله بالحلال عن الحرام ، وعلم يقينا أن ما سيحدث بالمباشرة لذة مؤقتة لا تساوى مهما بلغت ما يترتب عليها في الحرام من آثار بعيدة المدى في الجريمة، وما يعقبها من لدم وحسرات، ومثل هذا لا عذر له في الوقوع في الجريمة فمن ثم غلظ الشارع الحكيم عليه الحد ، وجعله الرجم ، وفيه من قوة الألم ، وشدة العذاب ما فيه ، بحيث اذا فكر في اللذة المخزومة

وما يصاحبها من نشوة ، وذكر معها العقوبة المقررة تغلب التفكير في الألم الذى يصيبه من العقوبة على التفكير فى اللذة التى يصيبها من الجريمة ، وكان ذلك جابرا له على البعد عن الجريمة .

ما أثير حول الرجم من نقد :

مرن بعض أعداء الاسلام على الطعن فى الشريعة الاسلامية ، ولا سيما فى باب الحدود ، واعتبروا بعض الحدود قسوة لا مبرر لها وقالوا : ان اقامة الحدود ان جاز فى المصور القديمة فلن يلىق اليوم وقد بلغت الحضارة أقصى درجاتها ، والبشرية غاية تهذيبها .

ومن المؤسف أن بعض المسلمين ، ولا سيما صنائع الغرب يجارونهم فى هذا ، ويقولون أشد مما يقولون .

وهذا ان دل على شيء فانما يدل على فساد فى الفطرة ، وانتكاس فى الأخلاق ، واختلال فى المعايير الأدبية ، والخلفية ، واعتبار الحسن قبيحا ، والقبيح حسنا .

ويظهر أن الموجات الانفلاقية التى لا تقبل القيود ولو كانت حقا ، والتى طرأت على العالم فى القرن الأخير ، من الدعوات الالحادية ، والتحلل من سلطان الأديان ، والأخلاق ، والازراء بل والثورة على كل قديم ولو كان حقا وخيرا — لها ضلع كبير فيما يوجه الى الأديان والشرائع من نقد .

والشريعة الحكيمة العادلة تقسو حيث تكون القسوة لازمة ،
وتلين حيث يكون اللين مطلوبا ووضع أحدهما مكان الآخر مضر
غاية الضرر •

ووضع الندى في موضع السيف بالعلماء
مضر كوضع السيف في موضع الندى

وهذا هو أظهر سمات التشريع السماوى ، والاسلامى •
أما التشريعات الوضعية فانما تغلب عليها الميوعة ، والمساهلة ،
وارخاء العنان للمجرمين والمفسدين ، وكل ذلك على حساب المجتمع
العالمى الذى وصل الى حالة من الفساد والتعفن والتحلل ، لم يصل
اليها من قبل •

وسأدع أحد العلماء الذين جمعوا بين فقه الشريعة ، وفقه القوانين
يجيب عن هؤلاء الناقدين والمتساءلين ، قال — رحمه الله تعالى :

« ويستكثر البعض منا اليوم عقوبة الرجم على الزانى المحصن ،
وهو قول يقولونه بأفواههم ، ولا يؤمن به قلوبهم ، ولو أن أحدهم
وجد امرأته ، أو بنته تزنى ، واستطاع أن يقتلها ومن يزلى بها
لما تأخر عن ذلك •

والشريعة الاسلامية قد سارت في كل أحكامها على أدق المقاييس
وأعدلها فالزانى المحصن هو قبل كل شيء مثل سبى لغيره من الرجال
والنساء المحصنين ، وليس للمثل السبى في الشريعة حق البقاء •

والشرعة بعد ذلك تقوم على الفضيلة المطلقة ، وتحرص على الأخلاق ، والأعراض ، والأنساب من التلوث والاختلاط ، وهي توجب على الانسان أن يجاهد شهوته ، ولا يستجيب لها الا من طريق الحلال ، وهو الزواج ، وأوجبت عليه اذا بلغ الباءة أن يتزوج حتى لا يعرض نفسه للفتنة ، أو يحصلها مالا تطيق ، فاذا لم يتزوج وغلبته على عقله وعزيمته الشهوات فمقابه أن يجلد ما ثمة جلدة ، وشفيمة في هذه العقوبة الخفيفة تأخره في الزواج الذى أدى به الى الجريمة ، أما اذا تزوج فأحصن فقد حرصت الشرعة أن لا تجعل له بعد الاحصان سبيلا الى الجريمة ، فلم تجعل الزواج أبديا حتى لا يقع في الخطيئة أحد الزوجين اذا فسد ما بينهما ، وأباحت للزوجة أن تجعل العصمة في يدها وقت الزواج ، كما أباحت لها أن تطلب الطلاق للنفية ، والمرض ، والضرر ، والاعسار ، وأباحت للزوج الطلاق في كل وقت وأباحت له أن يتزوج أكثر من واحدة ، على أن يعدل بينهما ، وبهذا فتحت الشرعة للمحصن كل أبواب الحلال ، وأغلقت دونه باب الحرام ، فكان عدلا — وقد اقطعت المعاذير التى تدعو للجريمة من ناحية العقل والطبع — أن تنقطع المعاذير التى تدعو الى تخفيف العقاب ، وأن يؤخذ المحصن بالعقوبة التى لا يصلح غيرها لمن استمضى على الاصلاح .

ولو أن هؤلاء الذين يجزعون من قتل الزانى — يعنى المحصن — رجعوا الى الواقع لاستبقام لهم الأمر ولعلموا أن الشرعة الاسلامية

حين أوجبت قتل الزانى المحصن لم تأت بشيء يخالف مألوف الناس
فنحن الآن تحت حكم القانون وهو يعاقب على الزنا بالحبس اذا كان
أحد الزانيين محصنا ، فإذا لم يكن أحدهما محصنا فلا عقاب ما لم يكن
إكراه ، هذا هو حكم القانون ا فهل رضى الناس حكم القانون ؟
أنهم لم يرضوه ، ولن يرضوه ، بل انهم حين رفضوا حكم القانون
القائم مرعمين أقبلوا على عقوبة الشريعة المعطلة (١) مختارين ، فهم
يقتضون من الزانى محصنا وغير محصن بالقتل ، وهم ينفذون القتل
بوسائل لا يبلغ الرجم بعض ما يصاحبها من العذاب ، فهم يفرقون
الزانى ، ويحرقونه ، ويقطعون أوصاله ، ويهشمون عظامه ، ويمثلون
به أشنع تمثيل ، وأقلهم جرأة على القتل يكتفى بالسّم يدسه لمن أوجب
عليه الموت زناه ، ولو أحصينا جرائم القتل بسبب الزنا لبلغت نصف
جرائم القتل جميعا ، فاذا كان هذا هو الواقع فما الذى نخشاه من
عقوبة الرجم !!

ان الأخذ بها لن يكون الا اعترافا بالواقع ، والاعتراف بالواقع
شجاعة وفضيلة .

ويخشى البعض أن يكون فى عقوبة الرجم شيء من القسوة ، ولكن
هؤلاء نقول :

ان الرجم هو القتل لا غير ، وأن قوانين العالم كلها تبيح القتل
عقوبة لبعض الجرائم ، ولا فرق بين من يقتل شنقا أو ضربا بالهأس ،

(١) يعنى فى معظم انظار الدنيا لا كلها ، والا فلا تزال العقوبة تنفذ فى بعض الاقطار
الإسلامية كالمملكة العربية السعودية .

أو تسميها بالغاز أو صعقا بالكهرباء ، أو رجما بالحجارة أو رميا بالرصاص فكل هؤلاء يقتل ، ولكن وسائل القتل هي التي فيها الاختلاف ، ولا فرق في النتيجة بين الرمي بالحجارة (١) والرمي بالرصاص ، ومن كان يظن أن الموت يسرع الى المقتول بالرصاص في كل حال ويبطئ عن المرحوم بالحجارة في كل الأحوال فهو في ظنه على خطأ بين ؛ لأن الرصاص قد لا يصيب مقتلا من القتل فيتأخر موته ، وإن الحجارة قد تصيب المقتل ، وتسرع بالموت أكثر مما يسرع به الرصاص .

وأيا فأن التفكير في هذه المسألة بالذات تفكير لا يتفق مع طبيعة العقاب ، فالموت اذا تجرد من الألم والعذاب كان من أئنه العقوبات ، وأكثر الناس اليوم اذا اتجه تفكيرهم للموت فكروا فيما يصحبه من ألم وعذاب ، فهم لا يخافون الموت في ذاته ، وإنما يخافون العذاب الذي يصحبه الموت ، وإذا كان العذاب لا قيمة له مع المحكوم عليه بالموت ، فإن قيمته أن تظل محسوسة للزجر والتخويف ، وليس من مصلحة المجتمع في شيء أن يفهم أفراد أن العقوبة هيئة لينة ، لا تؤلم ، ولا تدعو للخوف ، وقد بلغت آية الزكا الغاية في ابراز المعنى حيث جاء بها : « ولا تأخذكم بها رافة في دين الله » وحيث جاء بها :

(١) أقول : أن من مقاصد الشريعة بالحدود الزجر ، وإذا علم المفكر في القتل أنه سيجرم بالحجارة ، وقد يطول به الرجم حتى يموت فإن ذلك يكون زاجرا له أكثر من الرمي بالرصاص أو الصعق بالكهرباء ، أو الخنق بالغاز .

« وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » ذلك أن الرأفة بالمجرمين تشجع على الاجرام ، والعذاب الذي يصحب العقوبة هو الذي يؤدب من أجرم ، ويزجر من لم يجرم « (١) » .

عقوبة الزنا في القوانين الوضعية :

قدمنا ان الشريعة الاسلامية تعاقب على جريمة الزنا في حد ذاتها سواء أوقعت من محصن - متزوج - أم من غير محصن ، وان فرقت بين العقوبتين ، وانما اعتبرت العقوبة حقا لله تعالى ، صيانة للمجتمع عن الفساد ، وليس للمجنى عليه حق التنازل عنها لأنها من حق المجتمع كله ، لا من حقه وحده ، وليس لولى الأمر أو القاضى التصرف في العقوبة بالتخفيف ، أو الزيادة ، أو الالغاء .

بعض القوانين لا يعاقب على الزنا :

وعلى النقيض من ذلك لا تعاقب قلة من التشريعات على الزنا ولو وقع من متزوج أو زوجة ، ومن هذه القوانين القانون الانجليزي ؛ لأن لفائدة من معاقبة من لا تردعه مبادئ الأخلاق ، ولأن اثاره الفضيحة قد ينجم عنها ضرر للأسرة ، أبلغ مما يترتب للمجتمع ، وإذا خول للزوج المجنى عليه وحده الحق في تحريك الدعاوى فإن العقاب يتوقف عندئذ على مزاجه ، ودرجة تأثره والجزاء الطبيعي في نظر هذه التشريعات هو الحكم بالطلاق ، أو الفرقة .

(١) التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ج ١ ص ٦٤١ - ٦٤٤

أما قولهم : من لم تؤثر فيه قوانين الأخلاق لافائدة من عقوبته ، فمغالطة مكشوفة ، فقوانين الأخلاق في أزهى العصور الأخلاقية لم تكن ، ولن تكون هي الوسيلة الفعالة القوية في البعد بالناس كافة عن الرذائل ، ومقارفة الرذائل والشرور ، والقوانين الأخلاقية ان أفادت مع أصحاب الفطر الطاهرة ، والقلوب النيرة ، والنفوس الخيرة ، فلن تفيد مع المجرمين الذين استمروا الجريمة ، وانساقوا في تيار الأهواء والشهوات ، واستولت على مشاعرهم اللذة الحيوانية فكان لا بد لهؤلاء من زاجر وراعى وهي العقوبة •

وأما زعمهم أن في العقوبة اثاره للفضيحة ، وقد ينجم عنها من الضر للأسرة أبلغ مما يصيب المجتمع فمغالطة أيضا ، فان الأسرة عماد المجتمع ، فاذا صلحت صلح المجتمع ، واذا فسدت فسدت المجتمع فالسكوت على الجريمة بحجة الإبقاء على الأسرة ، ليس فيه إبقاء عليها ، وانما هو هدم لها ، وترك للفساد ينتقل من فرد الى فرد ، ومن أسرة الى أسرة حتى يعم الأمة كلها •

غالبية القوانين الوضعية :

وقد توسطت غالبية القوانين الوضعية بين المذهبين ، فلم تعاقب على كل وطء في غير حلال أى على الفعل باعتباره رذيلة في ذاته كما هو الشأن في الشريعة الإسلامية •

وانما جعلت العقاب على الفعل الذي يصدر من شخص متزوج على اعتبار أن فيه انتهاكا لحرمة الزوجية ، ولا تعجز في الوقت ذاته تحريك

الدعوى الا بناء على شكوى من المجنى عليه الذى له التنازل عن
الدعوى فى أى حالة كانت عليها ، فتتقضى بهذا التنازل •

والقانون الفرنسى — وهو الذى اعتمدت عليه بعض الدول
الاسلامية التى تأخذ بالقوانين الوضعية فى أحكامها — يعاقب على
الزنا اذا حصل من امرأة متزوجة ، أو رجل متزوج ، ويفرق بين جريمة
الزوج ، وجريمة الزوجة من عدة وجوه :

(١) فالجريمة لا تقوم بالنسبة الى الزوج الا اذا وقع منه الزنا فى
منزل الزوجية ، بخلاف الزوجة فان الجريمة تقوم اذا وقعت منها فى
أى مكان •

(٢) وتعاقب الزوجة على الزنا بالحبس لغاية سنتين ، بينما يعاقب
الزوج بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور •

(٣) وللزوج أن يعفو عن الزوجة بعد الحكم النهائى عليها ، ومن
باب أولى يجوز التنازل قبل الحكم النهائى عليها ، وأما الزوجة فلا
حق لها الا فى التنازل السابق عن الحكم النهائى •

أما ان وقع الزنا بين غير متزوجين ، وكان برضا المزنى بها ، وكانت
غير قاصر فلا جريمة فيه وبالتالي فلا عقوبة ، وان وقع بغير رضاها
فهى جريمة اغتصاب ، وعقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ،
الا اذا كان الجانى من أصول المجنى عليها ، أو المتولين تربيتها ، أو

ملاحظتها ، أو ممن لهم سلطة عليها فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لا غير (١) .

سمو التشريع الاسلامى على القوانين الوضعية :

أما القلة من القوانين ، التى لا تحرم الزنا . ولا تعاقب عليه فهى ساقطة عن حد الاعتبار ، ولا يصح أن تكون موحدا للمقارنة بينها وبين الشريعة الاسلامية .

وأما الكثرة من القوانين التى تعاقب على الزنا فى الجملة والتى ذكرنا خلاصتها فهى التى تصلح أن نعقد بينها وبين التشريعات ومن هذا العرض السريع الذى عرضناه لهذه القوانين يتبين لنا سمو التشريعات الاسلامية على القوانين الوضعية من وجوه :

(١) ان الشريعة الاسلامية تعاقب على الجريمة فى حد ذاتها ، أما القوانين الوضعية فبعضها لا يعاقب عليها قط ، وبعضها يعاقب عليها لما فيها من انتهاك حرمة الزوجية .

وليس من شك فى أن ترتيب العقوبة على الجريمة أصلح للمجتمع ، وأدعى الى تطهيره من هذا المرض الخطير الذى يهدد الأسرة والمجتمع لما فيه من اختلاط الأنساب ، وانتهاك الأعراض ، وقول الأمراض ولا سيما التناسلية منها .

(١) شرح قانون العقوبات للدكتور محمود مصطفى من ص ٢٢٠ - ٢٣٦ ، ٢٥٧ - ٢٦٣

(٢) ان الشريعة الاسلامية لا تعتبر رضا المزنى بها مبررا لعدم اعتبار الزنا جريمة وبالتالي لعدم العقوبة ، بخلاف القوانين فانها اعتبرت الرضا نافيا للجريمة •

ومعنى هذا جعل التشريع تبعا للأهواء ، والشهوات ، ومساعدة على تفشى الانحراف والفساد فى المجتمع اذ الغالب — لا تقع هذه الجريمة الا بالتراضى ، وصدق الحق تبارك وتعالى فى قوله : « ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض »

(٣) ان الشريعة الاسلامية تجعل العقوبة من حق الله ، أو بمعنى آخر من حق المجتمع كله لأن معظم الضرر يعود على المجتمع كله ، فمن ثم لا يجوز للحاكم ، أو القاضى الاعفاء أو التخفيف منها ، كما لم يعتبر تنازل المجنى عليه مغيرا من صفة الجريمة ، ولا رافعا للعقوبة ، لأن ذلك ليس حقا متمحضا له يتصرف فيه كما يشاء ، وانما هو حق الجماعة ، والضرر لا يقع على المجنى عليه ، بقدر ما يقع على الجماعة كلها •

(٤) ان الشريعة الاسلامية تعتبر زنا الزوج جريمة يستحق عليها العقاب سواء آكان ذلك فى منزل الزوجية أم لا ، بخلاف القوانين الوضعية فلا تعتبره جريمة الا اذا كان فى منزل الزوجية ، ومعنى هذا حصر الجريمة فى أضيق حدودها ، وفتح الأبواب للتحايل على القانون ، اذ لا يعدم الزوج أمكنة أخرى كثيرة لاشباع شهواته ،

ورغباته لأنه لا ينطبق عليها نص القانون ، وفي ذلك ما فيه من فتح أبواب للفسق ، والفجور ، وتضييق أبواب العفة ، والتحصن .

(٥) ان الشريعة الاسلامية تعاقب على الزنا اما بالجلد أو بالرجم ، وهى عقوبة رادعة زاجرة لا محالة ، أما القوانين الوضعية فلا تعاقب الا بالحبس وهى عقوبة لا تؤلم الزانى ايلاما يحمله على هجر اللذة التى يتوقعها وراء الجريمة ولا تثير فيه من العوامل النفسية المضادة ما يصرف العوامل النفسية الداعية الى الجريمة أو كبثها ، وليس من شك فى أن عقوبة الحبس أدت الى اشاعة الفساد والفاحشة ، وأكثر الناس الذين يستمسكون عن الزنا اليوم ، ويستعصمون عن الوقوع فيه لا تصرفهم عنه عقوبة الحبس ، وانما يصرفهم عنه الدين ، وماله من سلطان على النفوس ، أو الأخلاق الفاضلة التى لم يعرفها أهل الأرض قاطبة الا عن طريق الدين ، وهذا هو السر فى أن البيئات التى لا يقوم فيها وازع الدين ، أو وازع الأخلاق تكثر فيها فاحشة الزنا والاستهانة بالأعراض ويكثر فيها تبعا لذلك الأولاد غير الشرعيين .

(٦) ان عقوبة الزنا فى الشريعة الاسلامية لم تجيء ارتجالا ، ولم توضع اعتباطا وانما جاءت بعد علم صحيح بتكوين الانسان وعقليته ، وتقدير دقيق لغرائزه وميوله ، ووضعت لتحفظ مصلحة الفرد ، ومصلحة الجماعة فهى عقوبات علمية تشريعية .

أما كونها علمية فلانها وضمت على أساس العلم بالنفس البشرية ، وأما كونها تشريعية فلانها شرعت لمحاربة الجريمة ، وهذه ميزة تمتاز

بها العقوبات التى وضعتها الشريعة لجرائم الحدود ، وجرائم القصاص ولا تكاد توجد هذه الميزة فى عقوبة من العقوبات التى تطبقها القوانين الوضعية .

ولا ريب فى أن العقوبة التى تقوم على فهم نفسية المجرم هى العقوبة التى يكتب لها النجاح لأنها تطارب الاجرام فى نفس الفرد ، وتحفظ مصلحة الجماعة ، ثم هى بعد ذلك أعدل العقوبات لأنها لا تظلم المجرم ، لا تحمله ما لا يطيق فى سبيل الجماعة ، وهى عادلة أيضا بالنسبة للجماعة ، لأن عدالتها للأفراد هى عدالة لمجموعهم ، ولأنها تحفظ للمجتمع حقه ، ولا تضحي به فى سبيل الأفراد ، والعقوبة التى تحايى الأفراد على حساب الجماعة إنما تضيع مصلحة الفرد ، والجماعة معا ، لأنها تؤدى الى ازدياد الجرائم ، واختلال الأمن ، ثم توهين النظام العام ، وانحلال المجتمع ، وإذا دب الانحلال ، وضاع الأمان فيه : الأمان على النفس ، وعلى العرض ، وعلى الشرف والكرامة فقل على الأفراد وعلى المجتمع العفاء .

وهكذا يتبين لنا بعد المقارنة والموازنة ، والعرض والمناقشة سمو التشريعات الاسلامية ، ودقتها ، وعدالتها ، والفرق الكبير بينها وبين القوانين الوضعية ، وإن الواجب على الأمم الاسلامية كلها أن تأخذ بالتشريعات الاسلامية ، ولا سيما فى باب الحدود ، والجنايات فقد أفلمت القوانين الوضعية فى مطاردة الرذيلة ، والقضاء على الفساد فى أقطار الغرب والشرق على السواء ، وما هى ذى الأصوات

المخلصة ، العاقلة المنصفة ترتفع بين الحين والحين في البلاد التي لا تدين بالاسلام بالشكوى، مما وصلت اليه أحوالها الاجتماعية ، والخلقية بسبب التساهل في جرائم الأعراض ، والاختلاط الذي لا حد له بين الجنسين في المدارس ، والجامعات ، والمصانع والمعامل ، والنوادي ، والحدائق ، بل وعلى قارة الطرقات .

ومع أن الغرب بدأت فيه هذه الصيحات لانزال نرى بعض البلاد الاسلامية والعربية تغذ السير في طريق التحلل والفساد ، والتقليد الأعمى من غير تبصر ، ولا تعقل ، ولا حياة ، ولم تأخذ لها عبرة مما وصلت اليه بعض المجتمعات الغربية من ضعف في القوة الحربية ، سقوطها فريسة لأعدائها من أول ضربة بسبب هذا التحلل الديني والخلقي ، والاباحية الماحجة ، التي قضت على البقية الباقية من الرجولة ، في هوس الرجال .

لقد كان لعفوبات الزنا التي جاءت بها الشريعة أثرها البعيد في محاربة الجريمة في كل زمان ومكان ، واثقك تستطيع أن تلمس هذا الأثر القوي في كل بلد يأخذ بأحكام الاسلام ، وتستطيع أن تلمسه أيضا في الفرق بين ما كنا عليه منذ خمسين سنة أو أربعين وبين ما نحن عليه الآن ، ولم تكن أحكام الشريعة تطبق في كثير من الأقطار قبل خمسين سنة ، ولكن اثرها القوي كان لا يزال متمثلا في أخلاقنا ، وعاداتنا ، وتقاليدينا ، ثم أخذ يضعف ويتضاءل على مر الأيام حتى وصل الحال الى ما نحن عليه الآن .

ومستطيع أيضا أن تلمس أثر الشريعة الإسلامية الغراء واضحا بين الشرق الإسلامي عامة ، وبين بلاد الغرب على الرغم من أن بلاد الشرق كلها تقريبا قد أخذت بقوانين الغرب ونظمه ، ودرجت على أثره ، وراحت تتشبه به حتى فيما يتصل بالأعراض ، والأخلاق ، والزنى ، والسمت ، ومع هذا فلا يزال الشرق الإسلامي ينفر من جريمة الزنا ويستفعلها ، ويحقر مرتكبها ، ويستقل كل عقوبة مهما غظمت عليها ، بينما الغرب لا يحفل بهذه الجريمة ، ولا يهتم بالأخلاق ، والأعراض ، وصيانة الأنساب على العموم والفرق بين الشرق ، والغرب هو الفرق بين الشريعة الإسلامية الغراء ، والقوانين الوضعية التي لا تنفك عن الأهواء ، كل قد ترك طابعه في الجماعة التي حكمها طويلا ، فمقوبة الشريعة العادلة الرادعة قد خلفت وراءها مجتمعا صالحا يقوم على الأخلاق الفاضلة ، واستتكار هذه الجريمة على الأقل وعقوبة القانون الهيئة اللينة على الأفراد ، المضيعة للجماعات قد تركت وراءها مجتمعا فاسدا ، منحلا تسيره الأهواء والشهوات •

ولو أنك سألت اليوم مسلما مهما كان منغمسا في حماة الزنا والشهوات فلا يمكن أن يستحسن ما يفعل ، ولا أن يحمدا ما هو فيه ، وكثيرا ما يتيقظ ضميره الديني بعد مقارفة الجريمة ، ولا يزال في ألم ، وندم ، وحسرة حتى يفضي به الأمر الى العويل والبكاء ، وهذا كله أثر من آثار تكوين الدين للضمير ووجود الايمان الحق — ولو كان خافتا — في القلوب •

انسانية الشريعة ، ورحمتها ، وعدالتها ، وحكمتها في عقوبة الزنا ، وتنفيذها :

وبعد هذه الدراسة المتأنيبة المثبتة ، لجريمة الزنا ، وعقوبتها ، وطريقة تنفيذها يتبين لكل منصف انسانية التشريعات الاسلامية ، ورحمتها ، وعدالتها ، وحكمتها ، وتحوطها ، ودرءها الحد بالشبهة وانا لنلمس هذه الخصائص والميزات في المسائل الآتية :

(١) أما رحمة هذه التشريعات فتتجلى في قصة الغامدية التي جاءت وهي حبلى واعترفت بالزنا فطلبت من النبي صلى الله عليه وسلم أن يقيم عليها الحد ، فأبى احتراماً للجنين البريء الذي في بطنها ، وقال لها اذا وضعت فأتى ، فلما وضعت أتت النبي صلى الله عليه وسلم وابنها على يدها طالبة أن يقيم عليها الحد فأبى وقال لها : حتى تقطعيه ، ثم جاءت به بعد ذلك وقد فطم ، وفي يده كسرة خبز يأكل منها ، تطلب من الرسول أن يقيم عليها الحد ، فأقام عليها الحد بعد أن تعهد أحد الصحابة بكفالة ابنها وتربيته ، فأى رحمة تدانى هذه الرحمة ؟ وليست هذه الرحمة بمعجبة ممن وصفه الله تعالى بقوله « بالمؤمنين رؤوف رحيم » .

(٢) ولنلمس تحوط الشريعة البالغ ، ودرءها الحد بأية شبهة في قصة معاذ بن مالك فقد جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم مقراً معترفاً بالزنى ، فأعرض عنه مراراً عسى أن يرجع عن اقراره ، ويكتفى بنسبه وتوبته ، ولكن الرجل أبى الا أن يقيم عليه النبي الحد ليتطهر ، فلم

يكن بد من أن يستفصل منه النبي لعل الرجل قد تجاوز في اطلاق لفظ الزنا بإرادة مقدماته ، فقال له : « لملك قبلت ، لملك لمست » ومازال يقول له لملك ... لملك ... حتى تأكد منه الرسول الحكيم أن الرجل اقترف جريمة الزنا حقيقة ، فلم يكن بد - وقد اتعت الشبهات - من أن يقيم عليه الحد .

وهذا يدل على أن الشريعة تريد بالحدود الزجر والتخويف أكثر مما تريد التنكيل ، وازهاق الأرواح بالرجم ، وإيلاء النفوس بالجلد ، أو إهدار كرامة الإنسان بالحد .

(٣) ونلمس إنسانية التشريعات الإسلامية ، وتقديرها لظروف الجان ، وحرصها على حياة الزاني غير المحصن ، من تأخير عقوبة الجلد عن المريض الذي يرجى برؤه حتى يبرأ . روى عن سيدنا على أنه قال :

« ان أمة لرسول الله صلى الله عليه زنت فأمرني أن أجلدها ، فأتيته فإذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت أن أفا جلدها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أحسنت اتركها حتى تمائل (١) » رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، وفي رواية لأبي داود : « اتركها حتى ينقطع عنها الدم » وكذلك رأى الشارع أن لا يضرب المجلود إلا بسوط وسط فلا هو بالجديد المهلك ، ولا هو بالبالى الذى لا يؤلم .

(١) في القاموس : تمائل الميل ثوب البرء .

فمن زيد بن أسلم : « أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بـسوط (١) ، فأتى بسوط قد لآن ، فقال : « فوق هذا » فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته (٢) فقال : « بين هذين » فأتى بسوط قد لآن وركب (٣) به فأمر به فجلد » رواه مالك في الموطأ عنه .

وأما المريض الذي اشتد به مرضه ، وأصبح ميتوسا من شفائه فمن الفقهاء من قال لا يحد ، ومنهم من قال يضرب (٤) بشكول به .
شماريخ ان احتمله .

يدل على هذا ما روى عن أبي أمامة بن سهل عن سعيد بن سعد ابن عباد قال :

« كان بين أبياتنا رويجل ضعيف مخدج ، فلم يزع الحي الا وهو »

(١) السوط : ما يضرب به الانسان والحيوان والغلب ما يكون من الجلد .

(٢) أى ملبته وهى طرفه .

(٣) بضم الراء وكسر الكاف على صيغة المجهول أى ركب به الراكب على الدابة وضربها به حتى لآن .

(٤) عثكالا : بكسر الملهة ، وسكون الراء قال في القاموس « كثرطاس الحومة ، والشمراخ ، ويقال عثكول وعثكولة » والشمراخ — بكسر الشين المعجمة ، وسكون الجيم ، وآخره خاء معجمة هو حصن دقيق ، والمراد هنا بالعثكال المنقود من الثقل الذى يكون فيه الفصان كثيرة ، وكل واحد من هذه الفصان يسمى شمراخا ، والعثكال بالشمراخ هو ما يعرف عند الناس « بالسياطة » .

على أمة من أماتهم يخبث بها فذكر ذلك سعد بن عباد لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ذلك الرجل مسلما ، فقال : اضربوه حده ، قالوا ، يا رسول الله انه أضعف مما تحسب ، لو ضربناه مائة قتلناه ، فقال :

« خذوا له عثكالا فيه مائة شراخ ، ثم اضربوه به ضربة واحدة (١) ففعلوا » رواه أحمد ، وابن ماجه ، ولأبي داود معناه من أبي أمامة ابن سهل عن بعض الصحابة من الأنصار فيه « ولو حملناه اليك لتبسخت عظامه ، ما هو الا جلد على عظم » .

(٤) ونلمس عدالة التشريعات في باب حد الزنا في تفرقتها بين المتزوج وغير المتزوج وتفرقتها بين الحر والعبد ، والحررة ، والأمة ، فقد جعلت الحد بالنسبة للعبد والأمة الجلد لا غير ، وذلك أخذا من قوله تعالى : « فاذا أحصن ، فإن أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من أي الحرائر — من العذاب » .

والرجم لا يتنصف فلم يبق الا الجلد ، ومن الأحاديث القولية ، والسنة العملية ، وهذا هو الذي عليه جمهور الفقهاء سلفا وخلفا ، ولم يقل بالتسوية بين الأحرار والعبيد الا فئة قليلة والأدلة من القرآن والسنة ترد عليهم .

(١) هذا الحل الكريم من النبي الرؤوف الرحيم — من الحلول الجائزة شرعا وهو مأخوذ من قوله تعالى في قصة عبده أيوب لما أقسم ليضربن امرأته مائة جلدة « وخذ بيده فمشا فأعرب به ولا سمعت » سورة ص آية ٤٤

وهذه التفرقة هي التي يدعوا اليها العقل السليم ، والمنطق القويم ، وما دامت الشريعة لم تسو بين الحر والعبد في الحقوق ، فكيف تسوى بينهما في الواجبات والعقوبات ؟ ان الحق والعدل أن يعطى الانسان بمقدار ما يأخذ ، أما أن يعطى من نفسه ، ولا يأخذ فهذا هو الظلم .

وأيضاً فالشأن في العبد والأمة الخدمة والامتهان ، ومن كان هذا شأنه لم يتوفر له من دواعي التصون ، والتعفف ، ما يعصمه عن الوقوع في الزلل ، واقتراف الخطيئات وهذا ما يجعل له بغض العذر في اقترافه هذه الجريمة ، فمن ثم خفف عنه الشارع العقوبة بجعلها الجلد دون الرجم ، ولم يسو بين الأحرار والعبيد في عقوبة الجلد وصدق الله تعالى في قوله : « وتمت . كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم » .

جد القذف

ما هو القذف ؟

القذف في اللغة : قال في لسان العرب « مادة قذف » :

« قذف بالشئ يقذف قذفا ، فاقذف : رمى ، والتقاذف الترامي ، وقوله تعالى : « قل ان رمى يقذف بالحق علام الغيوب » قال الزجاج معناه يأتي بالحق ، ويرمى بالحق كما قال تعالى : « بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه » وقذف بالكذب كذلك وقذف المحصنة أى سبها ، وفي حديث هلال بن أمية أنه قذف امرأته بشريك ، القذف هنا ، رمى المرأة بالزنا ، أو ما كان في معناه ، وأصله الرمي ، ثم استعمل في هذا المعنى حتى غلب عليه »

القذف في الشرع :

والمراد بالقذف في لسان الشرع الرمي بصريح الزنا أو نفى النسب ، وهو القذف الذي يجب به الحد شرعا .

فان كان القذف بغير الزنا ، فان كان مما يعد حراما في الشرع أو عارا في العرف عذر والا فلا .

القذف حرام ومن الكبائر :

وقد ثبتت حرمة بالكتاب والسنة

أما الكتاب ففي قوله تعالى :

« ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم • يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون • يومئذ يوفيههم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين (١) » فقد لعنهم الله ، وتوعدهم بالعذاب العظيم وكلاهما لا يكون الا على الكبائر الكبار والمعاصي العظام • وأما السنة فقد ورد في ذلك الأحاديث الكثيرة الصحيحة والحسنة منها :

(١) ما رواه الشيخان في صحيحهما بسندهما عن أبي هريرة رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اجتنبوا السبع الموبقات (٢) قيل : وما هن يا رسول الله ؟ قال : « الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات (٣) »

(١) سورة النور : ٢٢ - ٢٥ .

(١) سورة النور : ٢٢ - ٢٥ .

(٢) صحيح البخارى كتاب الحدود - باب رمى المحصنات ، وصحيح مسلم -

(٢) وأخرج البزار وابن المنذر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « الكبائر : الشرك بالله ، وقتل النفس ٠٠٠ » مثل الحديث السابق الا انه ذكر بدل السحر « الانتقال الى الاعرابية بعد الهجرة »

(٣) وروى النسائي ، وابن حبان في صحيحه ، والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الفرائض والديات والسنن ، وبعث به مع عمرو بن حزم الى اليمن ٠٠٠ » وفيه : « وكان في الكتاب : وان اكبر الكبائر الشرك ، فذكر مثل حديث أبي هريرة الأول سواء ٠ »

(٤) وروى الطبراني من حديث سهل بن أبي حشمة عن علي رفعه « اجتنب الكبائر السبع فذكرها الا أنه ذكر « التعرب (١) بعد الهجرة » بدل « السحر » وروى في المعجم الأوسط من حديث أبي سعيد « مثله » وقال « الرجوع الى الاعراب بعد الهجرة » ٠

(٥) وروى الامام البخاري في الأدب المفرد ، والطبري في التفسير ، وعبد الرزاق ، والخرائطي في « مساوىء الأخلاق » واسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » مرفوعا — يعنى الى النبي صلى الله عليه وسلم —

(١) أى الرجوع الى الاعراب والبادية .

ويؤتوفا — يعنى على الصحابى — قال : « الكبائر تسع (١) » فذكر السبعة المذكورة وزاد « الالحاد فى الحرم ، وعقوق الوالدين » الى غير ذلك من الأحاديث (٢) .

حب القذف :

ولم يكتف الشارع الحكيم بالوعيد ، والعقاب الأخرى للقاذف بل أوجب الحد لمن قذف محصنا أو محصنة بالزنا .

شروط الاحصان: وشروط الاحصان بالنسبة للمقذوف (١) الاسلام .
(٢) والعقل (٣) والبلوغ (٤) والحرية (٥) والعفة عن الزنى حتى أن من زنى مرة فى أول بلوغه ثم تاب ، وحسنت توبته ، وامتد عمره ، قذفه قاذف فلا حد عليه .

فإن أقر المقذوف المحصن على نفسه بالزنا ، أو أقام القاذف أربعة من الشهود على زناه سقط الحد عن القاذف ، وحد المقذوف وحد الزنا لثبوته عليه بالإقرار أو بالبينة وإن لم يعترف المقذوف ، أو لم

(١) الكبيرة : قيل هى ما أوجب الله عليها حدا ، وقيل : هى كل معصية توطئ عليها فاعلمها بالثبات ، أو لعنة ، وهو الأولى لأنه أهم من الأول وأشمل والأحاديث تشهد له ففيها ما فيه الحد ، وفيها ما لا حد فيه ، والتحقيق أن الكبائر أكثر من سبع ، ومن التسع — فالحد فى الأحاديث لا مفهوم له ، ولندرى من ابن عباس أنه قال : هى الى السبعين أقرب .

(٢) فتح البارى ج ٢ ص .

يُقيم القاذف البيئة على زناه حد حد القذف لا محالة فشرط إقامة الحد عليه أن يكون المقتوف محصنا .

وأما القاذف فلا يشترط فيه إلا البلوغ ، والعقل ، وهذا موضع اتفاق بين الفقهاء سواء أكان ذكرا أو أنثى ، حرا أم عبدا ، مسلما أم غير مسلم .

حد القذف بالنسبة للحرة والعبد :

اتفق العلماء قاطبة على أن القاذف إذا كان حرا فجلده ثمانون جلدة وإن كان عبدا فالجمهور على أن حله على النصف من الحر يعنى يجلد أربعين جلدة سواء أكان رجلا أم أنثى .

وذهب سيدنا عمر بن عبد العزيز ، والزهرى ، والأوزاعى ، وأهل الظاهر ، وملائقة يسيرة إلى أن حله ثمانون جلدة ، وخالف ابن حزم الظاهرية فقال بقول الجمهور .

أما إذا كان المقتوف عبدا أو أمة فلا يحد قاذفه ، وإن كان حراما لفقده شرطا من شروط الإحصان ، وهى الحرية ، يدل على ذلك ما رواه البخارى فى صحيحه بسنده عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول : من قذف مملوكه وهو برىء مما قال جلد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال » رواه البخارى ، والنسائى .

قال المهلب : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبدا لم يجب عليه الحد ، ودل هذا الحديث على ذلك ، لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة ، وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزا للأحرار من المملوكين ، فأما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ، ويتكاثرون في الحدود ، ويقتص لكل منهم إلا أن يعفو ، ولا مفاضلة إلا بالتقوى .

قال الحافظ بن حجر : وفي نقله الاجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق عن ميمر عن أيوب عن نافع : « سئل ابن عمر عن قذف أم ولد لآخر ؟ فقال : يضرب الحد صاغرا » وهذا بسند صحيح ، وبه قال الحسن وأهل الظاهر .

وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم ولد ، فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد ، وكذا كل من يقول : إنها عتقت بموت السيد وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد .

وكذلك إذا فقد المقتذوف شرطا من شروط الاحصان ، أو كان القذف غير الزنا مما يلحق بالمقتذوف المهانة والعار ، فإن القاذف لا يحد حد القذف ، ولكن يعزر وهي عقوبة متروكة تقديرها للحاكم ، أو القاضي .

ثبوت القذف :

وقد اتفق الفقهاء على أن القذف يثبت بشهادة عدلين حرين ذكرين ، واختلفاً في مذهب الامام مالك : هل يثبت الحد بشاهد ويمين ، وبشهادة النساء ؟ وهل تلزم في الدعوى فيه يمين ، وان نكل فهل يعد بالنكول ؟

ويثبت القذف أيضاً بالاقرار •

ثبوت الحد بالقرآن والسنة ، والاجماع

أما القرآن فقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات (١) ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم » (٢)

وأما السنة فقد جلد النبي صلى الله عليه وسلم الجماعة الذين رموا السيدة الحصان الرزان عائشة بالافك ، روى الامام أحمد في مسنده بسنده عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : « لما نزل عذرى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك ، ولا القرآن ، فلما نزل أمر برجلين ، وامرأة فضربوا حلهم » •

(١) المراد الحرائر العفيفات ولا يختص بالزوجات بل حكم البكر كذلك بالاجماع

(٢) سورة النور ، ٤ ، ٥

وروى الترمذى بسنده عن عائشة — رضى الله عنها — قالت :
 « لما نزل عذرى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر
 ذلك ، وتلا القرآن ، فلما نزل أمر برجلين ، وامرأة فضربوا أحدهم »
 قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ، ورواه أيضا أبو داود ،
 والنسائى ، وابن ماجه .

وجاء فى رواية أبى داود تسميتهم وهم « حسان بن ثابت ، ومسطح
 ابن أثانة ، وحننة بنت جحش ،

وأما عبد الله بن أبى رأس النفاق ، ومثير الفتنة فقد اختلفت
 الرواية فيه ، ففى بعض الروايات أنه حد ، ذكره الحاكم فى الاكليل .
 وفى بعضها أنه لم يحد تأليفا لقومه وسياسة شرعية حتى لا تحدث
 بذلك فتنة والى هذا مال ابن القيم فى « زاد المعاد فى هدى خير
 العباد » .

للقذف عقوبتان : أصلية ، وتبعية :

وقد تبين لنا من الآية الكريمة أن الشارع الحكيم رتب على القذف
 عقوبتين أحدهما أصلية ، وهى الجلد .

وثانيتهما تبعية ، وهى رد الشهادة والدفع بالفسق .

ولا تؤثر التوبة فى العقوبة الأولى باتفاق الفقهاء .

أما تأثيرها في العقوبة الثانية ففيه خلاف بين الفقهاء

فذهب الأئمة مالك ، وأحمد ، والشافعي الى أنه اذا تاب قبلت شهادته وارتفع عنه حكم الفسق ، ونقل هذا المذهب عن سعيد بن المسيب سيد التابعين وجماعة من السلف أيضا •

وذهب الامام أبو حنيفة الى أنه يرتفع الفسق بالتوبة ، ويبقى مردود الشهادة أبدا • ومن ذهب اليه من السلف القاضي شريح ، وابراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، ومكحول وغيرهم •

وهذا مبني على اختلافهم في الاستثناء : أيعود الى الجملة الأخيرة فترفع التوبة الفسق فقط ، ويبقى مردود الشهادة دائما ؟ أم يعود الى الجملتين الثانية والثالثة ؟ فمن رأى الأول قال : لا تقبل شهادته كإبي حنيفة ، ومن رأى الثاني قال تقبل شهادته بعد التوبة وهم مالك ، والشافعي ، وأحمد •

ومذهب الجمهور أرفق بالقاذف ، ويفتح له بابا لاسترجاع كرامته ، ورد اعتباره ، أما مذهب أبي حنيفة ومن وافقه فهو أنكى وأشد في الزجر ، والردع •

العفو عن القذف :

ومما ينبغي أن يعلم أن حد القذف معين محدد ، لا يجوز الزيادة عليه ، ولا النقصان منه ، كما لا يؤثر فيه عفو المقذوف عن القاذف بلغ الامام أم لا عند أبي حنيفة ، وجماعة من العلماء باعتبار أنه حق

من حقوق الله لا من حقوق العباد المستحقة لهم ، ويفصل بعض العلماء
فيقول : ان بلغ الأمر الى الامام لم يجز العفو . وان لم يبلغه جاز العفو
وقال الامام الشافعي : يصح العفو ويسقط الحد سواء بلغ الامام أم
لم يبلغ .

واختلف قول الامام مالك فمرة قال بقول الشافعي ، ومرة قال :
يجوز اذا لم يبلغ الامام ، واذا بلغ الامام لم يجز الا أن يريد بذلك
المقذوف السترة على نفسه ، وهو المشهور عنه .

منشأ الاختلاف :

والسبب في اختلاف الفقهاء اختلافهم في : أهو حق لله ، أم هو حق
للأدميين ، أم حق لكليهما ؟ فمن قال : انه حق الله لم يجز العفو كالزنا ،
فانه لا يجوز فيه العفو عن الحد ، ومن قال : انه حق الأدميين أجاز
العفو ، ومن قال انه حق لله تبارك وتعالى ، وحق للعباد فرق بين أن
يصل الى الامام ، أو لا يصل (١)

والذي يرجح عندي مذهب الامام أبي حنيفة ومن معه ؛ لأن
المفروض في الحدود أنها حق الله سبحانه ، أو بعبارة أخرى حق
المجتمع ، وفي اقامتها صيانة المجتمع عن الفساد ، ولأن العفو يغالبها
ما يكون عن شفاعات ، ووساطات محرجة ، فيكون في تنفيذه قطع

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٤١٤ .

للشفاعات ، والوساطات في الحدود ، وزجر لهؤلاء الذين يجرحون
الناس ويرمونهم بأقبح الصفات ، وأشنع الجرائم وهو الزنا .

عدالة العقوبة الشرعية :

وقد وضع الشارع الحكيم عقوبته على أساس من العدل ، والعلم
الدقيق بالنفوس البشرية ، فجاءت عقوبة زاجرة رادعة ، ذلك أن
البواعث التي تدعو القاذف للاقتراء والاختلاق كثيرة ، منها الحسد ،
والمنافسة ، والانتقام ، والازراء بالمقذوف وهي جميعا تنتهي الى
غرض واحد يرمى اليه القاذف ، هو ايلام المقذوف وتحقيره في المجتمع
وقد جاء الجزاء على صرامته من جنس العمل ، فالقاذف يرمى الى
ايلام المقذوف ايلاما نفسيا ، فكان جزاؤه الجلد ، فالايلام البدني
يقابل الايلام النفسي ، بل هو أشد وقعا على النفس والحس معا ،
اذ أن الايلام النفسي هو بعض ما ينطوى عليه الايلام البدني ،
والقاذف أيضا يرمى من وراء قذفه الى تحقير المقذوف ، وهذا
التحقير فردي لأن مصدره فرد واحد وهو القاذف ، فكان جزاؤه
أن يحقر من الجماعة كلها ، وأن يكون التحقير العام بعض العقوبة
التي تصيبه ، فتسقط عدالته ، ولا تقبل له شهادة أبدا ، ويوصم بأنه
من الفاسقين (١) .

(١) التشريع الجنائي الاسلامي ج ٢ ص ٦٤٦ .

وهكذا يتبين لنا جلياً أن الشريعة الإسلامية حاربت الدوافع النفسية الداعية إلى الجريمة بالدوافع النفسية المضادة ، التي تستطيع وحدها التغلب على الدوافع الداعية للجريمة وصرف الإنسان عنها ، فإذا فكر شخص ما أن يقذف آخر ليؤلم نفسه ، أو يحقر شخصه ذكر العقوبة الرادعة التي تؤلم النفس والبدن معا ، وذكر ذلك التحقير الذي تفرضه عليه الجماعة كلها ، فيصرفه ذلك عن الجريمة ، وبذلك يسان عرض المقدوف عن الاتهالك ، ويصون القاذف نفسه عن تعريضها للعقاب .

وان تغلبت العوامل الداعية إلى الجريمة مرة على العوامل النفسية الصارفة عنها ، فارتكب الجريمة كان فيما يصيب بدنه ونفسه من ألم العقوبة ، وما يلحق شخصه من تحقير الجماعة له ما يصرفه نهائياً عن معاودة ارتكاب الجريمة ، بل ما يصرفه عن التفكير فيها ، ومهما يكن من شيء فالعقوبات الشرعية في باب الحدود والقصاص ، كلها عدل وخير وبركة على الفرد والجماعة ، وعلى البشرية كلها ، وصدق الحق تبارك وتعالى حيث يقول : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون (١) » وقوله : « ونمت كلمة ربك صدقا ، وعدلا لا مبدل لكلماته ، وهو السميع العليم (٢) » صدق الله العظيم .

(١) البقرة ١٧٩ .

(٢) الأنعام ١١٥ .

عقوبة القذف في القوانين الوضعية

وتعاقب القوانين الوضعية على القذف بالحبس ، أو الغرامة ، أو
هما معا ، وسواء في هذا أن يكون القذف مما يتعلق بالعرض ، أو يخل
بالشرف أم لا ،

فالرمى بالزنا أو الطعن في النسب ، كالسباب والشتائم كلها
لا تملو الحبس أو الغرامة أو هما معا ، وهي عقوبات غير رادعة ،
ولذلك استهان الناس بتجريح الأعراض ، والسباب الفاحش ، وأصبح
الناس يتبادلون القذف ، والسباب من غير حياء ولا ارعواء ، أما
الشرعة الاسلامية فقد رتبت على القذف بالزنا أو نفى النسب عقوبات
رادعة زاجرة ، أما القذف بغير الزنا أو نفى النسب ، فقد اكتفت فيه
بالتعزير ، وهو مفوض الى رأى الامام أو القاضى ، ويختلف باختلاف
الأمم ، أو الضرر الذى ينجم عليه للفرد أو الجماعة .

حد السرقة

ما هي السرقة ؟

السرقة في اللغة : هي أخذ الشيء خفية ، وراؤها تكسر وتفتح ولم يسمع سكونها ، وتسمية الشيء المسروق سرقة مجاز .
السرقة شرعا : هي أخذ المكلف — أى البالغ العاقل — مال الغير خفية ، اذا بلغ نصابا ، من حرز ، من غير أن يكون له شبهة في هذا المال المأخوذ ، وهكذا نرى أن الشرع قيدها بقيود ، واشترط لها شروطا فمتى توفرت هذه الشروط في السرقة كانت عقوبة السارق قطع يده حدا .

والبلوغ والعقل شرطان لا بد منهما في التكاليف الشرعية ، والأصل في ذلك ما رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن حبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « رفع القلم (١) عن ثلاث : عن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يحتلم (٢) ، وعن النائم حتى يستيقظ »

ورواه البخارى في صحيحه تعليقا (٣) وموقوفا على سيدنا على فقال « وقال على لعمر : أما علمت أن القلم رفع عن المجنون حتى يفيق ،

(١) أى المؤاخلة والمسئولية .

(٢) المراد بالاحتلام البلوغ .

(٣) المعلق : هو ما حذف من مبتدأ اسناده راو أو أكثر .

وعن الصبي حتى يحتلم (١) ، وعن النائم حتى يستيقظ (٢) » •

وهذا الحديث الموقوف على سيدنا على له حكم الرفع ، لأنه يعمد أن يتكلم الصحابي في مثل هذا برأيه •

وللحديث المرفوع قصة رويت عن ابن عباس قال : « مر على بن أبي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت ، فأمر عمر برجمها ، فردها على ، وقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ، قال : صدقت فخطى عنها » •

وأما الحرز في اللغة : فهو المكان الذي يحفظ فيه ، والجمع أحراز مثل حمل ، وأحبال ، وأحرزت المتاع جعلته في الحرز ، وحرز حرز للتأكيد كما يقال : حصن حصين •

وفي الشرع الحرز قسمان : حرز بالمكان كبيت ولو بلا باب ، أو باب مفتوح ، وكصلوق ونحوه •

وحرز بحافظ كمن هو عند ماله ، ولو نائما ، وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ لأنه يبنى لقصد الأحراز فكان أقوى ، لكن لا قطع فيه إلا بعد الإخراج منه بخلاف الحرز بالحافظ فيقطع بمجرد

(١) أي يبلغ من البلوغ •

(٢) صحيح البخاري - كتاب الحدود - باب لا يرمم المجنون والمجنونة •

الأخذ ، والحرز في كل شيء معتبر بحرز مثله ، والمرجع في ذلك الى العرف ، والحرز أخذ من السنة ، وكاد أن يجمع عليه العلماء ، الا من شذ عن ذلك •

حرمة السرقة :

والسرقة من الجرائم والمحرمات التي هي الشارع عنها ، لأنها تضر بحرمة الأموال التي أجمع على حرمتها الشرائع السماوية ، والعقول البشرية السليمة •

وبحسب السارق زاجرا ورادعا أنها تخل بإيمانه ففي الحديث الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفخ الناس اليه فيها أبصارهم وهو مؤمن » •

وفي بعض الروايات بدون ذكر « ذات شرف » وفي بعضها بدون ذكر النهبة ، (١) وبحسب السياق هذا الوحيد •

(١) صحيح البخاري في مواضع : أول كتاب الاثربة ، وفي كتاب العباد - باب الزنا وشرب الخمر - وباب السارق حين يسرق ، وباب الم الزناه ، وصحيح مسلم - كتاب الايمان - باب نقصان الايمان بالمعاصي •

ثبوت الحد

وقد ثبت حد السرقة بالكتاب وبالسنة ، وبالإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى : « والسارق ، والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (١) والآية وإن جاءت مجملة ، إلا أن سنة النبي والخلفاء الراشدين ينتها غاية البيان وأما السنة فقد استفاضت بذلك الأحاديث الصحيحة والحسنة فمن ذلك :

(١) أمره صلى الله عليه وسلم بقطع يد المخزومية التي سرقت روى الشيخان في صحيحهما بسندهما عن السيدة عائشة — رضى الله عنها — زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « أن قرئنا أنهم شأن المرأة التي سرقت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد وحب (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلمه فيها أسامة بن زيد ، فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال « أمشغ في حد من حدود الله تعالى » فقال له أسامة : استغفرلى يا رسول الله ، فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) المائدة ٣٩ .

(٢) حب — بكر الحد — محبوب .

فلخطب (١) فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : « أما بعد فأنما
أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ،
وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإني — والذي نفسي بيده —
لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » ، ثم أمر بتلك المرأة التي
سرقت فقطعت يدها « قالت عائشة : « فحسنت توبتها بعد وتزوجت ،
وكانت تأتينني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم » (٢) .

(٢) أمره صلى الله عليه وسلم بقطع يد سارق المجن على عهد
روى الشيخان في صحيحهما بسندهما عن عبد الله بن عمر — رضى
الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا
في مجن ثمنه ثلاثة دراهم » وفي رواية أخرى قال « قطع النبي
صلى الله عليه وسلم يد سارق في مجن ثمنه ثلاثة دراهم » وقد رواه
البخارى من بضعة طرق عن ابن عمر ، وكذا روى مسلم هذا الحديث
من عشرة طرق عن ابن عمر — رضى الله عنهما .

(٣) وكذلك ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع يد
الرجل الذى سرق شملة رواه الدارقطني .

(١) أى خطب .

(٢) صحيح البخارى — كتاب المظالم — باب غزوة الفتح ، صحيح مسلم —
كتاب الحدود — باب قطع يد الشريف ، وغيره ، والنهى عن الشفاعة في الحدود

(٤) وكذلك أمر بقطع يد الرجل الذى سرق جملاً ، رواه ابن ماجه ، الى غير ذلك من الأحاديث والآثار .

فاذا استوفت السرقة أركانها وشروطها فقد وجب القطع ، والا فلا قطع ، وذلك كما اذا لم يتحقق شرط الخفية كالإتتهاب ، والاغتصاب ، والاختلاس ، وكذلك اذا لم يبلغ المال نصاباً ، أو لم يكن من حرز عند من يشترطه ، أو كان للأخذ شبهة فى المال الذى سرقه ، كأخذ الوالد مال ابنه خفية (١) ، أو الابن مال الأب خفية ، فلا حد فى كل ذلك ، والحدود تدرأ بالشبهات كما قال النبى صلى الله عليه وسلم .

لم لا يقطع فى الإتهاب ، والاغتصاب ، والاختلاس ، والخيانة ؟ :

الإتهاب : هو أخذ مال الغير جهراً قهراً ، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين السرقة ، والنية والنهى — بضم النون والقصر — المال المنهوب .

والاغتصاب : أخذ مال للغير ظلماً وعدواناً ، وهو يكون فى الجهر لا فى الخفية .

والاختلاس : أخذ الشيء من مالكه على سبيل الاختطاف والنقلة من صاحبه فمبناه على خفة اليد ، واتتهاز غفلة صاحبه ، ويكون فى الجهر لا فى الخفية .

(١) لقوله صلى الله وسلم للولد الذى جاء يشكو أباه «وانت ومالك لأبيك» .

وأما الخيانة : فهي الأخذ ما تحت يده مما هو مؤتمن عليه ، وهي وإن كانت في الخفاء لكنها ليست من حرز ، وذلك كالخادم المأذون له في دخول بيت مخدمه ، والطباخ ، والخفير ونحوهم •

واليك ما قاله الامام القاضي عياض رحمه الله تعالى قال : « صان الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق ، ولم يجعل ذلك في غير السرقة كالاختلاس ، والانتهاج ، والفصب لأن ذلك قليل بالنسبة الى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء الى ولاية الأمور ، وتسهل اقامة البينة عليه بخلاف السرقة ، فانه تنذر اقامة البينة عليها ، فعضم أمرها ، واشتدت عقوبتها ، ليكون أبلغ في الزجر عنها » وأما الخيانة فلعدم الحرز لأنه مأذون له في دخول البيت كالخادم ، أو في استعمال المال بالمعروف كالطباخ ، ولكنه يعزر ، ويفرم ما أخذه ، هذا الى عذاب الآخرة •

اشتراط النصاب في السرقة

أجمع العلماء سلفا وخلفا على قطع يد السارق في الجملة ، ولكنهم اختلفوا في : أيشترط في السرقة نصاب (١) أم لا ؟ واليك أقوالهم في هذا :

جمهور العلماء سلفا ، وخلفا على اشتراط النصاب في السرقة ، وذلك للأجاديث الصحاح والحسان في الصحيحين وغيرهما :

(١) النصاب : هو القدر الذي اذا تحقق في السرقة وجب الحد •

(١) روى الشيخان في صحيحهما بسندهما عن السيدة عائشة رضى الله عنها قالت : « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا » وفي رواية أخرى « لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا » وقد روى عنها من طرق عدة رواها البخارى ومسلم .

(٢) وروى الشيخان في صحيحهما بسندهما عن عائشة أيضا قالت : « لم تقطع يد سارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقل من ثمن المجن : حبة أو ترس (١) ، وكلاهما ذو ثمن » .

(٣) وروى الشيخان في صحيحهما بسندهما عن ابن عمر ما يفيد اشتراط النصاب وقد ذكرت ذلك آفا .

وخالف في هذا الظاهرية فقالوا بقطع يد السارق في القليل والكثير، قال الامام النووي : وبه قال ابن بنت الشافعى من أصحابنا — يعنى الشافعية — وحكاه القاضى عياض عن الحسن البصرى ، والخوارج . واستدلوا بقوله تعالى :

« والسارق ، والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم » فقالوا ان الآية عامة شاملة للقليل والكثير وبقوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع »

(١) المجن : بكسر الميم وفتح الجيم اسم لكل ما يستتر به الحرب ، والحبة — بفتح الحاء والجيم — الدرقة التى يتقى بها . والترس ما يتترس به فهو مثل الجعفة نأو للشك .

يلم ، ويسرق الجبل فتقطع يده » رواه الشيخان وغيرهما ، والبيضة
والجبل لا يبلغ ثمن كل منهما ربع دينار أو ثلاثة دراهم كما هو رأى
الجمهور ، وقد أجاب الجمهور بما يأتى :

(١) بأن الآية وإن كانت عامة إلا أن السنة النبوية قد بينت المراد
منها ، والسنة شارحة للقرآن ومبينة له .

(٢) أما الحديث فأجابوا عنه بعدة أجوبة منها :

(أ) بأن المراد منه بيان أن سرقة الشيء التافه القليل تؤدي الى
سرقة الشيء الكثير فيكون ذلك مؤدياً فى النهاية الى القطع .

(ب) أو بأن الحديث منسوخ بالأحاديث الصحيحة الدالة على
اشتراط النصاب .

وفى هذا الجواب نظر ؛ لأنه لا بد فى النسخ من معرفة
التاريخ حتى يتبين الناسخ من المنسوخ .

(ج) أن المراد بالبيضة بيضة الحديد التى يلبسها المحارب ، والمراد
بالجبل جبل السفينة وكلاهما يبلغ ثمنه نصاباً ، قاله الإجماع
فيما رواه البخارى وغيره عنه .

وقد عقب الامام النووى على هذا الأخير فقال : وأنكر المحققون
هذا وضعفوه ، فقالوا : بيضة الحديد ، وجبل السفينة لهما قيمة

ظاهرة ، وليس هذا السياق موضع استعمالهما ، بل بلاغة الكلام تأباه ،
ولأنه لا يذم في العادة من خاطر بيده في شيء له قدر ، وإنما يذم من
خاطرهما فيما لا قدر له ، فهو موضع تقليل لا تكثير (١) .

مقدار النصاب :

اتفق جمهور العلماء سلفا وخلفا على اشتراط النصاب في السرقة
ولكنهم اختلفوا في مقدار هذا النصاب •

مذهب الشافعي :

فذهب الإمام الشافعي الى أن النصاب ربع دينار ذهباً أو ما قيمته
ربع دينار سواء أكانت قيمته ثلاثة دراهم ، أو أقل أو أكثر ولا قطع
في أقل من ربع دينار •

قال الإمام النووي ؛ (٢) وبهذا قال كثيرون أو الأكثرون

وهو قول السيدة عائشة — رضى الله عنها — وقول عمر
ابن عبد العزيز والأوزاعي ، والليث بن سعد ، وأبي ثور ، وإسحاق
يعنى ابن راهويه وغيرهم ، وروى أيضا عن داود يعنى الظاهري •
وقال الحافظ في التمعن : (٣) : وقوله الخطابي وغيره عن عمر ،
وعثمان ، وعلى ، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال :

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٨٢ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٨٢ .

(٣) فتح الباري ج ١٥ ص ١١٥ ط المطبوع .

« إذا أخذ السارق ربع دينار قطع » ومن طريق عمرة — يعنى بنت عبد الرحمن — « أتى عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثنى عشر فقطع » ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه : « أن عليا قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفا » .
وقد استدلوا بالأحاديث الصحيحة في الصحيحين وغيرهما المصروفة بذلك فمنها :

(١) ما رواه الشيخان في صحيحيهما بسندهما عن عمرة — واللفظ لمسلم — أنها سمعت عائشة تحدث أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا » .

(٢) ورواه مسلم في صحيحه بسنده من طريق سليمان بن يسار عن عمرة أنها سمعت عائشة تحدث أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تقطع اليد الا في ربع دينار فما فوقه » وهو بمعنى الحديث الأول .

(٣) وروى البخارى في صحيحه بسنده عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير ، وعمرة ، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع يد السارق في ربع دينار » ولم يذكر فصاعدا ، وهو على مسيل الاختصار .

(٤) وروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : « ما طال على ، ولا نسيت ، القطع في ربع دينار فصاعدا » وهو وإن لم يكن صريحا في الرفع لكنه في معنى المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وله حكمه .
الى غير ذلك من الأحاديث المروية في السنن وغيرها .

مذهب مالك ، وأحمد وغيرهما :

وقال مالك ، وأحمد ، وإسحاق بن راهويه — في رواية — : تقطع يد السارق في ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، أو ما قيمته أحدهما ، ولا تقطع فيما دون ذلك ، واستدلوا بما يأتي :

(١) بالأحاديث السابقة وذلك فيما يتعلق بربع دينار .

(٢) ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما بسندهما عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع (١) سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم » وفي بعض الروايات « ثمنه ثلاثة دراهم » والثن بمعنى القيمة .

(٣) ما رواه الامام أحمد بسنده عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن عمرة ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اقطعوا في ربع دينار ، ولا تقطعوا في أدنى من ذلك » قالت : « وكان ربع الدينار قيمته ثلاثة دراهم »

(١) أي أمر بقطع لانه صلى الله عليه وسلم ما كان يراول القطع بنفسه .

وقد أجاب الأولون عن حديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم » فقد حملوه على أن هذا القدر كان ربع دينار فصاعدا ، وهي قضية عين لا عموم لها فلا يجوز ترك صريح لفظه صلى الله عليه وسلم في تحديد النصاب لهذه الرواية المحتملة بل يجب حملها على موافقة لفظه •

وكذلك الرواية الأخرى « لم تقطع يد السارق في أقل من ثمن المجن » محمولة على أنه كان ربع دينار ولا بد من هذا التأويل ليوافق صريح تقديره صلى الله عليه وسلم (١)

مذهب أبى حنيفة وغيره :

وذهب الامام أبو حنيفة وموافقوه الى أن نصاب السرقة عشرة دراهم فلا قطع في أقل منها واستدلوا بما يأتي :

(١) حديث محمد بن اسحاق عن أيوب بن موسى ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : « قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم » •

رواه أبو داود في سننه — واللفظ له — وأحمد ، والنسائي ، والحاكم •

ورواه الطحاوى بلفظ « كان قيمة المجن الذى قطع فيه رسول الله عليه وسلم عشرة دراهم » •

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، فتح الباري ج ١٥ ص ١١٥ ط الحلبي •

(٢) ما رواه النسائي بسنده عن أيمن ابن أم أيمن ، عن أم أيمن ، قالت : « لم يقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن المجن ، وثمنه يومئذ دينار » .

ورواه الطحاوي بلفظ : « لا تقطع يد السارق إلا في حجة ، وقومت يومئذ على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ديناراً أو عشرة دراهم » .

(٣) ما رواه حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولفظه :

« لا قطع فيما دون عشرة دراهم » .

وقد قال الحافظ بن حجر في الفتح ، بأن هذه الأحاديث مضطربة فلا يحتج بها ، وقال في الرواية الأخيرة : وهذه الرواية لو ثبتت لكانت نصاً في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أرطاة ضعيف ، ومدلس ، حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري (١) بل يجمع بينهما بأنه — أي النصاب — كان أولاً لا قطع فيما دون عشرة دراهم ، ثم شرع القطع في الثلاثة فما فوقها ، فزيد في تغليظ الحد ، كما زيد في تغليظ حد البخر (٢) .

(٤) وقالوا أيضاً أنه كما روى عن ابن عمر أن قيمة المجن ثلاثة دراهم ، روى عن ابن عباس وابن عمر بن العاص أن ثمن المجن كان عشرة

(١) هو الحديث الذي رواه الشيخان وغيرهما عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم « قطع اليد في ربع دينار فصاعداً » .

(٢) فتح الباري ج ١٥ ص ١١٠ ط الحلبي .

دراهم وما دام حصل الاختلاف في قيسة المجن ، فلاحياط الإخذ بالأكثر لأنه هو المتفق عليه ، أما الآخر فهو موضع خلاف ، وهو يؤدي الى الشبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات •

وهناك أقوال أخرى في تقدير النصاب وقد وصل الحافظ بن حجر بالأقوال في الاختلاف في تقدير النصاب الى عشرين قولاً فليرجع اليها من يشاء (١) •

ما الذي يقطع من السارق والسارقة ؟

قدمنا أن العلماء قاطبة أجمعوا على وجوب القطع في السرقة ، وكذلك اتفقوا على أن لفظ الأيدي يدخل تحتها اليد والرجل •

وقد اتفقوا على أن السارق اذا سرق أول مرة تقطع يده اليمنى ، واستدلوا بقراءة ابن مسعود « فاقطعوا أيماهما » وكذلك كان يقرأ أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (٢) ، وقد قل الاجماع على هذا الامام القاضي عياض •

فاذا سرق ثانياً تقطع رجله اليسرى فقد ثبت ذلك بالسنة القولية والعملية ، واختلفوا فيما اذا سرق ثالثاً : فذهب أكثرهم الى أنه تقطع

(١) فتح الباري ج ١٥ ص ٢١٤ — ١١٦ ط الحلبي •

(٢) هذا محمول على انه كان من القراءات ثم نسخ ، وقد يحمل على ان ابن مسعود واصحابه أرادوا تفسير المراد من لفظ « أيديهما » فهي قراءة تفسيرية يراد بها بيان المراد •

يده اليسرى ، واذا سرق رابعا تقطع رجله اليمنى ثم اذا سرق بعده شيئا يعزر ويحبس حتى تظهر توبته وهو المروى عن أبى بكر الصديق ، وبه قال مالك والشافعى •

وذلك لما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السارق : « ان سرق فاقطعوا يده ، ثم ان سرق فاقطعوا رجله ، ثم ان سرق فاقطعوا يده ، ثم ان سرق فاقطعوا رجله » وكذلك احتجوا بأية المحاربة وهى قوله تعالى :

« اما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم (١) » •

وكذلك احتجوا بفعل الصحابة رضى الله عنهم •

وذهب بعض الفقهاء الى أنه اذا سرق ثالثا بعد ما قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى لا يقطع بعد ذلك شيء بل يحبس ويعزر حتى يتوب ، ويكف عن السرقة •

وروى ذلك عن على رضى الله تعالى عنه أنه قال : « انى لأستحي أن لا أدع له يدا يستنجى بها ، ولا رجلا يمشى بها » •

وروى بسند صحيح عن ابراهيم النخعي قال « كانوا يقولون : لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ، ويستجى بها »
وروى بسند حسن عن عبد الرحمن بن عائذ : « أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي : اضربه ، واحبسه ، ففعل »

وهو قول الشعبي ، والنخعي ، وبه قال الامام أبو حنيفة وأصحابه ،
والامام أحمد والامام الأوزاعي •

القول بقتل السارق في المرة الخامسة :

ومن العلماء من يرى قتل السارق في المرة الخامسة ، وبه قال أبو مصعب الزهري المدني صاحب الامام مالك ، ونسب هذا الى الامام مالك ، وقد احتج القائل بهذا بما أخرجه أبو داود ، والنسائي من حديث جابر قال : « جيء بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « اقتلوه » فقالوا : يا رسول الله ، انما سرق ، قال : « اقطعوه » ثم جيء به الثانية فقال : « اقتلوه » فذكر مثله الى أن قال : فأتى به الخامسة ، فقال : « اقتلوه » قال جابر : فانطلقنا به فقتلناه ، ورميناه في بئر » •

قال النسائي : هذا حديث منكر ، ومصعب بن ثابت راويه ليس بالقوي ، وعليه هذا فلا يصح الاحتجاج به •

وقد قال بعض أهل العلم كابن المنكدر : والشافعي : ان هذا الحديث منسوخ وقال بعضهم : ان هذا خاص بالرجل المذكور ، فكان

النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على أنه واجب القتل ، ولذلك أمر بقتله من أول مرة ، ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض .

ومهما يكن من شيء فقد استقر الأمر أخيرا على أنه لا يقتل في المرة الخامسة ، وإنما يعزر ويجبس .

من أى موضع يكون القطع ؟

وقد اختلف العلماء في الحذ والموضع الذى تهطع منه اليد والرجل أما اليد فالجمهور على أن القطع من الكوع وهو المفصل الذى بين الكف والساعد .

وقال الخوارج : أن المقصود هو قطع اليد الى المنكب ، وهم بجرجون بإجماع السلف على خلاف قولهم .

وقال بعضهم المستحى هو قطع الأصابع وقتل هذا عن على واستحسنه أبو ثور ، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا عرفا بل مقطوع الأصابع ، والآية نصت على قطع الأيدي لا قطع الأصابع .

والآية وإن كانت مبهمة إلا أن هذا الاتهام قد زال ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم فقد أمر بقطع اليد من الرسغ ، والقطع من الرسغ قدر متيقن فيؤخذ به ، لأنه عقوبة ، والعقوبة يؤخذ فيها بما هو متيقن ، لا بما هو مشكوك فيه .

أما الرجل فالجمهور من الفقهاء على أن القلع من المفصل الذى فى أصل الساق يعنى الى الكعبين (١) ، وقيل : يدخل الكعبان فى القلع ، وقيل : القلع من المفصل الذى فى وسط القدم أى وسط الشراك ، وروى هذا عن سيدنا على رضى الله عنه •

العفو عن السارق :

وقد اتفق العلماء على أن لصاحب الشئ المسروق أن يففو عن السارق ما لم يرفع ذلك الى الامام أو من ينبيه عنه وهو القاضى فان رفعه فلا ، لأنه بالرفع الى الامام خرج من كونه حقا له الى كونه حقا لله ، أو بمعنى آخر حقا للجماعة كلها وذلك لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعافوا الجلود فيما بينكم فما بلغنى من جد فقد وجب » رواه أبو داود والنسائى ولقوله فى حديث الشفاعة فى المرأة المخزومية « لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » رواه الشيخان •

ولقوله صلى الله عليه وسلم لصفوان لما أراد التصديق بالرداء على مبارقة : « هلا كان ذلك قبل أن تأمئنى به ! » رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائى ، والحاكم •

(١) هو العظمان الثنايان فى أسفل الساق •

وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال : « لقي الزبير سارقا فشفع فيه ، فقيل له : حتى يبلغ الامام ، فقال : اذا بلغ الامام فلن الله الشافع والمشفع (١) » وأخرج الدارقطني من حديث الزبير موصولا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه : « اشفعوا ما لم يصل الى الوالى فاذا وصل الى الوالى فاعف عنه فلا عفا الله عنه » .

توبة السارق هل تسقط عنه الحد والتفريم ؟ :

وكذلك توبة السارق لا تسقط عنه الحد ، ولا تعفيه من حقوق الآدميين ، عند جمهور العلماء ولكنها تفيده فيما بينه وبين الله ، وفي صحيح البخارى عن عائشة - رضى الله عنها - « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد امرأة » قالت عائشة : وكانت تأتى بعد ذلك فأرفع حاجتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتأب وحسنت توبتها ، فهو يدل على أن السارق يعود الى حاله الأولى بعد التوبة الصدوق ، وأن الله يعفو عنه فيما يكون بينه وبين الله تبارك وتعالى ، وتقل البيهقي عن الشافعى أنه قال : يحتمل أن يسقط كل حق لله بالتوبة .

وهل تفيد التوبة فى رفع اسم الفسق عنه حتى تقبل شهادته أولا ؟
خلاف بين العلماء : فمنهم من قال اذا تاب قبلت شهادته لزوال فسقه ، ومنهم من قال : لا تقبل شهادته بعد الحد وان تاب ، وحديث السيدة عائشة السابق يشهد للأول ، واليه ذهب الامام البخارى قال :

(١) المشفع - بضم الميم ، وفتح الشين ، وتشديد الفاء - قابل المشفاعة .

إذا تاب قبلت شهادته « (١) وإذا قطعت يد السارق ، وكان المسروق
« إذا تاب السارق بعد ما قطعت يده قبلت شهادته ، وكل محدود كذلك
حاضرا عنده فقد اتفق الفقهاء على رده الى صاحبه ، ولا يعفيه من القطع
رد المسروق ، لأن القطع حق الله ، والفرم حق العبد ، فلا يمنع
أحدهما الآخر •

وإذا قطعت يد السارق ، ولم يكن المسروق حاضرا عنده فالجمهور
من الفقهاء على أنه يفرم ما سرق من المال •

وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه لا غرم •

حكمة الشارع في قطع يد السارق :

للتشريع الاسلامي ولا سيما في باب الحدود حكم بعضها قد يكون
ظاهرا واضحا ، وبعضها قد يدق ، ويخفى على الأنفهام الامن فتح الله
قلبه لادراك الحقائق والغوامض ، فلا تجعل من هذه الدقة وهذا
الخفاء سبيلا للطعن في التشريع ، والواجب على العاقل المفكر أن
يجهد فكره ، ويكد ذهنه عسى أن يصل الى ما دق ، وخفى من الحكم
والأمرار •

والا فليرجع على نفسه بالمجز ، والقصور عن ادراك الحكم
والأسرار ، ولا يتهم الشريعة بل يتهم نفسه ، وعقله ، وليكن له في

(١) صحيح البخاري - كتاب الحدود - باب توبة السارق •

موقف الفاروق الملهم المحدث (١) صاحب الموافقات (٢) عمر—رضي الله تعالى عنه — قدوة حسنة حينما خفى عليه حكمة تقيل الحجر الأسود في الطواف حول الكعبة فقال : « اللهم أنى أعلم أنك حجر لا تضر ، ولا تنفع (٣) ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك » رواه البخارى في صحيحه وسيدنا عمر الفاروق هو من هو ايماننا ، وعلمنا ، وفقها ، وعبقريه !! فليسعنا ما وسعه رضى الله عنه — ولنقل كما قال ربنا « وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير » (٤) وبعد هذه المقدمة اللازمة لهذا التشريع وغيره من التشريعات الاسلامية نقول وبالله التوفيق :

ان السارق حينما يفكر فى السرقة انما يريد أن يزيد كسبه من كسب غيره ويستصغر ما يكسبه عن طريق الحلال ، ويريد أن ينمي عن طريق الحرام ، وهو يفعل ذلك ليزيد من قدرته على الانفاق أو الظهور بالمظهر الخادع ، أو ليرتاح من عناء الكد والعمل ، أو ليأمن على مستقبله أو حب الاستئثار بما عند الناس ، فالدافع الذى يدفع الى السرقة هو زيادة الكسب ، أو زيادة الثراء •

(١) فى الحديث الصحيح المرفوع « لقد كان فيمن مضى محدثون ، فإن يكن فى إمتى أحد فهو عمر بن الخطاب » وبحسبه هذه الشهادة الحميدة الصادقة •

(٢) كان عمر — رضى الله عنه — يرى الراى فيتمنى أن يكون كما رأى فينزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا لما رأى ، ومحققا لما تمنى فيمن ثم سمي صاحب الموافقات •

(٣) روى أن سيدنا عليا رضى الله تعالى عنه رد على الفاروق فقال « انه يبعث يوم القيامة فيشهد لمن قبله حاجا أو مستعرا » والله اعلم بالصواب •

(٤) البقرة / ٢٨٥

وقد حاربت الشريعة الاسلامية هذا الدافع فى نفس الانسان بتقرير عقوبة القطع لأن قطع اليد أو الرجل يؤدى الى نقص الكسب ، اذ اليد والرجل كلاهما أداة العمل أيا كان ، ونقص الكسب يؤدى الى نقص الثراء ، وهذا يؤدى الى نقص القدرة على الاتحاق ، وعلى الظهور ، ويدعو الى شدة الكدح ، وكثرة العمل ، والتخوف الشديد على المستقبل

فالشريعة الاسلامية بتشريعها عقوبة القطع رفعت العوامل النفسية التى تدعو لارتكاب الجريمة بعوامل نفسية مضادة تصرف عن جريمة السرقة فاذا تغلبت العوامل النفسية الداعية ، وارتكب الانسان الجريمة مرة كان فى العقوبة والمرارة التى تعييه منها ما يظلب العوامل النفسية الصارفة ، فلا يعود للجريمة مرة ثانية •

وليس أدل على سمو التشريع الاسلامى وأصلحيته لتكوين مجتمع سليم يأمن فيه الانسان على ماله ، ماحدث فى عصور الاسلام الذهبية الأولى ، أيام أن كانت الشريعة مطبقة بنسبها وروحها ، من تكوين مجتمع فاضل مثالى فى المحافظة على الأموال ، وما هو جار الآن فى بعض البلاد الاسلامية كالمملكة العربية السعودية من أمن ضارب ببخرانه

لقد كانت هذه البلاد قبل تطبيق أحكام الشريعة فيها مسرحا للنهب والسلب ، والاعتصاب ، والسرقات فأضحت بفضل تطبيق وتنفيذ عقوبة السرقة بقطع الأيدى خير بلاد العالم كله أمنا واستقرارا ، حتى أن السائر يسير فى الصحراء اليوم واليومين والثلاثة ، والأكثر ، فلا

يعرض له أحد بسوء ، ويجد السائر الشيء ملقى فى الطريق فلا يمد اليه يدا ، وان التقطه فلتعريفه ، والاعلان عنه .

وهذا موسم الحج على كثرة الوافدين اليه ، وتعدد جنسياتهم ، وألوانهم ، لا تقع فيه حوادث سرقات ذات بال ، وغالبا ما تعود المفقودات الى أصحابها كما هى !!

ترى - أيها القارئ المنصف - لو أن هذا الموسم الذى يشهد ما يزيد عن ألف ألف مسلم ومسلمة (١) كان فى بلد لا تقام فيه الحدود فكم من ألوف السرقات كانت مستتعة ١٩ وكم من ألوف الأموال كانت مستسرق من أصحابها ١٩

وأحب أن أقول : ان القطع فى البلاد التى تطبق الشريعة الاسلامية فى عقوبة السرقة لا تنفذ فيها العقوبة الا فى حدود قليلة ضيقة ، لأن مجرد علم السارق بأنه ستقطع يده ، فان عاد قطعت رجله ... يحول بينه وبين الوقوع فى الجريمة ، بل وبين التفكير فيها ، وذلك لصراحة العقوبة وجديتها فى الزجر والتخويف ، وبذلك يصون جوارحه وأعضائه عن القطع ، وتسان أموال الناس وتحفظ ، ولا تهدد حرمتها وقد يمر العام ولا تقطع يد ، ولا رجل .

ومثل ذلك القتال ، فانه اذا فكر فى العقوبة اذا ما قتل وهى القصاص حال ذلك بينه وبين الوقوع فى القتل وبذلك يبقى على حياة غيره ، ويبقى

(١) يعنى مليوناً ، وفى هذا العام ١٣٩٢ هـ كان عدد الحجاج مليوناً وربع مليون ولا يزالون فى ازدياد ان شاء الله تعالى .

على حياة نفسه وقد أشار الله تبارك وتعالى الى هذا المعنى الدقيق بقوله سبحانه وتعالى : « ولكم فى القصص حياة يأولى الألباب ، لعلكم تتقون (١) » .

وهكذا كل الحدود الإسلامية اذا فكر الجانبى فى العقوبة وصرامتها ، وعدم التساهل فى تنفيذها فإن ذلك يكون مانعا له ، وعاصما عن الوقوع فى الجريمة فانظر — أيها القارئ القطن — الى هذه الحكمة ، والدقة فى التشريع .

ومن هنا نجد أن المجتمع الإسلامى ، فى عصور الإسلام الأولى ، وهو أفضل مجتمع عرفته الدنيا ، لم يحفظ لنا الرواة من جرائم الحدود فيه الا أحداثا تعد على الأصابع ، وهو يشهد لما ذكرت .
عقوبة السرقة فى الشرائع السماوية السابقة :

ذكر القاضى أبو بكر بن العزبى المالکى فى كتابه «الأحكام» أنه كانت عقوبة السارق فى شرع من قبلنا استرقاقه وفى قصة يوسف عليه السلام ما يشهد لذلك قال سبحانه وتعالى : « فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فى رجل أخيه ، ثم أذن مؤذن (٢) : أيتها العير انكم لسارقون قالوا — وأقبلوا عليهم — ماذا تفقدون ؟ ، قالوا : نفقد صواع (٣) الملك ، ولم جاء به حمل بعير ، وأتاه زعيم (٤) ، قالوا : تالله لقد

(١) البقرة / ١٧٩

(٢) نادى مناد .

(٣) هو الكيال الذى يكال به .

(٤) ضامن .

علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض ، وما كنا سارقين ، قالوا : فما جزاؤه ان بكتهم كاذبين ؟ قالوا : جزاؤه من وجد في رحله ، فهو جزاؤه كذلك نجزي الظالمين ، فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ، ثم استخرجها من وعاء أخيه (١) ، كذلك كدنا ليوسف (٢) ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك الا أن يشاء الله نرفع درجات من نشاء ، وفوق كل ذي علم عليم (٣) .

ثم نسخ ذلك في الشريعة العامة الخالدة ، وهي شريعة الاسلام .

وقيل : كان ذلك شرع من قبلنا الى زمن نبي الله موسى عليه السلام فنسخ بشريعته ، فعلى الأول يكون شرعنا الاسلامي ناسخا لما قبله ، وعلى هذا القول الثاني تكون شريعتنا مؤكدة للنسخ .

عقوبة السرقة في القوانين الوضعية :

أما القوانين الوضعية فتجعل عقوبة السرقة الحبس ، وهي عقوبة قد أخفقت في محاربة الجريمة على العموم ، والسرقة على الخصوص .

والسبب في هذا أن عقوبة الحبس لا توجد في نفس السارق الغوامل النفسية التي تصرفه عن الجريمة ، ذلك أن عقوبة الحبس لا تحول

(١) هذا من حسن التصرف ، ودقة التحقيق لأنه لو بدأ يوماء أخيه لربما قالوا : هذا أمر مدبر ، ولفطنا الى الحيلة

(٢) هذا يدل على جواز التحايل في الوصول الى الحق . والغرض الشريف وليس من الحيل المذمومة .

(٣) يوسف / ٧٠ - ٧٤

بين السارق ، وبين العمل والكسب الا مدة الحبس ، وهو فى محبسه .
ليس فى حاجة الى الكسب ، لأنه مكفى الحاجات ، موفر الطلبات ،
فاذا خرج من محبسه استطاع أن يعمل ، وأن يكسب ، بل ويزداد
ايغالا فى كسب المال عن طريق الحرام ، لأن بذرة الجريمة قد
انفجست فى نفسه ، وليس هناك من العوامل النفسية ما يقضى عليها ،
بل بالمعكس هناك ما يدعو الى تمتيتها ، وهو ضعف العقوبة ، وعدم
صرامتها ، بل قد يستطيع أن يخادع الناس ويظهر بمظهر الأمين ،
ويستغل ذلك فى التعاون معهم ، وفى الحصول على ما يبنى من أموال
الناس بالحرام .

وبحسبك أن قرأ احصائيات السرقات فى الدول التى لا تطبق عقوبة
القطع لترى الى أى حد استفحل هذا الداء ، وأن المجرم الواحد تكون
له من الجرائم ما يبلغ المائة أو يزيد عليها ، وهذا أقوى برهان على
اخفاق القوانين الوضعية فى مداواة جريمة البرقة والقضاء على الداء .

أما عقوبة القطع فهى ان لم تحل بين السارق وبين العمل تنقص
من قدرته على العمل والكسب نقصا كبيرا ، ففرصة زيادة الكسب مقطوع
بضياعها على كل خيال ، ونقص الكسب أو انقطاعه هو المرجح فى
أغلب الأحوال ، ثم هو لا يستطيع أن يخدع الناس ، أو يحملهم على
الثقة به ، والتعاون معه ، وكيف ؟ وأثر الجريمة فى جسده لأن يده
المقطوعة تعلن عن خيائته ، وجزيمته ، فالنتيجة التى لا يخطئها التقدير
أن جانب الخسارة مقطوع به اذا كافت العقوبة القطع ، وجانب الربح

مرجع اذا كانت العقوبة الجبس ، وفى طبيعة الناس كلهم ، لا السارق
فحسب ، أن لا ينكسوا عن عمل يرجع فيه جانب المنفعة ، وأن
لا يقدموا على عال تتحقق فيه الخسارة •
الزعم بان عقوبة السرقة لا تتفق والمدنية :

وأما اعتراضات المعارضين بأن عقوبة القطع لا تتفق هى ، وما وصلت
اليه الانسانية والمدنية فى عصرنا الحاضر — فهى مردودة ، وكأن الانسانية
والمدنية فى عصرنا هذا أن نقابل السارق بالمكافأة على جريمته ، وأن
نشجعه على السير فى غوايته وأن نعيش فى خوف ، واضطراب ، وأن
نكد ونشقى ليستولى على ثمار عملنا العاطلون ، واللصوص فى غمضة
عين •

وهل الانسانية والمدنية أن ننكر العلم الحديث ، والمنطق الدقيق ؟
وأن ننسى طبائع البشر ، وتجاهل تجارب الأمم ؟ وأن نلغى عقولنا ،
ونهمل النتائج التى وصل اليها تفكيرنا ، لنأخذ بما يقول قائل
فلا يجد عليه دليلا ! لا التهويل والتضليل والمغالطة ، والسفسطة •

ان العقوبة الصالحة حقا هى التى تقوم على أساس من علم النفس
وطبائع البشر ، وتجارب الأمم ، ومنطق العقول ، وطبائع الأشياء ،
ولا تجارى أهواء الناس وشهواتهم وهذه الأسس هى التى تقوم عليها
عقوبة القطع •

أما عقوبة الجبس فهى لا تقوم على أساس من العلم ، ولا التجربة ،
ولا تتفق هى ومنطق العقول ، ولا طبائع الأشياء •

ان أساس عقوبة القطع هو دراسة نفسية الانسان وعقليته فهي اذا عقوبة ملائمة للأفراد ، وهي فى الوقت ذاته صالحة للجماعة ، لأنها تؤدى الى تقليل الجرائم ، وتأمين المجتمع ، وما دامت العقوبة ملائمة للفرد ، وصالحة للجماعة ، فهي أفضل العقوبات وأعدلها •

ثم ان اسم العقوبة مشتق من العقاب ، ولا يكون العقاب عقابا اذا كان موسوما بالرخاوة والضعف ، بل يكون لعبا ، أو عبثا ، فالصرامة لا بد أن تمثل فى العقوبة حتى لا يصح أن تسمى عقوبة ، وأن الشريعة الاسلامية حينما قررت عقوبة القطع لم تكن قاسية ، وهى الشريعة الوحيدة فى العالم التى تتسم بالرحمة ، ولا تعرف القسوة ، وما يخاله البعض قسوة انما هو القوة والحسم اللذان تمتاز بهما الشريعة الاسلامية (١) •

ومن بعد ذلك كله فبحسبنا فى التدليل على اخفاق عقوبة الحبس فى السرقات ما يعاينه الواحد منا اليوم فى المجتمعات التى لا تقام فيها أحكام الشريعة من خوف ، وعدم أمن ، وتعرضه لضياح ماله فى أى وقت مهما كان حريصا ، وما قصه علينا الأنباء والصحف من حوادث السرقات الغريبة ، فهذا موظف كد طول الشهر ، وبقي ينتظر آخر الشهر بلهفة حتى يقبض مرتبه ليقوم بحاجات أسرته ، وتسد يد ما عليه من ديون للجزار ، والبقال ، وبائع الخضر والفاكهة ، فاذا هو يجد ثيابه صفرا

(١) ان التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون الوطنى ج ١ ص ١٠٢

من كل شيء ، ولا تسأل عن منظره ، وحالته النفسية ، وهو يدخل على زوجته وأولاده ، والكل ينتظرونه ، فإذا هو يفاجئهم بالخبر المفجع حقا ، وهو أن مرتب الشهر قد سرق منه ، وهذا رجل يجرى إلى المدينة من الريف ليشتري بعض حاجاته المهمة ، أو يقضى ديناً عليه ، فيحيط به زبانية اللصوص ، فلا يدعونه إلا وهو لا يجد ما يوصله إلى قريته وو
لقد وصل الانتكاس الخلقى ، والانحراف السلوكى أن غدت هنا وهناك مدارس تعلم فيها أنواع السرقات ، ويدرب فيها الرجال ، والنساء ، والأحداث الصغار على انتشال الأموال ، فهل رأيت أعجب من هذا ؟
بعض الشبه وردها :

لا يزال شياطين الانس والجن يلقون إلى أوليائهم بعض الشبه ، والطمون في التشريعات الاسلامية الحكيمه ، واليك بعض هذه الشبه وردها ردا علميا صحيحا .

(١) قالوا : لِمَ أوجب الشارع قطع يد السارق دون المختلس والمنتهب ، والغاصب ؟

والجواب : أن هذه التفرقة هي عين الحكمة ، لأن مدار السرقة على الخفاء ، والسارق يحاول جاهدا أن لا يقع تحت أعين الرقباء ، ولذلك لا تكثر السرقات إلا في الليل ، أو في أوقات النفوات ، حيث تجمع العيون ، ويلف الليل الكون بظلامه فاللوعاى إلى الوصول إلى الحق ، أو إقامة البيئة تكاد تكون متعذرة ، ان لم تكن غير ممكنة ، وقد أشرت إلى ذلك آتينا ، وأيضا فهذه الأمور قليلة بالنسبة إلى السرقات ، والتهب ، والغصب ، والأخذ بالقسر تكاد لا توجد

اليوم ، بخلاف السرقات ، فانها لا تزال تزداد ، وتزداد فمن ثم شدد الشارع الحكيم العقوبة على السارق حتى يكون فى ذلك صيانة للأموال •

وذلك بخلاف المنتهب ، والمختلس ، والناصب ، فان المنتهب هو الذى يأخذ المال جهرة بمرأى من الناس فيمكنهم أن يأخذوا على يديه ، ويخلصوا حق المظلوم ، أو يشهدوا له عند الحاكم ، وقد أشار النبى صلى الله عليه وسلم الى هذا المعنى فى حديث « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، وفيه » ولا ينتهب نهبة يرفع الناس اليه فيها أبصارهم وهو مؤمن ، فيه ما يدل على توفر دواعى الاثبات للشيء المنتهب ، وبحسبه زاجرا أن العيون تنظر اليه نظرا شذرا كله حقد عليه وازدراء له •

وأما المختلس فانما يأخذ المال على حين غفلة من مالكه وغيره ، فلا يخلو من نوع تفريط وتقصير يمكن به المختلس من اختلاس ، والا فمع كمال التحفظ والتيقظ لا يمكن الاختلاس فليس كالسابق لامكان الاحتراز منه ، بل هو بالخائن أشبه •

وأىضا فان المختلس يأخذ المال من غير حرز مثله غالبا ، فانه الذى يتافك ، ويختلس متاعك فى حال تخليك عنه ، وغفلتك عن حفظه ، وهذا يمكن الاحتراز منه غالبا فهو كالمنتهب ، وأما الناصب فالأمر فيه أظهر ، والدواعى متوفرة على ادائه وارجاع المصوب منه على أن الشارع الحكيم لم يترك هؤلاء من غير عقوبة ، بل كف عدوانهم بالضرب ، والنكال والسجن الطويل ، والعقوبة بأخذ المال الى غير ذلك مما يدخل

فى باب التعزير ، وأيضا فقد سمعت وعيد النبى صلى الله عليه وسلم
للمنهب بنفى الايمان عنه ، ومثله الفاصب والمختلس •

قال الامام المازرى (١) : صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها ،
وخص السرقة لقلة ما عداها بالنسبة اليها من الاقتهاب ، والغصب ،
ولسهولة اقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها وشدد العقوبة فيها
ليكون أبلغ فى الزجر •

(٢) من الشبه التى تعرض لبعض الناس أن الشريعة الاسلامية لما
جعلت عقوبة السرقة قطع اليد أو الرجل ، فلم لم تجعل عقوبة الزنا قطع
عضو التناسل ؟

وفى الحق أن ما جعلته الشريعة هو عين الحكمة والصواب ، وذلك
لأن قطع العضو يترتب عليه قطع النسل أو تقليله ، وضرر ذلك أكثر
من نفعه ، فهو وان كان زاجرا الا أن ضرره أكبر من نفعه ، لأنه يؤدى
الى خراب الكون •

وأیضا فالغرض من الحدود الزجر والردع ، وذلك متحقق فى
السرقة ، لأن أثر القطع ظاهر جلى لأنه الوسيلة الكبرى للسرقة ،
ولا كذلك قطع العضو لأنه أمر خفى ولا يمكن اظهاره بمقتضى إحياء
والفطرة •

(١) نسبة الى مائند بلتج الميم والزای بلد من بلاد المغرب الاسلامی •

وأیضا فاللذة الحاصلة للزانی أو الزانیة انما هی للبدن كله ، وما العضو الا وسیلة ، فكان من العدل ایلام البدن كله وليس ذلك الا بالجلد أو الرجم بخلاف السرقة فاللذة الحاصلة فیها نفسیة أكثر منها جسمانیة ، فكان من الحکمة ایصال الألم الى النفس ، والجسم هو الوسيلة الى الایلام ، وليس أولى بهذا من قطع العضو - البدن أو الرجل - الذی كان وسیلة الى الجريمة •

(٣) من الشبه ما أشکل على بعض الناس قديما وحديثا من أن الشارع جعل دية اليد خمسمائة دينار فكيف يقطعها فی ربع دينار !!؟

والجواب : أن هؤلاء المتراضين لو أنهم تأملوا ، وغاصوا بأفكارهم فی بحار العلم ، والتحقيق والنظر البعيد لأدركوا سمو الشریعة ، وحکمتها العالیة ، فقد احتاط الشارع الحکیم غاية الاحتیاط للأموال ، والأطراف فقطعها فی ربع دينار حفظا للأموال ، اذ لو كان نصاب القطع خمسمائة دينار أو درهم لكثرت الجناية على الأموال ، ولتحايل الناس فی السرقات وأخذوا فی كل مرة أقل من هذا القدر ، وبذلك يصونون أنفسهم عن العقوبة ، ويصلون الى ما يريدون من ابتزاز أموال الناس •

وانما جعل ديتها خمسمائة دينار حفظا لها ، وصيانة لها ، اذ لو جعل ديتها ربع دينار لكثرت الجناية على الأیدی والأطراف •

وقد أثر عن الشاعر أبي العلاء المعري أنه قال :

مالها قطعت في ربيع دينار يد بخمس مئين عسجد (١) وديت
ونستجير بمولانا من النار تناقض ما لنا الا السكوت له
ولا أدري كيف خفى الفرق على عقل أبي العلاء ، اللهم إلا أن يكون
كلامه هذا تفلسفا أو تظرفا ، أو مجانة ، وله أمثال من الفلاسفة ،
والأدياء ، والشعراء في كل عصر ، ومصر وقد أجاب بعض الفقهاء عن
الحكمة فقال :

« انها كانت ثمينة لما كانت أمانة ، فلما خانت هانت ،

وأجاب علم الدين السخاوي بقوله :

عز الأمانة أغلاها وأرخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

وروي أن الامام الكبير الشافعي — رضى الله عنه — أجاب بقوله :

هناك مظلومة غالت بقيمتها وهنا ظلمت هانت على الباري

وأجاب شمس الدين الكردي بقوله :

قل للمعري عار أينما عار

جهل الفتى وهو عن ثوب التقى عار

لا تقلد من زناد الشعر عن حكم

شعائر الشرع لم تقلد بأشعار

فقيمة اليد نصف الألف من ذهب

فإن تعدت فلا تسوى بدینار

ولله در هؤلاء العلماء فقد كشفوا عن أسرار الشريعة بثاقب فكرهم ،
ووز قلوبهم ما عمى عنه قلب أبى العلاء الفيلسوف •

الحكمة في جعل النصاب ربع دينار أو ثلاثة دراهم :

وأما تخصيص النصاب بربع دينار أو قيمتها وهو مذهب الجمهور •

فلأنه لا بد من مقدار يجعل ضابطا لوجوب القطع ، اذ لا يمكن أن
يقال يقطع بسرقة فلس أو حبة خنطة ، أو ثمرة ، أو كسرة خبز أو نحو
ذلك ، ولا يمكن أن تأتي الشريعة بهذا وتنزهت حكمة الله ، ورحمته ،
واحسانه عن ذلك فكان لا بد من ضابط يضبط النصاب وكانت الثلاثة
للدراهم أول مراتب الجمع ، وهى مقدار ربع دينار •

روى عن ابراهيم النخعي وغيره من التابعين أنهم قالوا : « كانوا لا
يقطعون فى الشيء التافه ، وذلك لأن عادة الناس التسامح فى الشيء
الحقير من أموالهم اذ لا يلحقهم ضرر بفقده •

وفي التقدير بثلاثة دراهم حكمة ظاهرة فانها كفاية المقتصد في يومه له ، ولمن يمونه غالبا ، وقوت اليوم للرجل وأهله له خطر عند غالب الناس وفي الحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم :

• من أصبح آمنا في سربه (١) ، معافى في بدنه (٢) ، عند قوت يومه (٣) فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها (٤) ، •

(١) أى نفسه وذلك إشارة الى أن المواطن في حاجة الى الصحة النفسية .

(٢) إشارة الى أن توفر الدولة للمواطن الصحة البدنية ووسائلها .

(٣) وفي هذا وجوب تأمين الدولة للمواطن وسائل الرزق والاكتساب ، وتوفير المعيشة الكريمة له - ومن لم ترق كيف سبق الإسلام الى هذه الثلاثة من منذ أربعة عشر قرنا .

(٤) اعلام المومنين ج ٢ ص ٢٥

حد الشرب

الشرب : بثلاث الشين يضى بالفتح والضم والكسر مصدر شرب الماء وغيره شربا ، وشربا ، وشربا وقرئ قوله تعالى : « فشاربون شرب الهيم » بالوجه الثلاثة وقال أبو عبيدة : الشرب - بالفتح - مصدر ، وبالحذف والضم اسمان من شرب والشراب : اسم للمشروب حالا كان أم حراما ، ولكن المراد به هنا شرب المحرم .

والمراد بالمشروب المحرم هنا المسكر خموا كان أم غيرها ، والمراد بالحد العقوبة المترتبة على شرب الخمر والمسكرات في الدنيا .

حرمة الخمر وكل فسكر :

وقد ثبتت حرمة الخمر بالكتاب ، والسنة ، والاجماع .

أي بالكتاب فقوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » إنما يريد الشيطان أن يوقع

بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ، فهل أنتم متبهون » (١) •

وهذه الآية هى آخر ما نزل فى تحريم الخمر ، ولما نزلت حرمت تحريما باتا قاطعا ، لأن الله - جلت حكمته - سلك فى تحريمها مسلك التدرج فى التشريع حتى يسهل قلع شربها من نفوس الناس فقد كانت ممتزجة بلحمهم ودمهم ، وقد نزل فى الخمر بضع آيات فى ثلاثة مواضع من كتاب الله • روى الامام أحمد بسنده عن عمر بن الخطاب أنه قال : « اللهم بين لنا فى الخمر بيانا شافيا » فنزلت هذه الآية التى فى سورة البقرة : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس ، واثمهما أكبر من نفعهما » (٢) فشربها قوم وتركها آخرون ، فدعى عمر فقرئت عليه فقال : اللهم بين لنا فى الخمر بيانا شافيا فنزلت الآية التى فى النساء : « يأيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » (٣) فكان منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة ينادى : أن لا يقرب الصلاة سكران ، فبدعى عمر فقرئت عليه فقال : اللهم بين لنا فى الخمر بيانا شافيا فنزلت التى فى

(١) المائدة ٩٠ ، ٩١

(٢) البقرة ٢١٩ .

(٣) النساء ٤٣

المائدة ، مدعى عمر فقرئت عليه ، فلما بلغ « فهل أنتم متهمون » فقال عمر : « اتهمينا » •

ورواه أيضا أبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وصححه الترمذى •

ومن هذا يتبين لنا أن آتى البقرة والنساء كانتا حلفتين من حلقات التحريم ، ومقدمتين للتحريم القاطع وقد استفيد تحريم الخمر تحريما باتا من آية المائدة من وجوه عدة •

(١) تسميتها رجسا ، وقد سمي به ما أجمع على تحريمه وهو لحم الخنزير • وذلك فى قوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة ، أو دما مسفوحا ، أو لحم خنزير فإنه رجس ، أو فسقا أهل لغير الله به » •

(٢) ومن قوله « من عمل الشيطان » لأن ما كان من عمل الشيطان حرم تناوله •

(٣) ومن قوله تعالى « فاجتنبوه » والأمر بالاجتناب للوجوب ، وما وجب اجتنابه حرم تناوله •

(٤) ومن قوله تعالى : « لعلكم تفلحون » فقد رتب الفلاح على الاجتناب •

(٥) ومن كون الشرب سببا للعداوة والبغضاء بين المؤمنين ، وتعاطى ما يوقع فى ذلك حرام •

(٦) ومن كونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وما يصد عنها
حرام •

(٧) ومن ختام الآية بقوله : « فهل أنتم متتهون » أى انتهوا ، فهو
استنهام مراد به الأمر والزجر والردع ولهذا قال عمر لما سمعها :
« انتهينا انتهينا » •

(٨) ومن قرنها بالأنصاب (١) وجعلها فى سلك واحد ، وهو الرجس
والأنصاب محرمة بالأجماع فى الاسلام •

(٩) وكذلك جعلها الله سبحانه عدلا للأوثان فقد وصفها الله فى هذه
الآية بالرجس وجعل عبادة الأوثان رجسا فى آية أخرى قال سبحانه
وتعالى « فاجتنبوا الرجس من الأوثان ، واجتنبوا قول الزور » (٢)

وأما السنة :

فقد جاء فى ذلك الأحاديث الصحيحة والحسنة المتكاثرة التى تبلغ
بمجموعها درجة التواتر •

(١) حجارة لتصب وتعبد من دون الله •

(٢) الحج ٣٠

(١) روى الشيخان في صحيحهما بسندهما عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب الخمر في الدنيا ، ثم لم يتب منها حرمها في الآخرة » (٢)

وفي رواية لمسلم « فمات وهو مدمنها لم يشربها في الآخرة » وهذا الحديث مروى عن مالك عن نافع عن ابن عمر وهو أصح الأسانيد ، ورواه أيضا النسائي (٣) وهذا الوعيد الشديد لن يكون الا على الحرام .

(٢) روى الشيخان في صحيحهما بسندهما عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن » .

.. وبهذا الوعيد الشديد بنفى الايمان لن يكون الا على الحرام .

(٣) وروى مسلم في صحيحه بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » ورواه أيضا أحمد ، وأبو داود .

(١) قيل المراد بهذا تصديه في النار حتى يستوفى عقوبته ، ثم بعد ذلك يدخل الجنة ، فإذا دخلها حرم من خمرها ، وتمنع بجميع الدائلها الأخرى ، ومع ذلك لا يتألم لعدم شربها لأنه لا يشتهيها ، ولا يحسد من يشربها كحال أصحاب المناقب في الجنة ، في الخفض والرفعة ، قال تعالى : « ونزعنا ما في صدورهم من فلأخوانا » .

(٢) صحيح البخارى - كتاب الاثربة ، صحيح مسلم كتاب الاثربة ، مستن - كتاب الاثربة - وفي التلوية أيضا .

(٤) روى البخارى فى صحيحه بسنده عن عائشة — رضى الله عنها —
قالت :

مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتغ — وهو شراب
المسل ، وكان أهل اليمن يشربونه ، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « كل شراب أسكر فهو حرام » •

(٥) وروى أبو داود بسنده عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه
وسلم قال : « لعن الله الخمر ، وشاربها ، وساقياها ، وبائعها ، ومبتاعها ،
وعاصرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، والمحمولة اليه » •

لأن اللعن هو الطرد من رحمة الله تعالى ، وهو لا يكون الا على
الحرام •

(٦) روى مسلم فى صحيحه بسنده أن النبى صلى الله عليه وسلم
قال : « ان على الله عهدا لمن شرب الخمر أن يسقيه من طينة الخبال ،
قالوا : وما طينة الخبال يا رسول الله ؟ قال : عرق أهل النار ، أو عصارة
أهل النار ، وهذا الوعيد الشديد لا يكون الا على الحرام •

(٧) روى مسلم فى صحيحه بسنده عن أبى سعيد الخدرى أنه قال :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

• يأيها الناس ان الله يخنز الخمر ، ولعل الله سينزل فيها شيئا فيبين
كان عنده منها شيء فليبعه ، وليستفح به ، فما لبث الا يسيرا حتى قال :
• ان الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ،
ولا يبيع ، فاستقبل الناس بما كان عندهم طرق المدينة فسفكوها •
فقد دل الحديث بنصه على حرمتها ، والمراد بالآية هي آية المائدة
السابقة •

(٨) روى ابن ماجه بسنده عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شارب الخمر ، كعابد
للوثن » •

فهذا زجر شديد ، ووعد عظيم حيث شبه شاربها بعابد الوثن ، وهذا
الوعد لا يكون الا على أمر محرم •

وأما الاجماع فقد أجمعت الأمة على تحريم الخمر ولم يخالف في
ذلك أحد الا من شذ •

وما يحكى عن قدامة بن مظعون ، وعمرو بن معد يكرب الزبيدي
وأبي جندل بن سهيل أنهم كانوا يشربونها تأولا لقوله تعالى : « ليس على
الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا
وعملوا الصالحات ، ثم اتقوا وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا ، والله يحب

المحسنين (١) ، فشذوذ في الفهم لا يستند الى دليل ، ولا يخرق هذا الاجماع ، وقد حاجهم علماء الصحابة ، وبينوا لهم أن الآية نزلت عتزا للذين ماتوا وكانوا يشربونها قبل تحريمها فأنزل الله سبحانه هذه الآية عذارا لهم ، ففى الصحيحين عن أنس رضى الله عنه قال :

« كنت ساقى القوم يوم حرمت الخمر فى بيت أبى طلحة ، وما شربهم الا الفضيخ : البسر والتمر فاذا مناد ينادى ، فقال : أخرج فانظر ، فخرجت فاذا مناد ينادى : ألا ان الخمر قد حرمت ، قال : فخرجت فى سكك المدينة ، فقال لى أبو طلحة : أخرج فأهرقها ، فهرقتها ، فقالوا : قتل فلان وفلان وهى فى بطونهم !! فأقول الله عز وجل « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وظننوا وعملوا الصالحات » .

وقد قال سيدنا عمر لقدامة :

« لقد أخطأت التأويل ياقدامة كيف يجامع شرب الخمر التقوى ؟! اذا اتقيت اجتبت ما حرم الله ، وقد أقام عليهم الفساروق الملهم الحد ، وقد اقترض القائلون بهذا ، وانعقد الاجماع من الأمة على التحريم ، فمن استحلها فقد كذب النبى صلى الله عليه وسلم لأنه قد علم تحريمها

ضرورة من جهة النقل ، ويكفر مستحلها ، ويكشف له عن شبهته ان كانت له شبهة ، والا عومل معاملة المرتد فيقتل (١) .
ما هي الخمر ؟ :

الخمر لغة : اختلف أهل اللغة في اشتقاق اسم الخمر على ألفاظ قريبة المعاني فقيل : سميت خمرا لأنها تخمر العقل وتستره ، ومنه خمارة المرأة لأنه يغطي رأسها ، وقيل : مشتقة من المخامرة وهي المخالطة لأنها تخالط العقل وتفقده الإدراك كلا أو بعضا ، وقيل : سميت خمرا لأنها تركت حتى أدركت يقال خمر العجين أي بلغ ادراكه وغاية صلاحيته للخبز .

والخمر تذكر وتؤنث ، والأفصح تأنيثها ، ويقال لها : الخمرة أثبتت جماعاً من أهل اللغة منهم الجوهري ، وقال ابن مالك في المثلث :
 « الخمرة هي الخمر في اللغة ، وكانت تسمى بالاثم قال الشاعر :

شربت الاثم حتى ضل عقلي كذاك الاثم تذهب بالعقول .

ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل الحقيقة أو المجاز لما ينشأ عنها من الاثم ، ولها أسماء كثيرة قيل : تسعون اسماً ، وقيل : مائة وعشرون ، وقيل مائة وتسعون .

(١) روى ابن أبي شيبة بسنده عن علي قال : « شرب نقر من أهل الشام الخمر ، وأولوا الآية المذكورة ، فاستشروا عمر فيهم فقلت : أرى أن تستتيبهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين ، والا ضربت أعتاقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله فاستتابهم فتابوا فضربهم ثمانين ثمانين » .

الخمر في الشرع :

الخمر : هي كل ما خامر العقل وخالطه سواء أكان من العنب أم من غيره ، وهذا هو الذي عليه جمهور العلماء سلفا وخلفا •

وقال الامام أبو حنيفة : البخمر : هي النبيء من ماء العنب اذا غلا فاشتد وقذف بالزبد ، وأما ماعدا المتخذ من ماء العنب فيسمى عنده نبيذا •

تحقيق الحق في تعريف الخمر :

قد أجمع العلماء قاطبة سلفا وخلفا على أن البخمر المتخذ من ماء العنب النبيء اذا غلا واشتد ، وقذف بالزبد (١) حرام ويحد شاربها بسواء أشرب قليلا أم كثيرا ، وسواء سكر أم لم يسكر •

وأما غير المتخذ من ماء العنب كالأئينة المتخذة من التمر ، أو الذرة أو الشعير ، أو العسل ، أو غيرها فما حكمه ؟!

فالجمهور من العلماء على أنه حرام ويحد شاربه وأن حكمه حكم المتخذ من ماء العنب سواء بسواء في تحريم قليله وكثيره •

وخالف في هذا النوع من المسكر الامام أبو حنيفة وأصحابه - الا الامام محمد بن الحسن فقال بقول الجمهور - فقالوا : انما يحد على السكر منه لا على مجرد شربه •

(١) الرغبة التي على وجه الماء عند اشتداد الغليان بالتخمر وطول المكث •

وهم محجوجون في هذا ، ومذهبهم ليس بالقوى ، والمعول عليه في هذا رأى الجمهور وأن الأئمة المتخذة من غير ماء العنب كالخمر المتخذ من ماء العنب حرام قليلها وكثيرها ، ويجب الحد عليها وإن لم يسكر منها بالفعل والأدلة متظاهرة على هذا •

أدلة الجمهور منها :

(١) ما رواه الشيخان - البخارى ومسلم - في صحيحيهما بسندهما « أن عمر رضي الله تعالى عنه - صعد على المنبر فقال : نزل تحريم الخمر ، وهى من خمسة أشياء من العنب ، والتمر ، والسل ، والحنطة ، والشعير ، والخمر ما خامر العقل (١) »

وعمر هو من هو علما باللغة ، وأسرارها ، والشرعية وأصولها ، والآيات القرآنية والمراد منها ، وأحاديث النبى صلى الله عليه وسلم ومحاملها ومغازيها •

وقد كان ذلك بمحضر من كبار الصحابة ، وأهل الرأى منهم ، وهم أهل اللسان ، ومن نزل بلغتهم القرآن •

(٢) ما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها - قالت : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع ، وهو شراب السل ، وكان أهل اليمن يشربونه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شراب أسكر فهو حرام » •

(١) فطام واستره ، أو خالطه حتى فقد الومى كلا أو بعضا •

وهو ظاهر في أن كل شراب مسكر من أى نوع اتخذ حرام .
(٣) روى مسلم في صحيحه بسنده عن ابن عمر قال : ولا أعلمه
الا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل خمر
حرام » .

(٤) وروى أيضا في صحيحه بسنده عن ابن عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » .
وهما ظاهران في أن كل مسكر من أى شيء كان يسمى خمرًا .

(٥) وروى البخارى ومسلم في صحيحيهما بسندهما عن أنس ابن
مالك قال : « كنت قائما على الحى استقيهم - عمومتى ، وأنا أصغرهم -
الفضيخ (١) ، فقيل : حرمت الخمر ، فقالوا : اكتمها ، فكفأناها ، قلت
لأنس : ما شرابهم ؟ قال : رطب وبسر ، فقال أبو بكر بن أنس : وكانت
خمرهم - زاد مسلم من هذا الوجه « يومئذ » - فلم ينكر أنس وهو
ظاهر في أن الخمر تتخذ من غير العنب ويسمى الشراب خمرًا .

(٦) وروى الشيخان في صحيحيهما بسندهما عن أنس بن مالك -
رضى الله عنه - قال : « كنت أسقى أبا عبيدة ، وأبا طلحة من فضيخ
زهو (٢) وتمر فجاءهم آت ، فقال : ان الخمر قد حرمت ، فقال أبو طلحة :

(١) الفُضيخ بوزن ظمير : خليط البسر والتمر ، ويطلق على خليط البسر
والرطب ، كما يطلق على الشراب المتخذ من البسر وحده ، ومن التمر وحده ،
والبسر : اسم لبلع قبل أن يصفر أو يعمر ، وعمومتي : بدل من الحى .
(٢) البسر إذا أحمر أو أصفر .

« قم يا أنس فاهرقها » فاهرقها •

(٧) وروى الشيخان أيضا في صحيحهما بسندهما عن أنس قال :
« حرمت علينا الخمر حين حرمت وما نجد - يعني بالمدينة - خمر
الأعشاب الا قليلا ، وعامة خمرنا البسر والتمر » •

(٨) وروى مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة
والعنبة » وفي رواية أخرى « الكرمة والنخلة » (١) •

وهذا صريح غاية الصراحة في أن الخمر تطلق على ما يتخذ من
غير الضب كالتمر ، والبلح ، والزبيب ، والبسر •

أدلة الإمام أبي حنيفة وأصحابه ، وأتباعه :

وقد استدلل الإمام أبو حنيفة ومتابعوه على التفرقة بين المتخذ من
ماء الضب وغيره بما يأتي :

(١) أطباق أهل اللغة على أن الخمر اسم خاص للمتخذ من ماء
الضب •

(١) لا يثاق هذا الحديث حديث عمر الأول لأن المراد معظم الخمر من هاتين
الشجرتين ، وليس المراد إزالة اسم الخمر عن المتخذ من غيرها •

(٢) بأثر ابن عمر الذي رواه البخاري في صحيحه عنه قال : « لقد حرمت الخمر ، وما بالمدينة منها شيء » مع أن المدينة كان بها أنواع من المسكرات المتخذة من التمر ، والبسر وغيرهما كالذرة ، والشعير قالوا : فلو كانت الخمر تطلق على غير النبيء من ماء العنب لما قال ابن عمر ذلك •

(٣) كما ردوا حديث « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » بأن يحيى بن معين طعن فيه •

وقد أجاب الجمهور عن أدلتهم بما يأتي :

(١) أما استدلالكم باطباق أهل اللغة ممنوع ، فقد ثبت عن بعض أهل اللغة أن المتخذ من غير ماء العنب يسمى خمرًا قال في القاموس : « الخمر ما أسكر من عصير العنب أو هو عام كالخمرة » ويذكر ، والعموم أصح لأنها حرمت وما كان بالمديفة خمر من ماء العنب ، وما كان شرابهم إلا التمر والبسر ، وهذا هو عمر والصحابه وهم العرب الأصلاء فهموا بتحريم كل ما يسكر من آية الخمر ، وأرقوا ما كان عندهم منها كما دلت على ذلك الأحاديث الصحاح المروية في الصحيحين وغيرها ، وقالوا أيضا ولو سلمنا لكم ذلك فقد ثبت تسمية كل مسكر خمرًا من الشرع فيكون حقيقة شرعية فتقدم على الحقيقة اللغوية •

(٢) وأما استدلالكم بحديث ابن عمر فقد يتنزل على جواب قول من قال : « لا خمر إلا من العنب » فقال : قد حرمت الخمر وما بالمدينة من

خمر العنب شيء ، بل كان الموجود ما يتخذ من غير العنب كالبسرة والتمر ونحوهما ، وقد فهم الصحابة من تحريم الخمر تحريم ذلك كله ، وأمروا بإراقته حتى جرت طرق المدينة بالخمر .

— (٣) وأما ود حديث « كل مسكر خمر » بأن يحيى بن معين طعن فيه فباطل ، لأن الحديث في صحيح مسلم ، وهو من أصح كتب الحديث وأوثقها ، وأحد الكتابين اللذين تلقتهما الأمة بالقبول ، وقد أسند أبو جعفر بن النحاس عن يحيى بن معين أن حديث عائشة « كل شراب أسكر فهو حرام » أصح شيء في الباب ، وقد ذكر الزيلعي في « تخريج أحاديث الهداية » أنه قال : « لم يثبت في شيء من كتب الحديث نقل هذا عن ابن معين (١) » .

الراجع والمعتمد قول الجمهور سلفا وخلفا :

والراجع والمعتمد هو قول الجمهور لكثرة الأحاديث التي تؤيدهم ، وقوة الأدلة التي استدلوا بها ، ولأنه يوصد الباب في وجه الذين يشربون الخمر ، ويسمون بها بنير اسمها ، ويزعمون أنهم لا يشربون الخمر المحرمة ، وإنما يشربون الأئبذة والمشروبات التي لا تسمى خمرًا .

(١) انظر المنى والشرح الكبير كتاب الحلود — باب حد الشرب ، ومجمع الأنهر ج ١ كتاب حد الشرب . وكتاب الأثرية وصحيح مسلم بشرح النووي — كتاب الأثرية ، وصحيح البخاري يشرحه « فتح الباري » كتاب الأثرية ج ١٠ ص ٢٦ وما بعدها .

من النبوءات النبوية الصادقة :

وقد تنبأ النبي صلى الله عليه وسلم بهؤلاء الذين يسمون الخمر - وهي كل مسكر - بغير اسمها :

(١) روى البخارى فى صحيحه بسنده عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « ليكون من أمتى أقوام يستحلون الفرق (١) ، والحريز ، والخمر والمعاذف (٢) » .

(٢) وروى الامام أحمد فى مسنده ، وابن أبى شيبة والبخارى فى التاريخ ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليشربن أناس من أمتى الخمر ، يسمونها بغير اسمها ، تغدو عليهم القيان ، وتروح عليهم المعازف » .

(٣) روى أبو داود فى سننه بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليشربن ناس الخمر ، يسمونها بغير اسمها » ورواه ابن حبان وضححه .

(٤) وروى ابن ماجه بسنده عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم « يشرب ناس من أمتى الخمر يسمونها بغير اسمها » ورواه الامام أحمد بلفظ « يستحلن طائفة من أمتى الخمر ... » وسنده جيد .

(١) الفرق - يفتحتين - : مكبال يقال أنه يسع ستة عشر رطلا .

(٢) مجمع الزهر شرح ملتقى الأبحر ج ٢ ص ٥٧٢ .

عالمسكر كثيره عقيله حرام :

ذهب الجمهور من السلف والخلف ، ومنهم مالك ، والشافعي ،
وأحمد ، ومحمد بن الحنفية الى تحريم القليل والكثير من الخمر ،
والخمر عندهم كما ذكرنا آنفا شاملة لكل مسكر — واستدلوا بما يأتي :

(١) ما رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي عن عائشة قالت : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق
فكله الكف منه حرام » فالحديث نص على حرمة القليل والكثير •

(٢) ما روى النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن قليل
ما أسكر كثيره » والأصل في النهي التحريم •

وأما الامام أبو حنيفة وأصحابه — ماعدا محمدا — فقالوا :

الخمر حرام لعينها سواء أسكرت أم لا ومرادهم النية من ماء العنب
خاصة اذا غلا واشتد وقذف بالزبد ، على خلاف بين الامام وصاحبيه في
هذا الشرط ، فالامام يشترطه والصاحبان أبو يوسف ومحمد لا يشترطان
وأما غير المتخذ من ماء العنب كالتمر ، والشعير ، والذرة ونحوها
فالحرام منه السكر لا الشرب من غير سكر •

وأما الامام محمد فرأيه كالجمهور في أن الكل حرام ويحد شارب
سواء أسكر أم لا قال في « مجمع الأنهر » وغيره من كتب الحنفية : وبه
يقتى وقالوا أيضا : والخلاف بين محمد والشيخين — أبي حنيفة وأبي

يوسف - إنما هو عند قصد التقوى بشربها ، أما عند قصد التلهي فيجرام
اجماعاً ، ويحرم القدح الأول منه ، والشرب قطرة ، ويحد شاربه وإن لم
يسكر (١) ذكره القسطنطين وغيره ، ومن ثم يتبين ضيق الخلاف وتقارب
مذهب الحنفية ومذهب الجمهور في هذا ، وقد استدلو بما يأتي :

(١) ما رواه النسائي عن ابن عباس - رضى الله عنهما - عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « حرمت الخمر لعينها قليلها ، وكثيرها ،
والسكر من شراب » وأولوا ما ورد من الأحاديث في تحريم كل مسكر
بأن المراد بالمسكر وهو القدح الأخير فقط .

ورد عليهم الجمهور بأن الحديث الذي استدلتتم به قد اختلف في
رفعه ، ووقفه ، وفي وصله ، وانقطاعه ، وعلى فرض صحته فقد
رجح الامام أحمد أن الرواية بلفظ « والمسكر » لا « السكر » ، وعلى
فرض ثبوتها فهو حديث فرد ، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث -
مع كثرتها وقوتها - الدالة على أن كل مسكر خمر وكل خمر حرام .

وأما تأويلكم الأحاديث الدالة على أن كل مسكر حرام بأن المراد
بالمسكر هو القدح الأخير فحسب فيكون هو الحرام فمردود بالروايات
الصحيحة في هذا التي ترد هذا الاحتمال .

(١) هذا يفسفه ، ويقلل من الثقة بروايته .

فقد أخرج الامام أحمد بسنده عن المختار بن فلفل قال : « سألت أنسا فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزفت وقال : « كل مسكر حرام » قال : فقلت : صدقت المسكر حرام ، فالشربة ، والشربتان على الطعام ، قال « م أسكر كثيره فقليله حرام » سنده صحيح على شرط مسلم ، والصحابي أعرف بمراد النبي ممن تأخر بعده •

وقد ناقش أبو المظفر السمعاني من قال السكر بالشربة الأخيرة فقط فقال : « أخبرونا عن الشربة التي يعقبا السكر أهى التي أسكرت صاحبها دون ما تقدم من الشرابات ، أم أسكرت بإجتمعها مع ما تقدم ، وأخذت كل شربة بحفظها من الاسكار ؟ »

فان قالو : انما أحدث له السكر الأخيرة التي حصل خبل العقل عقبها قيل لهم : وهل هذه التي أحدثت السكر الا كبيض ما تقدم من الشرابات قبلها في أنها لو انفردت دون ما قبلها كانت غير مسكرة !! فظهر أنها انما أسكرت بإجتمعها مع غيرها فحدث عن جميعها السكر •

والخلاصة أن الأجداد الكثر دلت على حرمة قليل ما أسكر كثيره ، ولو جوزنا القليل لأدى الى شرب الكثير ، فيؤدى الى ادمان شربه ففزع المفسدة ، وفي القول بحرمة القليل أيضا سد للذرائع •

الزلة شبهة في هذا المقام :

يزعم بعض الأفاكين الذين لا يفهمون المحامل الصحيحة للأحاديث أو يفهمون ولكنهم يريدون أن يبرروا شربهم للمسكرات ، وأعداء النبي والاسلام - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرب النبيذ استنادا الى ما جاء في بعض الأحاديث .

فمن ذلك ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : « كنا ننبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم عشباً فيشربه غدوة ، ونبتة غدوة فيشربه عشياً ، رواه مسلم . »

ورواه أبو داود عن عائشة أنها كانت تنبت للنبي صلى الله عليه وسلم غدوة فإذا كان من العشي تعشى فشرب على عشاءه فان فضل شيء صيته ، ثم تنبت له بالليل فإذا أصبح وتغدى شرب على غدائه قالت : نسل السقاء غدوة وعشية .

وما رواه مسلم من حديث ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبت له الزبيب من الليل في السقاء فإذا أصبح شربه يومه ، وليلته ، ومن الغد فإذا كان مساء شربه أو سقاء الخدم ، فان فضل شيء أراقه ، »

والحق أن ما كان ينبت للنبي لا يمدو ما نصنع اليوم في بيوتنا من نقيع التمر والزبيب ، وانه ما كان مسكراً قط والوقت الذي ذكرته الروايتان الأوليان لا يتسارع فيه الإسكار الى النقيع ، على أن

الرواية الثالثة دلت على أن الرسول كان يتزهد عن شربه بعد يومين ، وأنه إذا لم يجد فيه علامات الاسكار سقاء الخادم والا أراقه ، ولا ينبغي أن يظن أحد أن النبي كان يسقيه الخادم وهو مسكر ، فإن ما يحل شربه لا يحل سقيه للمخير •

ولا تعارض بين الحديثين لأن الأول يحمل على أوقات الحر فلا يترك التقيح مدة طويلة ، أما الثاني فيحمل على أن ذلك في أوقات البرد •

وقد ورد من الروايات ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم له بعض أصحابه نبيذا صنعه في دباء - قرع يابس - فنظر فيه الرسول فوجد بعض علامات الانسكار فقال : اضرب بهذا عرض الحائط فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر •

« ومن يزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب مسكرا فقد باء باثم عظيم ، أو بافك مبین ، وإنما الذي شربه كان تقيحا حلوا ، ليس فيه شائبة اسكار •

حد شرب الخمر

أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر ، وأجمعوا على وجوب الحد على شاربها سواء شرب قليلا أم كثير ، وكذلك أجمعوا على أنه لا يقتل بشرها وان تكرر ذلك منه مرارا ، حكى هذا الاجماع الترمذى وخلائق .

ولكن الروايات اختلفت فى بيان عدد الضرب وكميته ، وبأى شيء يكون الضرب أهو غير مقيد بمدد ، أم أربعون ، أم ثمانون ؟ أو الضرب بالنعال والجريد أم بالسوط ونحوه ؟

فروى البخارى فى صحيحه عن أنس :

« أن النبى صلى الله عليه وسلم ضرب فى الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين ، ولم تين الرواية عدد الضرب فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

وروى البخارى فى صحيحه أيضا عن عقبة بن الحارث :

« أن النبى صلى الله عليه وسلم أثنى بنعيمان أو ابن نعيمان وهو مسكران ، فشق عليه ، وأمر من فى البيت أن يضربوه ، فضربوه بالجريد والنعال وكتب فىمن ضربه ، ولم يبين عدد الضرب فى هذه الرواية . »

وقد جاءت روايات مسلم في الصحيح عن أنس مرة بغير تحديد كرواية البخارى ، ومرة بتحديد الحد بأربعين ، فقد روى مسلم في صحيحه بسنده عن أنس بن مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضرب في الخمر بالتمل والجريد أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ٠٠ ، وفي صحيح مسلم أيضا في قصة جلد الوليد بن عقبة قال على :

« جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ٠٠ » وعلى هذا تحمل الروايات المطلقة ولم تذكر العدد على الروايات المقيدة بأربعين ، وكذلك دلت الأحاديث على أنه كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقيدون بشيء معين في الضرب ، فبعضهم كان يضرب بيده ، وبعضهم بنعله ، وبعضهم بالجريد ، وبعضهم بالثياب • روى البخارى في صحيحه بسنده عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب ، قال : اضربوه ، قال أبو هريرة - رضى الله عنه - فمنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه ، فلما انصرف قال بعض القوم : أخزأك الله ، قال - أى النبي - : لا تقولوا هكذا لا تعينوا عليه الشيطان » •

فمن ثم نرى أن الحد في شرب الخمر ثابت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأنه كان أربعين ضربة اما بجريد ، أو بنعل ، أو بثوب أو بيد •

ولما تولى الصديق أبو بكر رضى الله تعالى عنه الخلافة نهج منهج الرسول صلى الله عليه وسلم فجلد فى الخمر أربعين ، ولم تختلف الروايات - فيما أعلم - فى تحديد عدد الضرب فى عهد الخليفة الأول رضى الله تعالى عنه وأرضاه .

واستمر الأمر على ذلك الى أن كان عهد الخليفة الثانى عمر - رضى الله تعالى عنه - ورأى تهاون الناس بشرب الخمر ، واستهتارهم بحد الخمر (١) فاستشار وجوه الصحابة فى هذا فقال سيدنا عبد الرحمن ابن عوف « أخف الحد ثمانون » يريد أن حد القذف ثمانون وهو أقل الحدود ، وكذلك أشار عليه سيدنا على بن أبى طالب فقال : « ترى أن تجعله ثمانين » فانه اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افترى فخذ حد المقرى ، يريد القاذف ، رواء مالك فى الموطأ ، فامتحسن عمر - رضى الله عنه ذلك ، وأمر به واليك ما يدل على هذا :

روى مسلم فى صحيحه بسنده عن أنس بن مالك :

« أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى برجل شرب الخمر فجلده بجردين نحو أربعين قال : فوفعه أبو بكر ، فلما كان عمر استشار

(١) روى أبو داود والنسائى قصة الشرب الذى شربه النبى صلى الله عليه وسلم يبتغين وفيه « فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : أن الناس قد اتهموا فى الشرى ، وعافروا الطوبى ، قال حننهم المهاجرين والانساق فبناهم ، واجتمعوا على أن يضربه ثمانين »

الناس فقال عبد الرحمن يعنى ابن عوف - أخف الحدود ثمانين (١)
فأمر به عمر .

وفى رواية أخرى لمسلم :

« فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى قال : ما ترون فى
جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف أرى أن تجعلها كأخف
الحدود ، قال : فجلد عمر ثمانين . »

وروى مسلم فى قصة جلد الوليد بن عتبة :

« فقال - أى عثمان - قم فاجلده فقال على : قم يا حسن فاجلده ،
فقال الحسن : ول حارها من تولى قارها - فكأنه وجد عليه - فقال :
يا عبد الله بن جعفر ، قم فاجلده ، فجلده وعلى يعد حتى بلغ أربعين
فقال : أمسك ثم قال : « جلد النبى صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد
أبو بكر أربعين وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب الى » (٢) .

والى تقدير الحد بثمانين جلدة ذهب جماهير العلماء سلفا وخلفا
استادا الى أن ذلك القدر هو ما انتهى اليه اجماع الصحابة بعد مشاورهم ،
وأنه أدعى الى الزجر ، والردع ، والعقوبة ما لم تكن زاجرة زادعة ،

(١) ينطبق الخطب أى اجلده . كأخف الحدود أو اجمله كأخف الحدود لما فى
الرواية الأخرى .

(٢) يعنى الجلد لإربعون جلدة لأنه الذى تيب عن النبى وخليفته العبدى ،
وعمل به عمر صدوا عن خلافته .

لا تكون عقوبة معتدا بها • ومن هؤلاء الأئمة أبو حنيفة ومالك ،
وأحمد ، والثوري ، والأوزاعي ، وإسحاق بن راهويه رحمهم الله
تعالى •

وذهب الامام الشافعي وأبو داود وأهل الظاهر : حده أربعون
جلدة قال الشافعي : « وللامام أن يبلغ به ثمانين ، وتكون الزيادة على
الأربعين تعزيرات على تسيبه في ازالة عقله ، وفي تعرضه للقفد ،
والقتل ، وأنواع الايذاء ، وترك الصلاة وغير ذلك •

وجبة الشافعي رضى الله عنه :

أن النبي صلى الله عليه وسلم انما جلد أربعين ، وأبو بكر جلد
أربعين ، وأما زيادة عمر فهي تعزيرات ، والتعزير الى رأى الامام ان
شاء فعله وان شاء تركه بحسب المصلحة في فعله وتركه ، فراه عمر
ففعله ، ولم يره النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ، ولا على
فتركوه ، ولو كانت الزيادة حدا لم يتركها النبي صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر رضى الله عنه ، ولم يتركها على رضى الله عنه بعد فعل عمر
وأما قول سيدنا على : « وكل سنة » أما بالنسبة للأربعين فالأمر ظاهر ،
وأما بالنسبة للثمانين فلقوله صلى الله عليه وسلم « عليكم بستى وستة
ال خلفاء المهديين من بعدى ، عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود (١) •

(١) صحيح البخارى - كتاب الاثربة ، وصحيح مسلم - كتاب الاثربة ، وكتاب

ولعل القول بمذهب الجمهور أولى وأدعى الى الزجر ، والردع ، ولا سيما أن سيدنا عليا كان من مذهبه الجلد فى الخمر ثمانين قال الامام القاضى عياض :

« المعروف من مذهب على رضى الله عنه — الجلد فى الخمر ثمانين ، ومنه قوله فى قليل الخمر ، وكثيرها ثمانون جلدة ، وروى عنه أنه جلد المعروف بالنجاشى ثمانين قال : والمشهور ان عليا رضى الله عنه هو الذى أشار على عمر باقامة الحد ثمانين كما سبق فى رواية الموطأ وغيره ، وهذا كله يرجع رواية من جلد الوليد ثمانين • قال : ويجمع بينه وبين ما ذكره مسلم من رواية الأربعين بما روى أنه جلد بسوط له رأسان فضربه برأسه أربعين فتكون جمعتها ثمانين » (١) •

ولعل فى رواية مسلم السابقة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل ، قد شرب الخمر فجلده بجريدين نحو أربعين • ما يشهد لمن قال بالثمانين ، فان الضرب أربعين جلدة بجريدين مجموعتين يؤدى الى أن يكون المبلغ فى الحد ثمانين ، ولعل هذه الرواية لم تبلغ سيدنا عليا وسيدنا عبد الرحمن بن عوف لما استشار الصحابة سيدنا عمر والا لاستدلا بها والله أعلم ، والحمد لله الذى هدانى الى هذا التحقيق فى هذا الموضوع الدقيق •

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٢٠ •

حد الحر والعبد :

وهذا الذى ذكرته فى حد شرب الخمر هو بالنسبة للأحرار وأما العبد فحدّه على النصف من الحر كما فى الزنا والقذف ، وخالف فى هذا الظاهرية فقالوا : ان حد الحر والعبد سواء •

هل التوبة تسقط الحد :

والتوبة لا تسقط الحد وذلك أن شرب المسكر يترتب عليه الحد والتفسيق ، الا أن تكون التوبة ، فيرتفع التفسيق ، وأما الحد فلا •

بم يشبّ الحد ؟ :

وقد اتفق العلماء على أنه يشبّ بالاقرار ولو مرة واحدة ، أو بشهادة عدلين ففى حديث مسلم فى قصته جلد الوليد بن عقبة : « فشهد عليه رجلان : أحدهما عمران أنه شرب الخمر ، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ » فقال عثمان : انه لم يتقيأ حتى شربها (١) •

واختلفوا فى ثبوته بالرائحة ، فذهب مالك وأصحابه ، وجمهور أهل الحجاز الى ثبوت الحد بالرائحة اذا شهد بها عند الحاكم شاهدان عدلان •

وخالف فى هذا أبو حنيفة ، والشافعى ، وأحمد ، وجمهور أهل العراق ، وجمهور علماء البصرة ، وذلك لأنه قد يكون مكرها على شربها ، أو مضطرا اليها •

(١) صحيح مسلم - كتاب الحدود - باب حد الخمر : ٢٧٨

ولأن الروائح قد تشبهه ، والحدود تدرأ بالشبهات •

ولعل الأخذ بالمذهب الأول في عصرنا هذا أولى ما دام يحصل التحقيق من أنها رائحة خمر ، إلا أن قامت البينة على الإكراه ، أو الاضطراب •

ولا يقام الحد على السكران حتى يصحو ويمود الى رشده ، روى هذا عن عمر بن عبد العزيز ، والشعبي ، وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله لأن المقصود الزجر والتكيل ، وحصوله بإقامة الحد عليه في صجوه أثم ، فينبغي أن يؤخر الحد حتى يفيق من سكره •

من تقييم الحدود ؟

وقد أجمع العلماء على أن من يقيم حدا لشرب وكذلك جميع الحدود هو الامام الأعظم ، أو من ينبيه عنه ، وفي حديث مسلم قصة جلد الوليد بن عقبة ما يدل على ذلك •

موت من يقام عليه الحد :

أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فجلده الامام أو جلاده الحد الشرعي فمات فلا دية فيه ولا كفارة فيه لا على الامام ، ولا على جلاده ، ولا في بيت المال الا ما روى عن سيدنا علي في حد شارب الخمر فقد روى الشيخان عنه أنه قال : « ما كنت أقيم على أخذ حدا فيموت فيه فأجد منه في نفسي الا صاحب الخمر لأنه ان مات وديته لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه » •

يعنى لم يسن فيه عددا معيناً ، أو لعل مراده لم يسن ما انتهوا اليه من جعل الحد ثمانين أى لم يقطعه ، والا فقد ثبتت الأحاديث الصحاح والحسن بأنه صلى الله عليه وسلم هو الذى شرع الحد ، بل جاءت بعض الروايات الصحيحة بالأربعين جلدة •

وأما من مات بالتعزير فجمهور العلماء أنه لا ضمان لا على الامام ولا على عاقلته ، ولا فى بيت المال ، وذهب الشافعية الى وجوب الضمان بالدية والكفارة ، وفى محل ضمانه قولان للشافعى أصحابهما تجب ديته على عاقلة الامام ، والكفارة فى مال الامام ، والثانى تجب الدية فى بيت المال ، وفى الكفارة على هذا وجهان : أحدهما فى بيت المال ، والثانى فى مال الامام (١) •

هل يجوز التداوى بالخمر والأنبذة :

وهنا مسألة نرى لزوما أن نعرض لها لحاجة الناس الى حكم الشرع فيها وهى التداوى بالخمر ، أو بدواء فيه خمر ، أيجوز أم لا ؟ واليك الجواب : ذهب الجمهور من العلماء سلفا وخلفا الى عدم جواز التداوى بالخمر والأنبذة ، واستدلوا لما ذهبوا اليه بالأحاديث الكثيرة منها :

(١) ما رواه مسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذى وصححه أن طارق بن سويد البجلي سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن الخمر (٢) ، فنهاه عنها ، فقال :

انما أضعها للدواء ، فقال « انه ليس بدواء ولكنه داء » •

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٢١ •

(٢) يعنى من صنعها كما يفهم من كلامه يمد

(٢) ما روى الامام أبو داود فى سنته بسنده عن أبي الدرداء قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله أنزل الداء ، والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تتداؤوا بحرام » ومن الحرام المسكر كما بنا فلا يجوز التداوى به •

(٣) وأخرج أحمد ، وأبو يعلى عن مخارق أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة ، وقد نبذت نبيذا فى جرة ، فخرج ، والنبيذ يهدر فقال : « ما هذا ؟ » قالت : فلانة اشتكت بطنها فنقعت لها ، فدفعه برجله فكسره ، وقال : « ان الله لم يجعل فيما حرم عليكم شفاء »

(٤) ما رواه أبو داود من حديث أم سلمة - رضى الله عنها - أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها ، والخمر محرمة بالكتاب والسنة والاجماع •

وقالوا أيضا من ناحية الاستدلال العقلى : تحريمها مقطوع به ، وحصول الشفاء بها أمر مشكوك فيه ، ولا يطلب المشكوك على المقطوع •

ولم يبيحوا مسكرا الا عند الضرورة الشديدة كما اذا غص بلقمة ولم يجد ما يسيغها به الا المسكر فيباح له تناول للأسافة ، وذلك محافظة على الحياة ، والمحافظة على الحياة من مقاصد الشارع الحكيم •

المجوزون للتداوى بها :

وأجاز الامام أبو حنيفة وأصحابه التداوى بها اذا أخبر بذلك طيب ، مسلم ، حاذق بهذه الشروط ، وليس هناك دواء غيرها ، واعتبروا ذلك ضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات ، وأجابوا عن الأحاديث التى استدل بها الجمهور السالفة بأنها محمولة على حالة الاختيار لا على حالة الاضطرار .

والذى يترجح عندى هو مذهب الجمهور ، وانها لا تباح للتداوى حتى لا يكون ذلك ذريعة الى شربها باسم التداوى ، واذا جاز لأحد أن يأخذ بمذهب أبى حنيفة فى المصور القديمة حيث كانت الخمر تعين دواء فى بعض الأمراض والحالات ، وحيث كان الطب قاصرا - فلا يجوز اليوم بعد ما تقدم الطب وأصبح فى الدواء الحلال مندوحة عن الخمر الحرام .

ويسجنى فى هذا ما ذكره أحد الأطباء النطاسيين وهو الدكتور محمد جعفر فى كتاب له حيث قال : « انه ما من شئ يكون فيها يتوهم أنه مفيد الا وفج الحلال ما يفتى عنه » .

واذا كان الأمر كذلك فلا حاجة لنا فى هذا العصر الى التداوى بها ، ولا سيما وقد أثبت الطب الحديث أنها مصدر لكثير من الأمراض ، وتعرض شاربها لكثير من المخاطر ، كما ستسمع عن كتب ، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله : « انها داء وليست بدواء » .

حكمة الشارح في تحريم الخمر

إن الشارح الحكيم لا يحرم شيئا إلا ويكون فيه الضرر ، والبشر ، وجلب الشقاوة للبشر في دنياهم وأجراهم ، والخمر أم الخبائث ، ومنع الأضرار ، والشروع ، وما يحصل لشاربها من نشوة ولذة ونسيان للمهم والأحزان على ما يزعم شاربوها لا يساوى عشر معشار ما يعقب شرها من آثام ، وأضرار ، ولو لم يكن فيها إلا الجناية على العقل الذي هو أعز ما منح الله الإنسان ، والجوهرة الالهية التي صار بها الإنسان إنسانا يميز بين الهدى ، والضلal ، والخير والشر ، والحلال ، والحرام لكفى ، فما بالك وهى سبب لكثير من العلل والأمراض .

ومن مقاصد الشريعة الفراء حفظ العقول والأجسام واليك ما قاله بعض نطس الأطباء ،

قال الدكتور النطاسى البارع عبد العزيز فى كتابه « الاسلام والطب الحديث » : « الخمر أساسها مادة الكحول «الكثول» بكميات مختلفة ، وهذه المادة توجد بنسبة خفيفة فى جسم الإنسان ، فى عملية المواد السكرية « الجلوكوز » مثل الموجود فى الصل ، ولها فوائد طيبة ، ولكن يظهر أن هذه الفوائد مقصورة على هذا القدر البسيط جدا ، فإن زاد عن ذلك أخذت ضررا مخصوصا اذا كان التعاطى لمدة طويلة ، فإنه يحدث التهابا مؤلما فى الأعصاب ، وفى الكلى ، وتصلبا فى الشرايين وتحجرا فى الكبد ، وضعفا فى القلب .

ورب سائل يقول : لم لا يؤخذ منه بمقدار بسيط ؟

والجواب : أن الكحول « الكحول » يختلف عن أغلب المواد في أنه حتى بالمقادير البسيطة يحدث ضعفا في قوة الإرادة ، والحكم ، وتزداد به الانفعالات النفسية ، وهذا هو الخطر ، لأن الشخص يصبح شخصا آخر ، وإرادته تصبح غير إرادته الطبيعية ، ومع علمه بضرر الزيادة في حالته الاعتيادية لا يقوى على منع نفسه ، وهو تحت تأثير البسيط منه ، وقد يحدث الشيء البسيط منه حركة انتعاش ، ولكن ضعف الإرادة يجعل الشخص عبدا لعادة شرب الخمر

قد وصفها كاتب من أكبر الكتاب الانجليز في كتابه ، وكان يتعاطى الخمر ، فقال : « انى لا أحسن أن فى شعورى ، وإدراكى الا اذا كنت متأثرا بالخمر ، ولكنى وأنا فى هذا الوقت ، وأنا سكران لأعرف نفسى الأولى » فكأنه فى الحقبة التى لا يشرب فيها يشعر بكآبة ، وبؤس ، ولا يحس نفسه سعيدا ، وكأن شيئا مهما ينقصه ، حتى اذا شرب شعر بالسعادة ، ولكنه فى هذه الحالة ليس طبيعيا (كذا) بل هو سكران ، وقد مات فى شبابه بالسل ، مع أنه لو عاش لم يبعد أن يكون أكبر شاعر ، وهنا يلاحظ أن الخمر حتى قليلها لا يزيد قوة التفكير العميق ، بل يضعفها . (١) •

د أما أضرار الخمر من الناحية الخلقية والكرامة الانسانية فحدث عنها ولا حرج ، وبحسبك أن ترى سكرانا وهو يترنح ، ويهذى ويتجدل

على الأرض فى قارة الطريق ، فبصيه الأذى والقدر لترى كيف تذهب
بالكرامة والشرف ، والحياء •

واننا لنعلم أن الانسان اذا فقد عقله ، وتميزه أنى بكل موبقة ،
ولم يتورع عن أية فاحشة فهى بحق أم الخباثت والمنكرات •

وكم تصيب فى مشاجرات ، ومنازعات وعداوات ، وحزازات ،
وماتفتح به الصحف والمجلات كل يوم من أخبار السكرارى وعربدتهم ،
وتعديهم على الدماء ، والأعراض ، والأموال ما يفنى عن طول المقال •

ثم هى من الناحية الاقتصادية مذهب للمال ، وقاضية على الأسر ،
ومخربة لليوت فكم ببيها بيعت عقارات بضمن بخس ، ونكبت أسر
وخربت بيوت ، وضاع جاء وانتقلت ثروات الى الأجانب الذين وفدوا
الى بلادنا سوقة ، ثم صاروا أصحاب رموس أموال ، وكل هذا مما
لا يجهله أحد ، ولا يختلف فيه اثنان وصدق الله حيث قال : « انما
الخمير والميسر ، والأنصاب ، والأزلام رجس من عمل الشيطان ، وصدق
رسوله حيث يقول : « انها أم الخباثت » •

مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية :

ها أنت ذا قد سمعت حكم الشريعة الاسلامية الفراء فى حكم شرب
الخمير والمسكرات وأنها حرمتها ، وأوجبت الحد على من شرب مسكرا
ليكون ذلك زاجرا عنها ، ورادعا لشاربها عن معاودة شربها •

أما القوانين الوضعية فأحلت الخمر ولم توجب على شاربها حدا ، ولا تعزيرا وانما جعلت غرامة مالية لمن كان على حال سكر بين قوى ، وكان ذلك على قارعة الطريق ، واعتبرت ذلك اختلالا بالأداب العامة •

ومن ثم يتبين لنا جلليا فرق ما بين الشريعة والقانون ، فالشريعة الاسلامية اعتبرت الشرب جريمة ، وعاقبت عليه بينما القوانين لم تعتبره جريمة فى ذاته وانما آخذت عليه بالغرامة باعتبار أن فيه اختلالا بالأمن واقلقا للراحة ، فلا مؤاخذه على من شرب فى الحانة أو فى بيته ، أو فى مجتمع ، أو فى الطريق ، ولكن لم يكن على حال سكر قوى بين •

ثم ان الحد زاجر رادع ، أما الغرامة فهى غير زاجرة ، ولا رادعة ، لأنها شئ يسير قليل ، لا تزيد عن ثمن ما يشربه فى جلسة واحدة ، ولا يكاد يؤلم من يتناول هذه المسكرات لأنها غالبا لا يشربها الا أصحاب الأيراد الكثير والدخل الوافد •

حد الحراية (قطع الطريق)

الحراية فى اللغة : قال فى القاموس : حربه حربا كطلبة طلبا سلب ماله ، فهو محروب ، وحريب •

وأما الحراية فى الشرع فالمراد به قطع الطريق على المسلمين •

وهو أن يقوم جماعة لهم قوة ومنعة ، أو واحد له قوة ومنعة باخافة المسلمين ، والتعدى على دمايتهم وأموالهم سواء أكان ذلك فى الصحراء أم فى القرى ، والأمصار مع كون القاطع والمقطوع عليه معصوم الدم (١) •

ومن العلماء من يرى أن الحراية لا تتحقق الا اذا كانت خارج المصر (٢) ، ومنهم من فضل بين أن يكون قريبا من المصر أو بعيدا عنه وسميت حراية لأن فيها اخافة المسلمين ، ومن فى حكمهم من الذميين ، وسلب الأمان عنهم بحملهم السلاح ، وقتل الأنفس ، واغتصاب الأموال ، وانتهاك الأعراض •

ثبوت الحد :

وقد ثبت الحد بالكتاب ، والسنة •

(١) الدر المختار ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٢) تفسير القرطبي ج ٦ ص ١٥١ ، نيل الأوطار للشوكاني •

أما الكتاب فقولہ تعالى :

« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينقوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » (١) .

وأما الستة :

فلما رَواه البخارى ومسلم وغيرهما بأسانيدهم عن قتادة عن أنس ابن مالك - رضى الله عنه - قال :

« أن ناسا من عكل وعريثة قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم ، وتكلموا بالاسلام فاستوخموا المدينة - وفي رواية : فاجتووا المدينة (٢) - فأمر لهم النبي صلى الله عليه وسلم بنود (٣) وراغ ، وأمرهم أن يخرجوا فليشربوا من أبوالها ، وآلبانها ، فانطلقوا حتى إذا كانوا بناحية الحرة كفروا بعد اسلامهم ، وقتلوا راعى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واستاقوا الذود فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فبعث الطلب

(١) السائدة ٣٣ ، ٣٤

(٢) أى اسابهم ذاء الجوى وهو ذاء يصيب البطن .

(٣) قطع من الإبل ، ما بين الثلاثة والمثرة ، وكانت ابل الصدقة .

فى آثارهم فأمر بهم فسمروا^(١) أعينهم ، وقطعوا أيديهم ، وتركوا فى ناحية الحرة حتى ماتوا على حالهم ، رواه البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائى والترمذى . زاد البخارى فى روايته قال أبو قلابة - هو راوى القصة عن أنس :

« هؤلاء قوم سرقوا ، وقتلوا ، وكفروا بعد إيمانهم ، وحاربوا الله ورسوله ، وعن سليمان التيمى عن أنس قال :

« إنما سمل النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعين أولئك لأنهم سملوا أعين الرعاة » رواه مسلم ، والنسائى ، والترمذى .

وعن أبى الزناد « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قطع الذين سرقوا لقاحه ، وسمل أعينهم بالنار عاتبه الله فى ذلك ، فأنزل : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ... » الآية رواه أبو داود والنسائى^(٢) .

(١) أى قتلوها بأسياخ من حديد محمية لأنهم فعلوا إبراهيم النبى ذلك فكان ذلك مقاصدة لا على سبيل المثلة ، وفى رواية « فسملوا أعينهم » والسمل : نقه المين باى شيء كان فالعنى متقارب .

(٢) صحيح البخارى - كتاب المحاربين من أهل الكفر والرد ، صحيح مسلم - كتاب القسامة - باب حكم المحاربين والمتردين ، متفقى الأخبار - كتاب الحدود - باب المحاربين وقطاع الطرق .

ومن هذه الروايات وغيرها يتبين لنا أن الآية نزلت بسبب هذه القضية ، وأن النبي . إنما جازاهم بمثل صنيعهم بالراعى حين سئل أعينهم ؟ وإنما لم يسقهم النبي صلى الله عليه وسلم — مع أن الاسلام لا يمنع الماء عمن يقام عليه الحد — لعظم جرمهم ، ولأنهم لم يقوموا بشكر نعمة الله عليهم بسقيهم من ألبان الابل وأبوالها حتى صحوا ، وكفروا هذه النعمة ، فكان اللائق بهم تظليظ عقوبتهم •

الحد على التوزيع أم على التخخير ؟

وقد اختلف الأئمة فى الحد الذى وردت به الآية الكريمة : أهو على سبيل التخخير بين هذه المقولات ، أم على سبيل التوزيع والتوزيع فيما لاختلاف جرائمهم ؟

وهذا الخلاف مبنى على معنى « أو » فى الآية الكريمة أهى للتوزيع والتوزيع أم للتخخير ؟

القاتلون بالتوزيع :

فالمجهور من العلماء :

على أن الحد فى الآية على التوزيع والتوزيع ، وأن كل حد إنما هو لحالة خاصة وإن اختلفوا فى كيفية هذا التوزيع •

فقال طائفة منهم : يقام عليهم الحد بقدر جرائمهم وأفعالهم ، فمن أخاف السيل ، وأخذ المال قطعت يده ، ورجله من خلاف ان كان صحيح الأطراف ، لثلا يفوت نفعه ، ثم ان بعض العلماء يشترط فى

لزوم الحد بالقطع أن ينال كل واحد منهم نصاب السرقة ، والبعض لا يشترط ذلك ♦

وان أخذ المال وقتل ، قطعت يده ورجله من خلاف ثم صلب ♦
وان قتل ولم يأخذ مالا ، قتل حدا لا قصاصا ، فلهذا لا يسقط بعفو
ولى الدم ، ولا يشترط أن يكون القتل بما يوجب القصاص ؛ لوجوب
الحد جزاء لمحاربة الله ورسوله ، ومخالفة أمرهما ، واخافة الناس ،
وسلب الأمان عنهم ♦

وان هو لم يأخذ مالا ، ولا قتل نفي ♦

وقال الامام أبو حنيفة :

ان قتل قتل ، اذا أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من
خلاف ، واذا أخذ المال وقتل فالسلطان مخير فيه : ان شاء قطع يده
ورجله من خلاف ، وقتله ، وان شاء لم يقطع ، وقتله وصلبه ♦

وقال الامام أبو سيف صاحب الامام أبي حنيفة : اذا أخذ المال
وقتل ، صلب وقتل ♦

وقال الامام الشافعى :

اذا أخذ المال قطعت يده اليمنى وحسنت (١) ، ثم قطعت رجله
اليسرى وحسنت ، وخلى ؛ لأن هذه الجناية زادت على السرقة بالحرابة ،

(١) كويت بالنار حتى لا يسيل الدم فينزف .

واذا قتل قتل ، واذا أخذ المال وقتل قتل وصلب ، وان أخذ قبل أن يفعل شيئاً حبس •

فالجماهير متفقون على التوزيع على خلاف يسير بينهم فى كيفية التوزيع •

ومما يؤيد أن الحد على التوزيع لا على التخيير ما قالوه : ان المقطوع به الأجزيه الأريمة التى وردت بها الآية أجزيه على جنائية قطع الطريق المتفاوتة خفة وغلظا ، ولا يجوز أن يرتب على أغلظها أخف الأجزيه ، وعلى أخفها أغلظ الأجزيه ؛ لأنه مما يدفعه قواعد الشرع والعقل ، فوجب القول بالتوزيع على أحوال الجنايات لأنها مقابلة بها فاقضت التقسيم والتوزيع •

القاتلون بالتخيير :

وذهب بعض السلف الى أن الحد فى الآية على التخيير وقالوا : ان الامام مخير فى الحكم على المحاربين يحكم عليهم بأى الأحكام التى أوجبها الله تعالى من القتل ، أو الصلب ، أو القطع ، أو النفى استادا الى أن « أو » فى الآية للتخيير •

وهو قول غير سديد لما قدمناه من مقالة الجمهور ، وهى أنه يلزم من القول بالتخيير جعل الجزاء الأغلظ على الجرم الأخف ، والجزاء الأخف على الجرم الأغلظ •

وأیضا « فأو » فی اللغة العربیة : لغة القرآن تأتي للتويع كما تأتي للتخیر ، والمرجح لأحد المصنین علی الآخر قواعد الشرع والعقل ، وهی مؤیدة للتوزیع علی ما أسلفنا .

ما المراد بالنفی ؟

وقد اختلف الأئمة ایضا فی المراد بالنفی فی الآیة الکریمة « أو ینفوا من الأرض » فالامام أبو حنیفه علی أن المراد بالنفی الحبس قال : لأن النفی من جمیع الأرض محال والی بلد آخر فیہ ایذاء أهلها ، وایصال شروره لهم ، فلم یبق الا الحبس ، والمحبوس یسمى منفیا من الأرض لأنه لا یتتفع بطبیات الدنیا ولذاتها ، ولا یجتمع بأقاربه وأحبابه ، قال الشاعر صالح بن عبد القدوس :

خرجنا من الدنیا ، ونحن من أهلها فلسنا من الأموات فیها ولا الأحیا
إذا جاءنا السجنان یوما لحاجة عجبنا ، وقلنا : جاء هذا من الدنیا
وقال الامام مالک ینفی من البلد الذی أحدث فیہ الجريمة الی غیره
ویحبس فیہ وبذلك یزول أثره ، ویکفی الناس شره .

وقد حکى مکحول أن عمر بن الخطاب - رضی الله تعالی عنه - أول من حبس فی السجن ، وقال : أحبسه حتی أعلم منه التوبة ولا أنفیه من بلد الی بلد فیؤذیهم .

ومنهم من فصل فقال : ینبغي للامام إذا کان المحارب مخوف الجانب یظن أنه یعود الی حراة ، أو افساد أن یسجنه فی البلد الذی یغرب الیه ، وإن کان غیر مخوف الجانب سرخ .

حكم ما اذا تاب المحاربون وقطاع الطريق :

ان جاموا تائبين من قبل أن يطلبوا على أمرهم لم يكن للامام عليهم سيل ، وسقط ما كان حداقه وهذا هو المراد بقوله تعالى : « الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » فالمراد حق الله تعالى •

وأما حقوق الأديين فلا تسقط ، ويقتص منهم من النفس والجراح ، وكان عليهم ما أتلفوه من مال ، ودم لأولياء ذلك ، ويجوز لهم العفو والهبة كسائر الجناة من غير المحاربين وإلى هذا ذهب مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو ثور •

ويؤخذ ما بيدهم من الأموال ، وضمنوا قيمة ما استهلكوا ، لأن ذلك غضب فلا يجوز ملكه لهم ، ويصرف إلى أربابه ، أو يحتفظ به الامام عنده حتى يعلم صاحبه •

وقال قوم من علماء الصحابة والتابعين : لا يطلب منهم من المال إلا ما وجد عندهم ، وأما ما استهلك فلا يطلب منهم ، وهو الظاهر من قول سيدنا علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - بحارثة بن بدر الغداني فاته

كان محارباً ثم تاب قبل القدرة عليه ، فكتب له بسقوط الأموال والدم عنه كتاباً منشوراً (١) •

قال ابن حوز مباد : واختلفت الرواية عن مالك في المحارب اذا أقيم عليه الحد ولم يوجد له مال ، هل يتبع ديناً بما أخذ ، أو يسقط عنه كما يسقط عن السارق ؟ والمسلم والذمي في ذلك سواء •

وأما التوبة بعد القدرة عليه فظاهر الآية يدل على أن التوبة لا تنفع ، وتقام الحدود عليه على ما تقدم ، وللشافعي قول : أنه يسقط كل حق بالتوبة ، والصحيح من مذهبه أن ما يتعلق به حق الأدمى قصاصاً أو غيره فإنه لا يسقط بالتوبة قبل القدرة عليه •

حكمه الشارع في حد الحرابة :

ان من مقاصد الشريعة الاسلامية السمحة الفراء صيانة دماء الناس ، وأموالهم وأعراضهم ، وتأمين سبل العيش ، والتقل ، والارتحال لهم • وقاطع الطريق باخافته الناس ، والتعدي على أموالهم ، وأنفسهم ، وأعراضهم قد أهدر حقوقهم الفطرية التي منحها الشارع لهم ، وحال بينهم وبين التنقل في مسيل السعى على الرزق ، وتوفير لقمة العيش

لهم ، وسلب منهم أهم شيء يحرسون عليه فى هذه الحياة ، وهو الأمانة والطمأنينة على النفس ، والمال ، والعرض •

ثم ان قطاع الطريق محاربون لله ولرسوله ، ومساعدون فى الأرض وممتدون على الجماعة كلها فمن ثم شدد الشارع عليهم العقوبة ، وجعلها حق الله لا ينفع فيها عفو ولى الدم ، ولا المال حتى يرتدعوا ، ويزجروا •

وقد جاءت القوانين الوضعية موافقة للشريعة الاسلامية فى الجملة ، فى الضرب على أيدي قطاع الطريق ، وسالبي الناس الأمن والسلام ، وان كانت أحكام الشريعة أصل وأدق ، وأوفى فى هذا وصدق الله تعالى :
« وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد » •

حد الردة

المرتد في اللغة :

الردة ، والارتداد كما قال الراغب : الرجوع في الطريق الذي جاء منه ، لكن الردة تختص بالكفر ، والارتداد يستعمل فيه ، وفي غيره .
وقد أورد لكل منهما شاهدا من القرآن فقال : « ان الذين ارتدوا على أديبارهم . . . » ، وقال : « يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه . . . » وهو الرجوع من الاسلام الى الكفر ، وكذلك « ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر . . . » وقال عز شأنه : « فارتدا على آثارهما قصصا » وقال تعالى : « ونرد على أعقابنا بعد اذ هدانا الله » وقال تعالى : « ولا تتردوا على أديباركم . . . » أي اذا تحققتم أمرا وعرفتم خيره فلا ترجعوا عنه ، وقوله عز وجل : « فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا » .

فمدار المادة الرجوع من حيث أتى ، والنكوص عما هو عليه ، والمناسبة واضحة بين المعنى اللغوي والشرعي الآتي .

وأما المرتد في الشرع :

فهو الراجع عن دين الاسلام متوا . أدخل في غيره أم لا وذلك باجرا .
كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان (١) .

(١) مجمع الانهر شرح ملقى الأبر - ١ ص ٦٧٨ ط استنبول .

وذلك بشرط العقل والطوعية ، أما العقل فلأن المجنون لا مؤخذة عليه ، ولا تكليف وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاث : عن المصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن وهذا اجماع .

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المجنون إذا ارتد في حال جنونه أنه مسلم على ما كان عليه قبل ذلك ، ولو قتل قاتل عمدا كان عليه القود — أي القصاص — إذا طلب أولياؤه ذلك (١)

وأما الصبي العاقل المميز فقد روى عن الامام أحمد أنه يصح اسلامه ، ولا يصح رده ، وهو الظاهر من مذهب الامام مالك .

وقد اتفقوا على أنه لا يقتل لأن التكليف لا يتعلق إلا بالبلوغ فإذا بلغ ثبت على رده ثبت حكم الردة حيثما فيستتاب « ثلاثا » والا قتل سواء قلنا انه كان مرتدا قبل بلوغه ، أو لم نقل ، وسواء كان مسلما أصليا فارتد ، أو كان كافرا فأسلم صيا ثم ارتد (٢) .

وأما السكران إذا ارتد حال سكره فقليل : تعتبر رده ، ولكنه يترك حتى يفيق ويصحو ، ثم يستتاب ، فإن تاب ، والا قتل .

(١) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٧٦ ط النار

(٢) الرجوع السابق ج ١٠ ص ٩١ - ٩٢

وقيل: لا يعتبر رده لأنه زائل العقل فلا تصح رده كالنائم ، ولعل هذا الرأي هو الأصح (١) .

وأما المكروه على الكفر فلا يعتبر مرتدا مادام قلبه مطمئنا بالإيمان وذلك لقول الله تبارك وتعالى : « من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدرا ، فعليه غضب من الله ، ولهم عذاب عظيم » (٢) .

وقد نزلت هذه الآية في السيد الجليل عمار بن ياسر ، فقد أودى هو وأبوه ياسر وأمه السيدة سمية ، وعذبوا على الإسلام عذابا شديدا ، كانت تحمى لهم الأدرع من الحديد في النار ثم تكوى بها جنوبهم وظهورهم فما يزيدهم ذلك إلا ثباتا على دينهم ، وكان يمر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبشرهم ، ويثبتهم بقوله : « صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة » فتنزل هذه الكلمة على قلوبهم وأجسامهم المحترقة بردا وسلاما ، أما أبوه ياسر فمات تحت وطأة العذاب ، وأما أمه فقد طعنها أبو جهل في موضع العفة منها فماتت فكانا أول شهيدين في الإسلام .

وأما عمار فلما ثقل عليه العذاب وطال ثم طال أظهر كلمة الكفر على لسانه فحسب ، وقلبه عامر بالإيمان ، وقالوا : ان عمار كفر !!

(١) المرجع السابق ص ١٠٨ ، ١٠٩

(٢) النحل ١٠٦

وانبرى للدفاع عنه الرسول الموحى اليه فقال صلى الله عليه وسلم :
« ما كفر عمار ، ولكنه ملئ ايمانا من مفرق رأسه الى أخمص قدمه ،
وامتزج الايمان بلحمه ودمه » !!

فجاء عمار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبكي ، فقال له :
« ما وراءك » ؟ قال : شر !! ذكرتك بشر ، وذكرت آلهمم بخير فقال له
الرسول الرؤف الرحيم : « كيف وجدت قلبك » ؟ قال : مطمئنا بالايمان !!
فجعل النبي يمسح عينيه ، ويربت كل كتفيه ، وقال له : « ان عادوا لك ،
فعد لهم بما قلت » •

ثم نزل الوحي بشهادة السماء له بصادق الايمان « من كفر بالله من
بعد ايمانه الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان » (١) •

حكم المرتد :

(١) حبوط عمله في الدنيا والآخرة ان مات على ذلك ، فان عاد الى
الاسلام عاد اليه ثواب عمله عند بعض العلماء ، ولم يعد عند البعض الآخر
فان كان حج مثلا فلا يجب عليه الحج مرة ثانية عند الفريق الأول ، ويجب
عليه اعادة الحج عند الفريق الثاني •

يدل على حبوط عمله قوله تعالى : « ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت
وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ، وأولئك أصحاب
النار هم فيها خالدون » (١) • وكفى بحبوط الأعمال زاجرا ، ورادعا •

وقال تعالى : « ان الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم
الهدى ، الشيطان سول لهم ، وأملى لهم ، ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا
ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر ، والله يعلم أسرارهم ، فكيف اذا
توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم ، ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط
الله ، وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم » (٢) وقال تعالى : « كيف يهدي
الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات ،
والله لا يهدي القوم الظالمين أولئك جزاؤهم أن عليهم لنة الله والملائكة
والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون
الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم » (٣) •

(٢) وجوب قتله وقد دلت على ذلك السنة الصحيحة المستفيضة
والاجماع •

(١) البقرة ٢١٧

(٢) سورة محمد ٢٥ — ٢٨

(٣) آل عمران ٨٦ — ٨٩

أما السنة فمنها :

(١) ما رواه البخارى فى صحيحه وغيره عن عكرمة قال : « أتى أمير المؤمنين على - رضى الله عنه - بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تمذبوا بعذاب الله » ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » رواه الجماعة الا مسلما ، واقتصر ابن ماجه فيه على « من بدل دينه فاقتلوه » .

(٢) وروى البخارى ومسلم فى صحيحهما بسندهما أن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة »

(٣) وروى الشيخان فى صحيحهما بسندهما عن أبى موسى الأشعرى قال : « أقبلت الى النبى صلى الله عليه وسلم ومعى رجلان من الأشعرين أجدهما على يمينى والآخر على يسارى ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك ، فكلاهما سأل (١) ! فقال : « يا أبا موسى أو يا عبد الله ابن قيس (٢) » قال : قلت : « والذى بعثك بالحق ما أظلمائى على ما فى

(١) يعنى سأل الامارة كما بيته الروايات الاخرى .

(٢) يعنى ما نقول فى سؤالهما الامارة و « أو » شك من الراوى أخاطبه بكينته

أنفسهما وما شعرت أنهما يطلبان العمل (١) ، فكأنى أنظر الى سواكه تحت شفته قد قلصت ، فقال : « لن أو لا نستعمل على عملنا من أرادها ولكن اذهب يا أبا موسى أو ياعبد الله بن قيس الى اليمن ، ثم اتبعه معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه ألقى له وسادة (٢) ، قال : انزل ، فاذا رجل عنده موثق قال : ما هذا ؟ قال : كان يهوديا فأسلم ثم تهود ، قال : اجلس ، قال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاء الله ورسوله « ثلاث مرات » فأمر به فقتل » رواه أحمد وأبو داود .

وفي رواية أحمد « قضى الله ورسوله أن من رجع عن دينه فاقتلوه » ولأبي داود في هذه القصة « فأتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الاسلام ، فدعاه عشرين ليلة أو قريبا منها ، فجاء معاذ فدعاه ، فأبى ، فضرب عنقه (٣) » .

(٤) وعن محمد بن عبد الله بن عبد القارى قال : « قدم على عمر ابن الخطاب - رضى الله عنه - رجل من قبل أبى موسى ، فسأله عن الناس فأخبره ، ثم قال : هل من مغربة خبر ؟ قال : نعم ، كفر رجل بعد اسلامه ، قال : فما فعلتم به ؟ قال : قزينا فضربنا عنقه ، فقال عمر :

(١) هذا اعتذار من أبى موسى عن طلبهما الامارة ، وقد صدقه النبى وعلمه .

(٢) يعنى فرشها له ليجلس عليها تكرامة له .

(٣) صحيح البخارى - كتاب المحاربين من اهل الكفر والردة - باب قتل المرتد

والمرتدة ، صحيح مسلم - باب ما يباح به دم المسلم ، منتقى الاخبار ، ابواب احكام الردة والاسلام ، باب قتل المرتد .

هلا حبستموه ثلاثا وأطعمتموه كل يوم رغيفا ، واستبتموه لعله يتوب ، ويراجع أمر الله ؟ اللهم انى لم أحضر ، ولم أرض اذ بلغنى »
رواه الشافعى ، ورواه أيضا مالك فى الموطأ عن عبد الرحمن بن محمد ابن عبد الله بن عبد القارى •

وأما الاجماع فقد أجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد ، وروى ذلك عن أبى بكر ، وعمر وعثمان ، وعلى ، ومعاذ وأبو موسى وابن عباس ، وخالد بن الوليد وغيرهم . ولم ينكر ذلك أحد فكان اجماعا •

المراد بالدين فى الحديث :

والمراد بالدين فى الحديث السابق : « من بدل دينه فاقتلوه » دين الاسلام الذى جاء به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنه الدين الحق الذى هو خاتم الأديان والشرائع قال تعالى : « ان الدين عند الله الاسلام » (١) وقال : « ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين » (٢) وتحقق الردة بالنكوص عن الاسلام سواء اعتق دينا آخر أم لا •

(٢) آل عمران ١٩

(١) آل عمران ١٩

وأما اليهودى أو النصرانى اذا اعتنق الاسلام فلا يدخل فى الحديث،
لأنه الدين الحق الذى هو خاتم الأديان ، وأكملها ، ولا يكون أيهما
مؤمنا الا بالاقرار به ، فالواجب عليه الدخول فيه قال تعالى : « قل يا أيها
الناس انى رسول الله اليكم جميعا » (١) وقال جل شأنه : « وما أرسلناك
الا رحمة للعالمين » (٢) وقال سبحانه : « وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا
ونذيرا » (٣) وقد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كافة الى دين
الاسلام وكتبه صلى الله عليه وسلم الى الملوك والأمراء معروفة مشهورة •

بم تكون الردة ؟ :

ويعتبر مرتدا من اعتقد أو تكلم أو عمل بما يخالف دين الاسلام:
عقائده ، وأصوله ، وتشريعاته ، ولم يكن ذلك عن جهل وعدم علم
بالاسلام •

وعلى هذا تكون الردة عن الاسلام بالاشراك بالله تعالى أو جحد
ربهيته ، أو وحدانيته ، أو صفة من صفاته أو القول بالصاحبة لله
— أى الزوجة — أو الولد ، أو جحد نيا من أنبياء الله ، أو كتابا من
كتبه ، أو شيئا منه أو سب الله — تبارك وتعالى — أو سب الرسول صلى

(١) الأمراء ١٥٨

(٢) الأنبياء ١٠٧

(٣) سبأ ٢٨

الله عليه وسلم أو أحدا من رسله ، لأنه كفر . وكذلك الاستهزاء بالله تعالى ، أو بآياته ، أو بكتبه ، وقد دل على ذلك الكتاب الكريم قال الله عز شأنه : « ولئن سألتهم ليقولن : إنما كنا نخوض ونلعب » قال أبالله ، وآياته ، ورسوله كنتم تستهزون ؟ لا تعذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ، ان نغف عن طائفة منكم نغذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين (١) . .

وينبغي أن لا يكتفى من الهازي بمجرد العودة الى الاسلام حتى يؤدب أدبا يزجره عن ذلك ، لأنه اذا لم يكتف عن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوبة ، فهذا أولى ، وسواء فى هذا من كان جادا ، أو مازجا .

ومن الردة أيضا جحد وجوب العبادات الأربع : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج أو شيئا منها ، أو أحل الزنا ، أو الخمر ، أو الربا ، أو شيئا من المحرمات الظاهرة المجمع على تحريمها لا لجهنم ، وعدم علم ، وكذلك كل ما صار تحليله ، أو تحريمه شيئا معلوما من الدين بالضرورة فكل هؤلاء يكفرون ، ويختبرون مرتدين عن الاسلام بهذا ، وتجري عليهم أحكام المرتدين ، وأما الأمور المختلف فيها فلا يكفر منكرها ، ولا يعتبر مرتدا ، وأنا ممن يرى عدم المسارعة الى التكفير ما دام هناك وجه

لا يكفر ، ويمكن حمل الكلام عليه ، والا لأدى ذلك الى تكفير
 الأمة الاسلامية بعضها لبعض ، فالذى ينبغي رعاية القصد والاعتدال
 فى هذا الباب • نعم ، من كان جاهلا بشئ من ذلك غير عالم لحرمة
 كحدثه الاسلام ، أو الناشئ فى غير دار الاسلام ، أو ببادية بعيدة
 عن العمران ، وعن أهل العلم ، فاته لا يحكم بكفره ، ويجب
 أن يعلم ذلك ، ويعرف أدلة وجوب الواجب ، وجربة الحرام ، فإن
 جحد شيئا من ذلك بعد أن علم ، وأزيل شبهته ان كانت له شبهة
 كغيره ، وأجريت عليه أحكام المرتدين ، لأنه حينئذ يكون معاندا
 للاسلام ، متمتعا عن التزام أحكامه ، وغير قابل لكتاب الله تبارك
 وتعالى ولا لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وخارجا عن اجماع
 الأمة •

فأما ان أكل لحم الخنزير أو شرب الخمر ، أو تعامل بالربا مثلا
 مع اعتقاد حرمة وعدم استحلالة سواء أكان ذلك فى دار الحرب
 أو دار الاسلام ، فإنه لا يكفر ويكون عاصيا فاسقا ، وأما ترك الصلاة
 تجاهونا بها وتكاسلا عنها فإنه لا يكفر عند بعض العلماء ، ويعزور
 ويحبس حتى يغتسل ، ويكفر عند البعض الآخر (١) •

(١) المنى والشرح الكبير لابن قدامة المحقق ١٠٧٤ هـ ، ٧٧٠

يهود النصراني ، او تنصر اليهودي :

وأما الخروج من دين الى دين آخر غير الاسلام كما اذا تصود النصراني ، أو تنصر اليهودي مثلاً فلا يكون داخلًا في الحديث لأن الكفر كله ملة واحدة ، ولأنه اقتل الى ما لو كان عليه في الابتداء لأقر عليه ، قال الامام مالك — رحمه الله تعالى — : « معنى الحديث من خرج من الاسلام الى الكفر ، وأما من خرج من كفر الى كفر فلم يعن بهذا الحديث ، وهو رأى جمهور الفقهاء »

وحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه يقتل أخذاً بعموم الحديث ، ورد عليه بأن الحديث متروك الظاهر اجماعاً في الكافر لو أسلم ، فانه يدخل في عمومه مع أنه ليس مراداً !!

ويؤيد تخصيص الحديث بدين الاسلام ما جاء في بعض رواياته ، فقد أخرج الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من خالف دينه : دين الاسلام ، فاضربوا عنقه » وهذا نص في بيان المراد من الحديث ، والمشهور عن الامام الشافعي ما ذكره المزني ، والريبع الجيزي أن المبدل لدينه من أهل الذمة — يعني الى غير دين الاسلام — يلحقه الامام بأرض الحرب ، ويخرجه من بلده ، ويستحل ماله مع أموال الحرمين إن غلب على الدار ، لأنه إنما جُعل له الذمة على الدين الذي كان عليه في حين عقد العهد (١) »

هل حكم المرتد ، والمرتبة سواء :

أجمع العلماء على قتل المرتد ، وأما المرتدة ففيها خلاف :

فقال الجمهور : انه لا فرق بين الرجال والنساء في وجوبه ، وروى ذلك عن أبي بكر وعمر — رضى الله عنهما — وبه قال الحسن ، والزهرى ، والنخعي ، ومكحول ، وحماد ، ومالك ، والليث ، والشافعى ، وأحمد ، والأوزاعى ، وإسحاق ، وغيرهم وذلك لمعوم حديث : « من بدل دينه فاقتلوه » وحديث « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » متفق عليه .

وروى الدارقطنى أن امرأة يقال لها « أم مروان » ارتدت عن الاسلام فبلغ أمرها الى النبى صلى الله عليه وسلم فأمر أن تستلب ، فان تاب ، والا قتلت » .

ويشهد للجمهور أيضا ما وقع في حديث معاذ أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له : « أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد ، والا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها ، فان عادت ، والا فاضرب عنقها » وسنده حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير اليه (١) .

(١) فتح البارى ج ١٢ ص ٢٢٨ ، الفنى الشرح الكبير ج ١٠ ص ٧٤ ، ٧٥ .

تفسير القرطبى ج ٣ ص ٢٨

ولأنها شخص مكلف بدل دين الحق بالباطل فيجب أن تكون كالرجل سواء بسواء ، وقال أبو حنيفة وأصحابه - رحمهم الله تعالى : لا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تتوب ، وتضرب كل ثلاثة أيام حتر ترجع ، واستدلوا بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهي عن قتل النساء ، وبأنها لا تقتل بالكفر الأصلي فلا تقتل بالطاريء ، وحملوا حديث « من بدل دينه فاقتلوه » بأنه فى المحاربين •

وقد رد عليهم الجمهور بأن حديث النهي عن قتل النساء إنما هو فى الكافرة الأصلية إذا لم تباشر القتال لقوله فى بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء ، لمبا رأى المرأة المقتولة « ما كانت هذه لتقاتل » ثم نهى عن قتل النساء •

وبأن الكفر الأصلي يخالف الكفر الطاريء ، ألا ترى أن الرجل يقر على الأول ولا يقر على الثانى •

... وهناك رأى ثالث : وهو أنها مسترق ولا تقتل ، روى عن ذلك عن على رضى الله عنه - وعن الحسن ، وقتادة ، واستدلوا بأن الصديق أبابكر - رضى الله عنه وأرضاه - استرق نساء بنتى خنيفة وذريتهم ، وأعطى سيدنا عليا واحدة منهن فولدت له محمد بن الحنفية ، وكان هذا بمحضر من الصحابة فلم ينكر ، فكانا اجماعا •

وفى الحق أن هذا الاستدلال غير قوى ، فلم يثبت أن من استرق من نساء بنى حنيفة تقدم له اسلام حتى يكون ردة عنه ، ولم يكن بنو حنيفة أسلموا كلهم ، وانما أسلم بعضهم ، والظاهر أن الذين أسلموا كانوا رجالا ، فمنهم من ثبت على اسلامه كثمارة بن أثال الحنفى ، ومنهم من ارتد كمسيلمة الكذاب (١) .

أما دعوى الاجماع فليست مسلمة ، ولعل استرقاقهم لأنهن كن سبايا حرب ، والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

ولعل القول بالمساواة بين الرجل والمرأة أولى لأن الاسلام سوى بينهما فى كثير من الحدود كالزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر ، والقذف وغيرها ، وأيضا فالحدود للزجر وتطهير المجتمع من مساوئ الأخلاق والمقائد ولا فرق فى هذا بين الرجل والمرأة .

هل يستتاب المرتد ؟ :

جمهور العلماء سلفا وخلفا أن المرتد لا يقتل حتى يستتاب على سبيل الإيجاب .

وقال بهذا أكثر أهل العلم منهم : عمر ، وعلى ، وعطاء ، والنخعى ، ومالك ، والثورى ، والأوزاعى ، واسحاق ، وأبو حنيفة وأصحابه ، وأحمد ، وهو أحد قولى الشافعى .

. والغرض من هذه الاستتابة اعطاؤه فسحة للرجوع الى الحق ،
والكشف عن شبهته ان كانت له شبهة ، وهو غاية السماحة ،
والرفق به .

وقد استدلوا بالحديث الذي رواه الدارقطني : « أن امرأة يقال
لها : أم مروان ارتكبت عن الاسلام ، فبلغ أمرها الى النبي صلى الله
عليه وسلم فأمر أن تستتاب ، فان تابت والا قتلت » .

وروى مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله
ابن عبد القاري عن أبيه أنه قال : « قدم على عمر بن الخطاب رجل من
قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس ، فأخبره ، ثم قال عمر : هل
كان فيكم من مغربة خبر ؟ فقال : نعم ، رجل كفر بعد اسلامه ، قال :
فما فعلتم به ؟ قال : قربناه ، فضررنا عنقه ، فقال عمر : أفلا حبستموه
فلاناً ؟ وأطعتموه كل يوم رغيفاً ، واستبتموه لعله يتوب ، ويراجع أمر
الله ، ثم قال عمر : اللهم اني لم أحضر ، ولم آمر ، ولم أرض اذ
بلغني » .

: فلو لم تجب استتابته لما يرى من فعلهم ، ولأنه ما دام يمكن
استصلاحه فلا يجوز اتلافه قبل استصلاحه كالثوب النجس (١) .

(١) الفنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨١

مدة الاستتابة وعندها :

وقد اختلف في مدة هذه الاستتابة ، فقيل : ثلاثة أيام ، لأنها مدة ضربت لنوى الأعذار ، ولا عذر بعد ثلاث ، وإلى هذا ذهب عمر كما ذكرنا آتفا وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، وأصحابه واسحاق وأحمد ، وهو أحد قولى الشافعى وقال فى الآخر : ان تاب فى الحال والا قتل مكانه ، وهذا أصح قوليه وهو قول ابن المنذر ، والأول أولى ؛ لما فيه من اعطاء الفسحة للمرتد عسى أن يراجع أمره ، ويثوب الى رشده .

وقال الزهرى : يدعى الى التوبة ثلاث مرات ، فان أبى ضربت عنقه ، وهو أبسح من مذهب الشافعى الثانى ، وأوسع .

وروى عن على — رضى الله تعالى عنه — يستتاب شهرا .

وقال الحسين : يستتاب مائة مرة ، والغرض المبالغة فى أنه لا يقتل حتى يستتاب ولو كان ذلك مائة مرة .

وقال النخعى : يستتاب أبدا قال صاحب « المغنى » : وهذا يفيض الى أن لا يقتل أبدا ، وهو مخالف للسنة والاجماع .

ونافهمه صاحب « المغنى » من كلامه غير مراد ، بل مراده أنه يستتاب كلما حصلت منه ردة ، وقال الحافظ ابن حجر فى « الفتح » : وغن النخعى يستتاب أبدا ، كذا نقل عنه مطلقا ، والتحقيق أنه فيمن تكررت منه الردة .

وليس أدل على أن ظاهر كلامه غير مراد مما أخرجه الامام البخارى في صحيحه تعليقاً (١) فقال : « وقال ابن عمر ، والزهرى ، وابراهيم — يعنى النخعى — : تقتل المرتدة » يعنى اذا استتيت فلم تتب ، فلو كان الكلام على ظاهره لما قال بقتلها (٢) .

ومعروف أن تعاليق الامام البخارى في صحيحه بلفظ جازم كهذا تفيد الصحة الى من علقه عنه .

القاتلون بعدم استتابة المرتد :

وقال الشافعى فى قوله الثانى ، وأحمد فى رواية أخرى عنه : لا تجب استتابة المرتد ، والمرتدة لكن تستحب وبه قال عبيد بن عمير ، وطاوس ويروى ذلك عن الحسن .

واستدلوا بأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من بدل دينه فاقتلوه » ولم يذكر استتابة . وبحديث معاذ بن جبل — رضى الله تعالى عنه — لما قدم على أبى موسى الأشعرى ، فوجد عنده رجلاً موقفاً ، فقال : ما هذا ؟ قال : رجل كان يهودياً فأسلم ثم راجع دينه دين السوء فتهود ، فقال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاء الله ورسوله ، فقال : اجلس ، قال :

(١) المعلق عند المحدثين : هو ما حذف من مبدأ استاده واحد أو أكثر مثل هذا الأثر فان البخارى ومن علق عنهم رواية بحذوقون .

(٢) فتح البارى ج ١٢ ص ٢٢٤ — ٢٢٦

نعم ، لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله « ثلاث مرات » فأمر به فقتل ، رواه البخارى ومسلم ، فما هو قد أوجب قتله ولم يذكر استتابة .

وقد أجاب الجمهور القائلون بالاستتابة عن حديث معاذ : بأنه قد إجاء فى بعض طرقه « وكان قد استتب » وفى رواية « أن أبا موسى استتابة شهرين قبل قدوم معاذ عليه » وفى رواية « فدعا عشرين ليلة أو قريبا من ذلك ، فجاء معاذ ، فدعا ، وأبى ، فضرب عنقه » رواها أبو داود فى سته .

هل الزنديق ، والمرتد فى الاستتابة سواء ؟ :

ذهب بعض الفقهاء الى أن الزنديق (١) كالمرتد لا يقتل حتى يستتاب ، واليه ذهب أبو حنيفة ، وأصحابه ، والشافعى ، ولحدى الروايتين عن أحمد ، وهو اختيار أبى بكر الخلال .

ويروى هذا المذهب عن على ، وابن مسعود — رضى الله عنهما — وذهب آخرون الى التفرقة بين المرتد والزنديق ، فقالوا بلزوم استتابة الأول — المرتد — دون الثانى — الزنديق — وهو قول مالك ، والليث بن سعد ، وإسحاق بن راهويه .

(١) التوادعة : قوم من ثنوية الفرس ، ثم دخلوا الاسلام ظاهرا بقصد الالساد فيه ، ويطلق على كل من يظهر الاسلام ويظهر الكفر ، ويسمى فى هدم الاسلام بأساليب ملتوية ، وطرق غير مكشوفة ، ويطلق ايضا على من يظهر التمام والتقليف بالظن فى الاسلام ، والاهراض على حكمه ، وانقصه ، وما أكثر من الميؤم .

روى الامام مالك فى الموطأ عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من غير دينه فاضربوا عنقه » .

قال مالك : ومضى قول النبى صلى الله عليه وسلم فيما نرى - والله أعلم - أنه من خرج من الاسلام الى غيره مثل الزنادقة وأنبياهم ، فان أولئك اذا ظهر عليهم قتلوا ، ولم يستتابوا لأنه لا تعرف توبتهم ، وأنهم كانوا يسرون الكفر ويعلنون الاسلام ، فلا أرى أن يستتاب هؤلاء ، ولا يقبل منهم قولهم ، وأما من خرج من الاسلام الى غيره ، وأظهر ذلك فانه يستتاب فان تاب ، والا قتل ، ولم يمن بذلك فيما نرى - والله أعلم - من خرج من اليهودية الى النصرانية ، ولا من النصرانية الى اليهودية ، ولا من يغير دينه من أهل الأديان كلها الا الاسلام ، فمن خرج من الاسلام الى غيره ، وأظهر ذلك ، فذلك الذى عنى به والله أعلم (١)

من تكررت رده :

وكذلك من تكررت رده قيل : يستتاب ، ويقبل توبته مهما تكررت ، وهذا هو الذى تشهد له النصوص ، والأقرب الى سماحة الاسلام ، ورحابة صدره قال تعالى : « قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد

(١) الموطأ - ج ٢ ص ٢١٨ باب القضاء فبمن اوتد من الاسلام .

سلف ، وان يهودوا فقد مضت سنة الأولين ، (١) فالآية عامة لكل كافر أصلى أو مرتد عن الاسلام تكرر ذلك منه أولا .

وقال تعالى : « ان المنافقين فى الدرك الأسفل من النار ، ولن تجد لهم نصيرا الا الذين تابوا وأصلحوا ، واعتصموا بالله ، وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤت الله المؤمنين أجرا عظيما » (٢) .

وقيل من تكررت ردة لا تقبل توبته ، ويقتل بكل حال وذلك لقوله تعالى : « ان الذين آمنوا ، ثم كفروا ، ثم آمنوا ، ثم كفروا ، ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ، ولا ليهديهم سبيلا » (٣) .

وروى الأثرم باسناده عن ظبيان بن عمارة : أن رجلا من بنى سعد مر على مسجد بنى حنيفة فاذا هم يقرأون برجز مسيلمة ، فرجع الى ابن مسعود فذكر ذلك له فبحث اليهم ، فأتى بهم ، فاستأجهم فتابوا ، فخلى سبيلهم الا رجلا منهم يقال له : ابن النواحة ، قال : قد أثبت بك مرة فزعمت أنك ثبت ، وأراك قد عدت فقتله (٤) .

(١) الانفال ٣٨

(٢) النساء ١٤٥ ، ١٤٦

(٣) التوبة ١٣٧

(٤) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٧٨ ، ٧٩

ومما ينبغي أن يعلم أن الخلاف بين الأئمة في قبول توبتهم في الظاهر من أحكام الدنيا من ترك قتلهم وثبوت أحكام الاسلام في حقهم ، ومعاملتهم معاملتهم •

وأما قبول التوبة في الباطن وغفرانه لمن تاب ، وأقلع ظاهرا وباطنا فلا خلاف فيه فإن الله تعالى قال في المنافقين : « الا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله ، فأولئك مع المؤمنين ، وسوف يؤت الله المؤمنين أجرا عظيما » •
بم تتحقق توبة المرتد ؟ :

من ثبتت ردة باقرار أو بينة فتوبته أن يشهد أن لا اله الا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، ولا يكشف عن صحة ما شهد به عليه ، ولا يكلف الاقرار بما نسب اليه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا اله الا الله (١) ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم ، وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » متفق عليه •

ولأن هذا يثبت به اسلام الكافر الأصلي فكذلك يثبت به اسلام المرتد ، ولا حاجة مع ثبوت اسلامه الى الكشف عن صحة ردة ، وهذا يكفي فيمن كانت ردة بجحد الوحشية أو جحد رسالة النبي صلى الله عليه وسلم أو جحدهما معا •

(١) المراد بهذا مجموع الشهادتين ، ومن كذب برسول الله ولم يؤمن به فقد كفر بالله لأن تكذيب رسول الله تكذيب لله ، ومن لم يؤمن به لم يؤمن بالله حقا •

فأما من كفر بغير هذا فلا يحصل اسلامه الا بالاقرار بما جحد ،
فمن أقر برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وأفكر أنه مبعوث
الى العالمين فلا يثبت اسلامه حتى يشهد أن محمدا رسول الله بعث
الى الخلق أجمعين أو تبرأ مع الشهادتين من كل دين يخالف دين
الاسلام •

وان ارتد بجحود فرض لم يسلم حتى يقر بما جحد ، ويميد
الشهادتين لأنه كذب الله ورسوله بما اعتقده •

وكذلك ان جحد نبيا أو آية من كتاب الله تعالى ، أو كتابا من
كتبه ، أو ملكا من ملائكته الذين ثبت أنهم ملائكة الله ، أو استباح
محرمًا فلا بد في اسلامه من الاقرار بما جحد وأما الكافر بجحد الدين
من أصله اذا شهد أن محمدا رسول الله واقتصر على ذلك ففيه
قولان :

(أحدهما) يحكم باسلامه لأنه روى أن يهوديا قال أشهد أن محمدا
رسول الله ثم مات ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « صلوا على
صاحبكم » ولأنه يقر برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيما
جاء به ، وقد جاء بتوحيد الله •

(ثانيهما) ان كان مقرا بالتوحيد كاليهود حكم باسلامه لأن توحيد الله ثابت في حقه ، وقد ضم اليه الاقرار برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكمل اسلامه •

وان كان غير موحد كالنصارى ، والمجوس ، وعبداء الأوثان لم يحكم باسلامه حتى يشهد أن لا اله الا الله ، وبهذا جاءت أكثر الأخبار وهو الصحيح لأن من يجعل شيئين لا يزول جحد الا باقراره بهما جميعا ، وان قال أشهد أن النبي رسول الله لم يحكم باسلامه لأنه يحتمل أنه يريد غير نبينا •

وان قال : أنا مؤمن ، أو أنا مسلم يحكم باسلامه بهذا ، وان لم يلفظ بالشهادتين ، لأنهما اسمان لشيء معلوم معروف ، وهما الشهادتان فاذا أخبر عن نفسه بما تضمن الشهادتين كان مخبرا بهما •

حكم مال المرتد وتصرفاته :

المرتد اذا قتل ، أو مات على ردة فاته يبدأ بقضاء دينه ، وأرث جنائته ، وثقة زوجته ، وأولاده ، وقريبه الذي تلزمه ثقته لأن هذه الحقوق لا يجوز تعطيلها وأولى ما يؤخذ منه ماله •

وما بقى من ماله فهو فيء يجعل في بيت المال ، وعن الامام أحمد رواية قلل على أنه لورثته من المسلمين ، وفي رواية أخرى عنه : أنه لقرايته من أهل الذين الذين اتقل اليه •

ولا يحكم بزوال ملك المرتد عن ماله بمجرد رده في قول أكثر أهل العلم ، قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم •

فعلى هذا ان قتل أو مات زال ملكه بموته ، وان راجع الاسلام فملكه باق له ، وقيل : يزول ملكه برده ، وان راجع الاسلام عاد اليه تمليكاً مستأقفاً ، لأن عصاة ماله ونفسه انما تثبت باسلامه ، فزوال اسلامه يزيل عصمتها كما لو لحق بدار الحرب ، ولأن المسلمين ملكوا اراقة دمه برده ، فوجب أن يملكوا ماله بها •

وقال : الامام أبو حنيفة وأصحابه : ماله موقوف ؟ ان أسلم تبينا بقاء ملكه ، وان مات أو قتل على رده تبينا زواله من حين رده • قال الشريف أبو جعفر : هذا ظاهر كلام أحمد ، وعن الشافعي ثلاثة أقوال كهذه الثلاثة .

ويؤخذ مال المرتد فيجعل عند ثقة من المسلمين ، وتصرفات المرتد في رده بالبيع والهبة ، والعق والتدبير ، والوصية ونحو ذلك موقوف ان أسلم تبينا أن تصرفه كان صحيحاً ، وان قتل أو مات على رده كان باطلاً وهذا قول أبي حنيفة •

وقيل : ان تصرفه باطل لأن ملكه قد زال برده وهذا أحد أقوال الشافعي وقال في الآخر : ان تصرف قبل الحجر عليه ابنى على الأقوال الثلاثة ، وان تصرف بعد الحجر عليه لم يصح تصرفه كالسفيه •

وان تزوج لم يصح تزوجه لأنه لا يقر على النكاح ، وما منع
الاقرار على النكاح منع انعقاده كنكاح الكافر المسلمة ، فانه باطل •

وان زوج لم يصح تزويجه لأن ولايته على موليته قد زالت برده (١)

حكمة الشارع في قتل المرتد :

الاسلام لا يكره الناس على الدخول فيه قال عز شأنه :

« لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » (٢) ، الآية وقال :
« وما أكثر الناس ، ولو حرصت بمؤمنين » (٣) ، وقال : « أفأنت تكره
الناس حتى يكونوا مؤمنين » (٤) •

واليك مذكره ثقات المفسرين في سبب النزول : روى أنه كان لرجل
من الأنصار من بنى سالم بن عوف ابنان متصران قبل مبعث النبي
صلى الله عليه وسلم ، ثم قلعا المدينة في نفر من النصارى يحملون
الزيت ، فلزمهما أبوهما وقال : « لا أدعكما حتى تسلمما » !
فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الرجل : « يا رسول
الله أيدخل بعضى النار وأنا أنظر » ؟ ! فأول الله تعالى : « لا اكراه

(١) الغنى والفرح الكبير ج ١٠ ص ٨١ - ٨٢

(٢) البقرة / ٢٥٦ •

(٣) يوسف / ١٠٣ •

(٤) يونس / ٩٩ •

في الدين قد تبين الرشد من الغي ، فمن يكفر بالطاغوت : ويؤمن بالله قد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها (١) والله سميع عليم .

وقال الزهري : سألت زيد بن أسلم عن قوله تعالى : « لا اكراه في الدين » ، الآية قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين لا يكره أحدا في الدين ، فأبى المشركون إلا أن يقاتلوه ، فاستأذن الله في قتالهم ، فأذن له ، ومعنى « لا اكراه في الدين » أى دين الاسلام ليس فيه اكراه .

ولكن الاسلام لا يرضى أن يكون الدين الحق بلعبة في يد بعض الناس يعتقه اليوم ، ويرجع عنه فيما بعد .

ولقد كان الشارع حكيما حينما شرع استتابة المرتد ، والكشف عن شبهته وامهاله ثلاثة أيام عسى أن يثوب الى رشده ، ويرجع الى المرتد فاذا كشف للمرتد عن شبهته وأعطى مهلة من الوقت يراجع فيها نفسه ثم لم يرجع الى الحق فقد سجل على نفسه أنه متفنت ،

(١) العروة الوثقى : هى عروة الاسلام ، والنقص هو القطع بدون ايانة ، وإذا انقضى القطع بدون ايانة انقضى القطع مع الايانة من باب أولى ، فانظر كيف جاء الكتاب الكريم على أببلغ أسلوب ، قلله در التنزيل .

وباغ للفساد في الأرض بالتعويق عن الايمان ، وتشكيك السذج ،
والعامة في معتقداتهم ، لأنهم ربما يتوهمون أو يعتقدون أنه ما رجع
عن الدين الحق : دين الاسلام الا لأمر قد خفى عليهم وقديما لجأ
بعض أهل الديانات الأخرى وهم اليهود الى هذه المكيدة الخبيثة
فقد كانوا يأمرؤن أتباعهم أن يؤمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم
في أول النهار والرجوع عنه في آخره ، كى يقول من لا يعلم :
ما رجع هؤلاء عن الاسلام بعد الدخول فيه الا لأمر ظهر لهم ،
وخفى علينا •

وقد ذكر الحق تبارك وتعالى هذا الخبث وتلك المكيدة منهم ،
في قوله سبحانه وتعالى : « وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذى
أنزل على الذين آمنوا وجه النهار ، واكفروا آخره لعلهم يرجعون ،
ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم ، قل ان الهدى هدى الله ، أن يؤتى
أحد مثل ما أوتيتم ، أو يحاجوكم عند ربكم قل ان الفضل بيد الله
يؤتيه من يشاء ، والله واسع عليم ، يحتص برحمته من يشاء والله
ذو الفضل العظيم » (١) •

ثم ان الكثير من الدول الماصرة المتحضرة تعتبر الخارج عن
الجماعة أو الطاعن في نظام الدولة الاجتماعى ، أو السياسى ،
مستحقا لأشد العقاب من تفى أو سجن ، بل واعدام وتعتبره
خائناً لوطنه •

والمرتد عن الاسلام بغير حجة وبينة انما هو خارج عن الجماعة الاسلامية ، ومعوق عن الايمان ، وساع بالفساد فى الأرض ، ومقوض لوحدة المسلمين ، ومشكك فى دينهم الحق ، الذى يقوم عليه نظامهم العقدى ، والسلوكى ، والاجتماعى والأخلاقى ، والسياسى ، كما يشير اليه قوله صلى الله عليه وسلم : « والتارك لدينه المفارق للجماعة » وكل واحدة من هذه المفاصد كافية فى الحكم عليه بالقتل ، واراحة المجتمع منه ، فبا بالك بهذه كلها .

لو أن رجلاً فى دولة شيوعية طعن فى النظام الشيوعى ، ودعا الى محاربته ، ماذا يكون مصيره ؟! لا يكون مصيره الا القتل والاعدام .
ولو أن رجلاً فى دولة ملكية طعن فى النظام الملكى ، ودعا الى تغييره ، ماذا يكون مصيره ؟! لا مصير له الا السجن ، والتعذيب ، ثم القتل .

ولو أن رجلاً فى دولة رأسمالية دعا الى النظام الشيوعى وتحويل الدولة الى شيوعية ، ماذا يكون مصيره ؟! مصيره القتل والاعدام !

فلماذا يرضون لأقسامهم هذا ، وينكرون على الاسلام قتل المرتد ؟! ألا أن الحكم بقتل المرتد هو شريعة الحق ، والعدل ، وقضية الايمان ، ومنطق العقل ، وصدق الله تبارك وتعالى حيث يقول :

« وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ، لا مبدل لكلماته ، وهو السميع العليم » .

الحدود جوابر أم زواجر ؟

اختلفت العلماء في أن الحدود اذا أقيمت على مرتكبي أسبابها ، أعتبر جوابر أى مكفرات للذنب الذى اكتسبه الجانى بسبب جريمته ؟ أم تعتبر زواجر فهى لا تكفر الذنوب ، وإنما تزجر الناس عن معاودة ارتكاب الجريمة ؟

فذهب جمهور العلماء الى أن الحدود جوابر أى كفارات لأهلها واستدلوا بما يأتى :

(١) ما رواه الشيخان فى صحيحهما بسندهما — واللفظ للبخارى — أن عبادة بن الصامت — رضى الله عنه — وكان شهيد بدر — وهو أحد النقباء ليلة العقبة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وحوله عصابة (١) من أصحابه — : « بايعونى (٢) على أن لا تشركوا

(١) العصابة : الجماعة من الفترة الى الأربعين ، ولا واحد له من لفظه ويجمع على عصاب ، وعصب .

(٢) هذه البايعة إنما كانت بعد فتح مكة وقد بايع النبى صلى الله عليه وسلم الرجال فيها على ما بايع عليه النساء وقد دل على ذلك رواية البخارى الثابتة التى فيها فقرة فيها الآية — يريد آية « يا أيها النبى اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يزوقن ولا يوفين » الآية ١٢ . من بسوطة المتحنة ، ونزول هذه الآية قطعا بعد الحديبية بزم ، وقد حقق ذلك المحافظ ابن حجر فى الفتح بما لا مزيد عليه (فتح البازى ج ٢ عند شرحه خلا الحديث) .

بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا بيهتان فتزونه بين أيديكم ، وأرجلكم (١) ، ولا تعصوا في معروف ، فمن وفى (٢) منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو الى الله ، ان شاء عفا عنه ، وان شاء عاقبه ، فبايعناه على ذلك » وهذه الرواية أتم الروايات وأوفاهها (٣) .

وفي رواية البخارى في كتاب الحدود — باب الحدود كفارة — بلفظ: « بايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا — وقرأ هذه الآية كلها (٤) — فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه ان شاء غفر له ، وان شاء عذبه » .

(١) المراد بذلك أن لا يأتوا بكلب يفترونه من عند أنفسهم .

(٢) روى « وفى » بتشفيف اللام ، ويشديدها .

(٣) صحيح البخارى — كتاب الايمان — وكتاب الحدود — باب الحدود كفارة : وفى

صحيح مسلم — كتاب الحدود — باب الحدود كفارات لأهلها .

(٤) هى آية المتحنة السابقة .

(٢) ما رواه الترمذى فى سننه وصححه ، والحاكم عن على بن أبى طالب — رضى الله تعالى عنه — أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من أصاب ذنباً فعوقب به فى الدنيا فالله أكرم من أن يتتى العقوبة على عبده فى الآخرة » وهو عند الطبرانى بإسناد حسن •

(٣) ما رواه أحمد من حديث خزيمة بن ثابت — بإسناد حسن — ولفظه « من أصاب ذنباً أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارة له » •

(٤) ما رواه الطبرانى عن ابن عمر مرفوعاً « ما عوقب رجل على ذنب إلا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب » •

قال الامام النووى فى حديث عبادة : عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى : « ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » (١) فالمرتد اذا قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة ، وانما هو فيما عدا ذلك •

قال الامام الشافعى — رحمه الله — « لم أسمع فى هذا الباب أن الحد يكون كفارة لأهله شيئاً أحسن من هذا الحديث » يريد حديث عبادة

أحسن من هذا الحديث « يريد حديث عبادة بن الصامت قال :
ابن الصامت قال : « وأحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستبر على
نفسه ، ويتوب فيما بينه وبين ربه » •

وكذلك روى عن أبي بكر وعمر - رضى الله عنهما - أنهما أمرا
رجلا أن يستبر على نفسه (١) •

قال الحافظ فى الفتح : « ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد
كفارة للذنوب ولو لم يتب الحدود وهو قول الجمهور ، قيل : لا بد
من التوبة ، وبذلك جزم بعض التابعين ، وهو قول للمعتزلة ووافقهم
ابن حزم ، ومن المفسرين البغوى وطائفة يسيرة » •

وقال الحافظ بن حجر فى شرحه قول النبى صلى الله عليه وسلم
« ومن أصاب من ذلك شيئاً ، ثم ستره الله فهو الى الله ، ان شاء
عاقبه ، وان شاء غفا عنه » : يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب ،
وقال بذلك طائفة ، وذهب الجمهور الى أن من تاب لا يبقى عليه
مؤاخظة ، ومع ذلك فلا يأمن مكر الله ، لأنه لا اطلاع له هل قبلت
توبته أولا ؟ وقيل : يفرق بين ما يجب فيه الحد ، وما لا يجب •

واختلفت فيمن أتى ما يوجب الحد ، فقليل يجوز أن يتوب سرا
ويكفيه ذلك ، وقيل : بل الأفضل أن يأتى الامام ويعترف به ،
ويسأله أن يقيم عليه الحد كما وقع لماعز والغامدية ، وفصل بعض

(١) سنن الترمذى - ابواب الحدود - باب ما جاء فى ان الحدود كفارة لاهلها •

العلماء بين أن يكون معلنا بالتجور ، فيستحب أن يعلن بتوبته
والأفلا •

أقول : وقد سمعت ما قاله الشيخان أبو بكر ، وعمر رضى الله
عنهما ، وما قاله الامام الشافعى أنا فى أن يستر على نفسه ، ويتوب
الى الله توبة نصوحا •

وذهب بعض العلماء الى أن الحدود زواجر عن المعاودة للمعاصى ،
وعن مفارقتها والوقوع فيها ، وليست مكفرات ، وانما المكفر التوبة
والصحيح هو الرأى الأول •

وذهب البعض الى التوقف فى الحكم ، وذلك لحديث أبى هريرة
رضى الله عنه - أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا أدرى الحدود
كفارة لأهلها أم لا (١) ؟ لكن حديث عبادة أصح اسنادا •

قال الامام القاضى عياض : ويمكن على طريق الجمع بينهما أن يكون
حديث أبى هريرة ورد أولا قبل أن يعلمه الله ، ثم أعلمه بعد ذلك •

أقول : وما قاله القاضى عياض هو الحق كما بسط ذلك الحافظ
ابن حجر فى الفتح ، وحققه (٢) •

(١) رواه الحاكم فى المستدرک ، والبيهاق ، وهو صحيح على شرط الشيخين •

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ج ١ عند شرح حديث عبادة بن الصامت
السابق فى كتاب الايمان •

ومما ينبغي أن يعلم أن كَوْن الحدود كفارات إنما هو فيما يتعلق بحق الله تعالى دون حقوق بني آدم فإنها لا تسقط إلا بردها إلى أربابها كما في السرقة ، أو بالتحلل منها كما في جريمة الزنا ، لأن لآل المزنئ بها حقوقا في ذلك لما يلزم من دخول المار على أيها وزوجها وغيرهما ، وفي صحيح البخارى قال النبى صلى الله عليه وسلم : « من كانت عنده مظلمة (١) لأخيه من عرضه أو شيء (٢) فليستطله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ، ولا درهم ، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فصيل عليه (٣) » .

وقد أخرج الامام مسلم في صحيحه معناه من وجه آخر ، وهو أوضح سياقاً من هذا ، ففى صحيحه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أتدرون ما المفلس ؟ قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ، ولا متاع ، فقال : « إن المفلس من أمتى من يأتى يوم القيامة بصلاة ، وصيام ، وزكاة ، ويأتى قد شتم هذا ، وقذف هذا ، وأكل مال هذا ،

(١) المظلمة بكسر اللام على الشهور ، وحكى ابن قتيبة ، وابن الأثير ، والجوزى نجحها ، وأكره ابن القوطية .

(٢) من عطف اللام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والجراحات حتى اللطيفة ونحوها ، وفي رواية الترمذى « من عرس أو مال » .

(٣) صحيح البخارى - كتاب المظالم - باب من كالت له مظلمة مند الرجل لحللها له ، هل يبين مظلمته ؟

وسفك دم هذا ، وضرب هذا فيعطى هذا من حسنة ، وهذا من حسنة ، فان فئت حسنة قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم ، فطرح عليه ، ثم طرح في النار » (١) .

وقد أجمع العلماء على صحة التحلل من العين المعلوم ما دام صاحب الحق قد تازل عنه ، أما صحة الإبراء والتحلل من المجهول فيه خلاف بين العلماء ، منهم من صححه ، ومنهم من لم يصححه ، وإطلاق الحديث يدل لمن ذهب الى صحته ، وفي ترجمة البخارى فى صحيحه « باب اذا أذن له ، أو أحله ، ولم يبين كم هو ؟ » ما يدل على تصحيحه له ، وفيه اشارة الى صحة الإبراء من المجهل أيضا ، وذلك لأن بعض المعاصى يتعذر التحلل منها صراحة كالزنا مثلاً أو القتل ، لأنه ربما يأتى بغرر أكثر .

وعلى من تحلل من المظالم المجهولة أو المجهلة ، أو لم يتحلل منها ، أن يتوب الى الله توبة نصوحا ، وأن يكثر من الأعمال الصالحات حتى اذا حصلت المقاصة فى الآخرة كان عنده ما يدخله الجنة ويقيه من العذاب ، وربما يصدق توبته ، وصالح أعماله يرضى الله تعالى عنه المظلوم يوم القيامة فيصنع عنه ، ويتنازل عن حقوقه .

(١) صحيح مسلم - كتاب البر ، والصلة ، والآداب - باب تحريم الظلم .

وقد اعترض بعض من لم يدقق ، ويقعق في البحث أن أحاديث المقاصة معارضة لقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (١) واستشكل ذلك .

وهذا الاعتراض والاستشكال غلط منه ، وجهالة بينة لأنه إنما عوقب بفعله ووزره وظلمه ، فتوجهت عليه حقوق لفرمائه ، فدخلت اليهم من حسناته ، فلما فرغت وبقيت بقية قوبلت على حسب ما اقتضت حكمة الله تعالى في خلقه ، وعدله في عباده ، فأخذ قدرها من سيئات خصومه ، فوضع عليه فعوقب به في النار ، فحقيقة العقوبة إنما هي بسبب ظلمه ، ولم يعاقب بغير جناية ، وظلم منه ، والله أعلم (٢) .

وإن تشريع الله ، ورسوله كله عدل ، ورحمة ، وحكمة ، ولا يظلم ربك أحدا ، ولكن الناس أنفسهم يظلمون « وما ربك بظلام للعبيد » . وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته ، وهو السميع العليم « صدق الله العظيم » .

(١) طاهر / ١٨

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ١٣٦

خلاصة البحث

وبعد هذا المطاف الطويل نستخلص هذه الحقائق الآتية :

(١) قد ظهر أن تشريعات الله تبارك وتعالى هي أعدل التشريعات ، وأوفاهها بحاجات الناس وتوفير السعادات : الدنيوية والأخروية ، وأنه لا يصلح البشرية الا تطبيقها تطبيقا كلياً ، والعمل بها .

وما هي ذي القوانين الوضعية قد ظهر فشلها في اصلاح أحوال المجتمعات ولا سيما الاسلامية منها ، فلنجرب العمل بالشريعة الاسلامية الفراء ، وسنرى ان شاء الله تعالى أنها مستؤمن الناس على دمائهم ، وأغراضهم ، وأموالهم ، ولا سيما انها قد أظهرت صلاحيتها واصلاحها مدة ثلاثة عشر قرناً ، قبل أن يدخل على المسلمين هذا البلاء ، والشر المستطير .

(٢) قد تبين لنا أن التشريعات الاسلامية في باب الحدود ليست قاسية ، ولا غارية من الرحمة كما زعم الزاعمون ، وتلدعو بتساهلها الى الفسق والفجور كما قال ذلك الكثيرون من رجال القضاء ، وأن التشريعات الاسلامية مبنية على أساس قويم من العلم والخبرة بالنفوس ، ولا كذلك القوانين الوضعية على نحو ما فصلنا سابقاً .

(٣) ان هذه الشريعة هي التي كوت خير أمة أخرجت للناس ، في عقيدتها ، وفي عباداتها ، ومعاملاتها ، وأخلاقها ، وكوت أفضل مجتمع

عرفته البشرية في تاريخها الطويل : مجتمع قائم على العدل ، والرحمة ، والاخاء : والمحبة والتكافل الاجتماعى ، والتعاون على البر والخير .

ولن تصلح هذه الأمة اليوم الا بما صلح به أولها ، فاذا أراد المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها أن يعود لهم مجدهم ، وترجع لهم عزتهم ، ويعود لهم مجتمعهم كما كان قديما من الثواب ، حافظا بكل أنواع الفضائل فليعضوا على شريعتهم بالتواجد ، يأخذوا بها في كل شئون حياتهم الدينية ، والسياسية والأخلاقية ، والاقتصادية .

أما أن يأخذوا منها ببعضها ، ويدعوا الجانب المهم منها ، فذلك أمر يأباه التدين الصحيح ، وتأباه العقول الصحيحة ، والعطر السليمة ، والمنطق القويم .

(٤) ان هذه الشريعة هي التي تمخض عنها أعظم الحضارات الانسانية ، وهي حضارة الاسلام القائمة على الايمان ، والعلم ، والتي جاءت كافية لمطالب الروح ومطالب الجسد ، فلا هي روحانية صرفة معزولة عن الحياة ، ومتطلباتها ، لا يهملها الا تعذيب الجسد ، واغفال مطالبه كبعض الملل والتحل ؛ ولا هي مادية بحتة تفهل بمطالب الروح ، وتجعل من الانسان مخلوقا حيوانيا ، وآلة صماء لأرواح فيها ، وبذلك كانت حضارة وسطا ، وخير الأمور أوساها ، والفضيلة وسط بين رذيلتين كما قال الحكماء .

(٥) قد يتعلل بعض المعوقين عن العمل بالشرعية الإسلامية بأن في معظم الدول الإسلامية والعربية جماعات أخرى غير مسلمة .

وهذا عذر غير مقبول فقد أصبحت الدول الإسلامية والعربية أمرها بيدها ، وانقضى عهد الامتيازات ، وعهد التسلط والاستعمار وأصبحت القوانين تسرى على الجميع لا فرق بين مسلم ، ومسيحي ، ويهودي في شئون المعاملات والجنائيات وغيرها ، فلماذا لا تطبق الشرعية الإسلامية في مسائل الحدود على الجميع ؟ ولا سيما أنها يقصد بها اصلاح المجتمعات ، والقضاء على عوامل الافساد بالتعدى على الدماء ، والأعراض والأموال ، والحفاظ على الأنساب ، والمقول ، والأجسام ؟

هذا الى أن الكثرة الكاثرة في كل بلد اسلامي ، وعربي انما هي للمسلمين ، وغيرهم قليلون بالنسبة اليهم ، فليسع غير المسلمين مايسع المسلمين !

على أن في بعض المذاهب الفقهية فيما ذكرنا ما فيه الخروج من بعض العقبات التي قد تصادفنا عند التنفيذ ، والتطبيق العملي .

(٦) وَخَتَامًا مَا أَقُولُ :

اما أن نكون ، وتكون لنا شخصيتنا الإسلامية المتميزة ، ونحكم بشرع ربنا ، أو لا نكون ، ولا تكون لنا شخصية اسلامية مستقلة ، ونعيش عالة على قوانين غيرنا المهلهلة المرقعة .

فان كانت الاولى فقد ارضينا ربنا ، واعتزنا بشريعتنا ، وكان من وراء ذلك الخير كل الخير ، والاصلاح كل الاصلاح لمجتمعاتنا ، وكان الله معنا ، وضمنا نصره « ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز » •

وان كانت الأخرى فقد أغضبنا ربنا ، وضاعت شخصيتنا ، واستمرت مجتمعاتنا في فسادها وتطلها ، وكنا غير جديرين بنصر ربنا •

فلتختاروا أيها المسلمون والعرب ما يحلوا لكم ! اللهم انى قد بلغت
« اللهم فاشهد » !

والخير أردت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب •

والحمد لله فى النهاية كما حمدنا فى البداية ، وصلى الله تبارك وتعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ومن تبعهم ، واهتدى بهديهم الى يوم يقوم الناس جميعا لرب العالمين •

كتبه الراجى غفوره ، وغفران ذنوبه

د • محمد بن محمد أبو شهبه

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
ج	مقدمة الكتاب
١	مقدمات بين يدى البحث : الاسلام هو الدين العام الخالد
٨	وجوب الحكم والعمل بالشرعة الاسلامية
٢٠	المعوقون عن شرع الله
٢٣	الرضا بحكم الله ورسوله شرط للإيمان الصحيح
٣٠	الاستقلال التشريعى
٣٥	اعتراف المؤتمرات الدولية بالشرعة الاسلامية
٣٥	الشرعة الاسلامية قائمة بذاتها مستمدة من أصولها
٣٩	خطوة عملية موفقة فى سبيل تقنين احكام الشرعة
٣٧	جهود مشكورة فى هذا السبيل
٣٨	محاولات جادة فى مصر وفى غير مصر اليوم
٣٩	الامل معقود على جمهورية مصر العربية
٤٠	مقارنات بين الشرعة والقوانين الوضعية
٤١	معنى الشرعة لغة واصطلاحا
٤٤	الشرعة فى العرف الشرعى
٤٥	المناسبة بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى
٤٥	معنى الشرعة الاسلامية وما يتعلق بها
٤٩	القوانين الوضعية
٤٩	معنى القانون لغة واصطلاحا

الموضوع	الصفحة
المقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية	٥٠
المقارنة الأولى من ناحية الأصل والمصدر	٥٠
(أ) القرآن الكريم	٥٠
(ب) السنة	٥٦
منزلة السنة من القرآن	٥٦
استقلال السنة بالتشريع	٥٧
أمثلة من بيان السنة للقرآن	٥٩
علم الصحابة ومن جاء بعدهم بهذه الحقيقة	٦١
حجية السنة	٦٢
اجماع الصحابة على الاحتجاج بالسنة والاحاديث	٦٥
اجتهاد الصحابة	٦٧
اجماع الصحابة على حكم	٦٨
اختلاف الصحابة في حكم	٦٨
اعتبار القياس مرجع الأحكام الى الاصلين الشريفيين	٦٨
مصدر القوانين الوضعية	٧٠
مرجعه الى عقول البشر وتفكيرهم	٧٠
ما يترتب على هذا الفرق من نتائج	٧٠
كلمة حق قالها أحد كبار المستشارين عندنا في هذا القانون	٧٥
المقارنة الثانية : انها عرضت لظاهر الاعمال وباطنها بخلاف	
القوانين الوضعية	٧٧

الصفحة	الموضوع
	جريمة الحرابة ، قطع الطريق ، العقوبة الدنيوية ، والعقوبة
٧٩	الأخرية
٨٠	جريمة السرقة ، عقوبتها الدنيوية والأخرية
٨٠	جريمة القذف ، عقوبتها الدنيوية والأخرية
٨١	جريمة الزنا
٨٢	جريمة شرب الخمر والمسكرات
٨٣	جريمة الردة - عقوباتها الدنيوية والأخرية
	المقارنة الثالثة : عناية الشريعة الإسلامية بالجانب الخلقي
	والإنساني بخلاف القوانين الوضعية فانها قد تغفل الجانب
٨٣	الخلقي والإنساني
٨٧	رعاية الشريعة للجانب الإنساني
٨٧	عدم رعاية القوانين للجانب الإنساني
٨٩	مثل عليا من أخلاقية وإنسانية الشريعة الإسلامية
٩٢	الوفاء بالمعهد حتى مع الأعداء
٩٤	عدم نقض المعهود إلا بعد اعلام المعاهدين
٩٧	رعاية حرمة الإنسان حيا وميتا
	نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ من الحيوان والطير
٩٨	غرضا للرعى
	المقارنة الرابعة : مبدأ المساواة في التشريعات بين الناس
١٠١	جميعا حكاما ومحكومين
١٠٥	في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم أكبر شاهد وأقوى دليل
١٠٧	تقرير هذا المبدأ على ولده وأهله

الصفحة	الموضوع
١٠٨	الخلفاء الراشدون المهديون
١١٠	مثل المساواة بين الملوك والسوقة
١١١	الصديق والفاروق أعطيا القود من نفسيهما وأهلها
١١٤	حكم قاضى المسلمين لصالح اليهودى ضد الخليفة على بن أبى طالب
١١٥	بعد عصر الراشدين
١١٥	اختلاف الفقهاء فى الإمام الأعظم وتنفيذ العقوبات عليه
١١٨	نظرية المساواة فى القوانين الوضعية
١١٩	ما فعلته الثورة الفرنسية
١٢٠	المبادئ شئ والتطبيق شئ آخر
١٢٠	مظاهر عدم المساواة فى القوانين الوضعية
١٢٠	(١) عدم المساواة بين رؤساء الدول والشعوب سواء أكان هذا الرئيس ملكاً ، أو رئيس جمهورية
١٢٢	(ب) التمييز بين الأغنياء والفقراء
١٢٣	(ج) تمييز الظاهرين من أفراد الجماعة
١٢٤	اعفاء رؤساء الدول الأجنبية
١٢٥	اعفاء المفوضين السياسيين
١٢٥	اعفاء ممثلى الشعب
١٢٧	الحدود فى الاسلام
	من مقاصد الأديان السماوية الحظ على حفظ الضرورات الخمس وهى :
١٢٧	(١) الدين

الصفحة	الموضوع
١٢٧	(٢١) النفس
١٢٧	(٣٦) النسب والعرض
١٢٧	(٤١) العقل
١٢٧	(٥٥) المال
١٢٩	ما هي الحدود
١٢٩	الحد في اللغة
١٣١	الحد في لسان الشرع
١٣١	المراد بالحد في هذا البحث
١٣٢	الفرق بين الحد والتعزير
١٣٤	الفرق بين الحد والقصاص
١٣٣	الحدود المتفق عليها
١٣٣	الحدود المختلف عليها
١٣٤	حكمة الشارع في الحدود
١٤٠	حد الزنا
١٤٠	ما هو الزنا لغة وشرعا
١٤٢	حرمة الزنا
١٤٣	حكمة تشريع الحد
١٤٤	بم يثبت الزنا ؟
١٤٧	هل تحذف المرأة بالحبل ؟
١٤٧	آراء الفقهاء في هذا

الصفحة	الموضوع
١٤٨	ندب تعريض الحاكم للمقر ليرجع ، واستفصاله منه
١٤٩	الرجوع بعد الاقرار بالزنا
١٥٠	التدرج في التشريع
١٥١	مقوبة الرجم والجلد
١٥٢	شروط الاحصان
١٦٥	الاحاديث الواردة في الجلد
١٦٨	هل يجمع الى الرجم الجلد بالنسبة للمحصن
١٦٩	هل يجمع الى الجلد التفريب لغير المحصن
١٧١	تفريب العبد والامة
١٧١	مسافة التفريب
١٧٢	الحكمة في النفي والتفريب
١٧٣	العمل بالتفريب في عهد النبي والخلفاء
	سياسة التفريب والنفي بالنسبة لاهل المعاصي ، والمختئين
١٧٥	وامثالهم
١٧٨	مقوبة الجلد وحكمتها
١٧٩	الجلد في القوانين الوضعية
١٨٠	بقاء عقوبة الجلد في بعض القوانين الوضعية
١٨٢	تفرقة الشارع الحكيم بين الزاني المحصن وغير المحصن
١٨٣	ما اثير حول الرجم من نقد
١٨٨	عقوبة الزنا في القوانين الوضعية

الصفحة	الموضوع
١٨٨	بعض القوانين لا يعاقب على الزنا
١٩١	سمو التشريع الاسلامى على القوانين الوضعية
٢٠٢	حد القذف : ما هو القذف لغة وشرعا ؟
٢٠٣	القذف حرام ومن الكبائر
٢٠٥	شروط الاحصان بالنسبة للمقذوف
٢٠٨	نبوت القذف
٢٠٨	نبوت الحد بالقرآن والسنة والاجماع
٢٠٩	للقذف عقوبتان : أصلية وتبعية
٢١٠	العفو عن القذف
٢١٢	عدالة العقوبة الشرعية
٢١٤	عقوبة القذف فى القوانين الوضعية
٢١٥	حد السرقة — ما هى السرقة ؟
٢١٦	وما هو الحرز لغة وشرعا ؟
٢١٧	حرمة السرقة
٢١٨	نبوت الحد
٢٢٠	لم لا يقطع فى الانتهاب ، والاغتصاب ، والاختلاس ، والخيانة ؟
٢٢١	اشتراط النصاب فى السرقة
٢٢٤	مقدار النصاب
٢٢٩	ما الذى يقطع من السارق والسارقة ؟
٢٣١	القول بقتل السارق فى المرة الخامسة
٢٣٢	من أى موضع يكون القلع ؟

الموضوع	الصفحة
العفو من السارق	٢٣٣
توبة السارق هل تسقط عنه الحد والتفريم ؟	٢٣٤
حكمة الشارع في قطع يد السارق	٢٣٥
عقوبة السرقة في الشرائع السماوية السابقة	٢٣٩
عقوبة السرقة في القوانين الوضعية	٢٤٠
الزعم بأن عقوبة القطع لا تتفق والمدنية	٢٤٢
بعض الشبه وردها :	
(١) قالوا : لم أوجب الشارع قطع يد السارق دون المختلس والمنتهب والغاصب ؟ الجواب من ذلك	٢٤٤
(٢) ان الشريعة الاسلامية لما جعلت عقوبة السرقة قطع اليد أو الرجل ، فلم لم تجعل عقوبة الزنا قطع عضو التناسل ؟ والرد على ذلك	٢٤٦
(٣) ما أشكل على بعض الناس قديما وحديثا من أن الشارع جعل دية اليد خمسمائة دينار فكيف يقطعها في ربع دينار ؟ والجواب على ذلك - الحكمة في جعل النصاب ربع دينار أو ثلاثة دراهم	٢٤٩
خذ الشرب	٢٥١
معنى الشرب	٢٥١
حرمة الخمر وكل مسكر ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع	٢٥١
ما هي الخمر في اللغة والشرع ؟	٢٥٩
تحقيق الحق في تعريف الخمر	٢٦٠

الصفحة	الموضوع
٢٦٠	رأى الجمهور وأدلته
٢٦٢	أدلة الإمام أبى حنيفة وأصحابه وأتباعه في المتخذ من ماء
٢٦٥	العنب وغيره - الراجح والمعتمد قول الجمهور سلفا وخلفا
٢٦٦	من النبوءات النبوية الصادقة
٢٦٧	ما أسكر كثيره فقليله حرام
٢٧٠	الزالة شبهة في هذا المقام
٢٧٨	بم يثبت الحد
٢٧٩	موت من يقام عليه الحد
٢٨٠	هل يجوز التداوى بالخمير والأنبذة ؟
٢٨٠	مذهب الجمهور
٢٨٢	مذهب الإمام أبى حنيفة وأصحابه
٢٨٢	المؤلف يرجح مذهب الجمهور
٢٨٣	حكمة الشارع في تجريم الخمر
	مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في حكم
٢٨٥	شرب الخمر والمسكرات
٢٨٧	حد الحرابة « قطع الطريق »
٢٨٧	نبوت الحد بالكتاب والسنة
٢٩٠	الحد على التوزيع أم على التخيير ؟
٢٩٠	المقاتلون بالتوزيع هم جمهور العلماء
٢٩٢	المقاتلون بالتخيير هم بعض السلف

الصفحة	الموضوع
٢٩٣	ما المراد بالنفى في الآية الكريمة : « أوينفوا من الأرض ؟ » —
٢٩٣	آراء العلماء في ذلك
٢٩٤	حكم ما اذا تاب المحاربون وقطاع الطريق
٢٩٥	حكمه الشارع في حد الحراية
٢٩٧	حد الردة
٢٩٧	المرتد في اللغة وفي الشرع
٣٠٠	حكم المرتد
٣٠٤	المراد بالدين في حديث « من بدل دينه فاقتلوه »
٣٠٥	بم تكون الردة ؟
٣٠٩	هل حكم المرتد والمرتدة سواء ؟
٣١١	هل يستتاب المرتد ؟
٣١٣	الاختلاف في مدة الاستتابة وعددها
٣١٤	القاتلون بعدم استتابة المرتد
٣١٥	هل الزنديق ، والمرتد في الاستتابة سواء ؟
٣١٨	بم تتحقق توبة المرتد ؟
٣٢٠	حكم مال المرتد وتصرفاته
٣٢٢	حكمه (الشارع في قتل المرتد
٣٢٦	الحدود جوايز أم زواجر ؟
٣٢٦	مذهب الجمهور من العلماء أن الحدود جوايز
٣٢٦	الأدلة من السنة ، وأقوال العلماء
٤٣٠	القاتلون بأنها زواجر ، القاتلون في المسألة بالتوقف

الصفحة	الموضوع
...	الجمع بين حديث عبادة بن الصامت ، وحديث أبي هريرة
٣٣٠ ...	في توقف النبي صلى الله عليه وسلم في الحكم
٣٣٢	التحلل على سبيل التعمين صحيح ومقبول ، هل يجوز التحلل
...	من المجهول ؟ وهل يجوز التحلل من الحقوق على سبيل
٣٣٢ ...	الاجمال من غير بيان للذنب ؟
	خلاصة البحث :
٣٣٤ ...	(١) تشريعات الله كلها عدل ، ورحمة ، وحكمة
...	(٢) التشريعات في الحدود ليست قاسية ، ولا عارية من
٣٣٤ ...	الرحمة
٣٣٤ ...	(٣) الشريعة الإسلامية كونت خير أمة أخرجت للناس
٣٣٥ ...	(٤) الشريعة الإسلامية كونت المجتمع الفاضل المثالي
٣٣٦ ...	(٥) تعمل بعض المعوقين عن العمل بالشريعة بأعذار واهية
٣٣٦ ...	(٦) الأمة الإسلامية إما أن تكون ، وإما أن لا تكون
٣٣٧ ...	اللهم انى قد بلغت « اللهم فاشهد »



حياة المؤلف في سطور

(١) ولد الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو شهبه بقرية « منية جناح » مركز دسوق محافظة الغربية سابقا ، وكفر الشيخ حاليا في ١٥/٩/١٩١٤ .

(٢) أتم حفظ نصف القرآن بكتاب القرية الى جانب تعلم القراءة ، والكتابة ، وأصول الدين ، وفتحت المدارس الأولية . فدخل مدرسته ببلده ، فأنتم بها حفظ القرآن الكريم ، وأخذ الشهادة الأولية في سن الثانية عشرة .

(٣) في عام ١٩٣٥ دخل معهد دسوق العلمي الديني ، وفي عام ١٩٣٠ التحق بمعهد طنطا الثانوي ، وفي عام ١٩٣٥ التحق بكلية أصول الدين .

(٤) وفي عام ١٩٣٩ أخذ الشهادة العالية ، وكان من الأوائل فالتحق بقسم الدراسات العليا « شعبة التفسير والحديث » في عام ١٩٤٤ .

نجح في الامتحان التمهيدى للعالمية من درجة أستاذ ، وفي نوفمبر عام ١٩٤٦ نوقش في رسالة « الدكتوراه » أمام لجنة خصاصية من كبار العلماء فنالها بدرجة الامتياز •

(٥) وفي ديسمبر من العام نفسه عين مدرسا بكلية أصول الدين ثم رقى الى أستاذ مساعد ، ثم أستاذ ، وفي أكتوبر ١٩٦٩ عين عميدا لكلية أصول الدين بأسبوط : أول كلية بأول فرع أنشئ لجامعة الأزهر في الجمهورية ، وما زال يسير بالكلية قدما حتى اكملت سنواتها الأربع في عام ١٩٧٣ وستخرج أول دفعة هذا العام ، وما زال يسعى حتى أنشأ بفرع الجامعة كلية الشريعة والقانون ، وكلية اللغة العربية •

(٦) في مطلع حياته العلمية أعيير الى المملكة العربية السعودية للتدريس بالمعهد العالي السعودي الذي صار كلية للشريعة ، وشارك في وضع المناهج الدينية والعلمية في القطر الشقيق •

وفي عام ١٩٦٣ أعيير الى كلية الشريعة بجامعة بغداد ، فمكث بها عاما واغلب فيه على درس الجمعة في مسجد الامام أبي حنيفة النعمان ، وفي عام ١٩٦٦ أعيير للجامعة الاسلامية بأمر درمان بالسودان فمكث فيها نحو ثلاث سنوات ، كانت توفده الجامعة كل رمضان الى غرب السودان •

(٧) يكتب في كبرى المجلات الدينية والعلمية والأدبية في مصر وغيرها من بلاد الاسلام والعروبة ، وألقى الكثير من المحاضرات ، وحضر الكثير من الندوات •

(٨) أذاع في الاذاعة المرئية ، والسموعة في مصر ، وفي المملكة العربية السعودية ، وفي العراق وفي السودان .

(٩) عني بالتأليف في القرآن وعلومه ، والسنة وعلومها والفقه والتشريع والسيرة النبوية والرد على المستشرقين ، والمبشرين والملحدين

(١٠) كون مدرسة علمية من طلابه ومريديه تعنى بالقرآن وعلومه ، والسنة وعلومها ، في مصر ، وغيرها من البلاد الاسلامية والعربية .

(١٢) مؤلفاته :

- (١) المدخل لدراسة القرآن الكريم «مجلد» (٢) أعلام المحدثين
- « مجلد » (٣) السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة مجلداً
- (٤) في أصول الحديث (٥) علوم الحديث (٦) شرح المختار من صحيح مسلم بن الحجاج (٧) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين (٨) رسالة في الاسراء والمعراج
- (٩) في رحاب السنة ، الكتب الستة (١٠) الربا في نظر الاسلام وحلول للمشكلة (١١) الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (١٢) الحدود في الاسلام مقارنة بالقانون الوضعي .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

وكيل أول

رئيس مجلس الإدارة

على سلطان على

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٣/٥١٣٨

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٤٢٩١-١٩٧٣-١٣٠٠٧

ترقبوا العدد القادم :

في غرة ربيع الأول سنة ١٣٩٤ هـ :

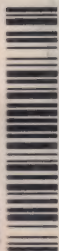
كتاب

الرسول صلى الله عليه وسلم وسنته الشريفة

تأليف

الدكتور عبد الحليم محمود
شيخ الأزهر

Bibliotheca Alexandrina



0361765